الجمعية الملكية للدراسات التاريخية

مكتبة أدوات البحث التاريخي
والوثائق والنصوص

انجلترا وقناة السويس

١٨٥٤ - ١٩٥١

الدكتور محمد مصطفى صفوت

أستاذ التاريخ الحديث بجامعة فاروق

١٩٥٢

الجمعية الملكية للدراسات التاريخية

مكتبة أدوات البحث التاريخي
والوثائق والنصوص

انجلترا وقناة السويس

١٨٥٤ – ١٩٥١

الدكتور محمد مصطفى صفوت
أستاذ التاريخ الحديث بجامعة فاروق

١٩٥٢

مطابع رسيس بالاسكندرية

مقدمة

هذا كتاب فى موقف انجلترا بأزاء قناة السويس من وقت أن فكر الفرنسيون فى إنشائها إلى قرب أواخر السنة الماضية .

ولقد حاولت تبسيط الموضوع وعرضه من الناحية التاريخية العلمية قبل كل شيء .

لقد حاربت انجلترا مشروع القناة، بكل ما أوتيت من قوة حتى إذا أصبحت القناة حقيقة فى سنة ١٨٦٩ ، كانت انجلترا أولى الدول استفادة منها ، وحرصت من أول الأمر على ألا تسيطر دولة واحدة عليها أو على إدارة شركتها . ثم ساعدتها الأيام فاشترت أسهم الخديو فى القناة فى سنة ١٨٧٥ . ولم تمر ثمانى سنوات إلا وقد احتلت انجلترا القناة ومصر جميعها وأصبح لها مركز فعلى ممتاز فى القناة لاريب فى ذلك . واحتفظت انجلترا لنفسها بهذا المركز ما بقى الاحتلال الانجليزى فى مصر ، على أساس الحق الذى أدعته لنفسها من أنه يهمها أكثر من غيرها حماية حرية المرور فى القناة للسفن الحربية وغيرها فى وقتى السلم والحرب .

على أن مصر لم تعترف يوما ما بهـذا المركز ، فمصر ، التى تمر القناة فى أراضيها هى صاحبة الحق الأول فى القـناة ، وهى الحارس الطبيعى لها ، ولم تبد اعتراضاً على معاهدة سنة ١٨٨٨ الدولية ، التى حـــددت مركز القناة والتى اعترفت بها الدول جميعاً ومنها انجلترا .

ولم يرد الجانب المصرى فى معاهده سـنة ١٩٣٦ أن يعطى لبريطانيا حقا دائماً فى الدفاع عن القناة ، بل جعــل بموافقـة بريطانيا الحق الأول فى الدفاع عنها للجيش المصرى .

على أنه بعد إلغاء مصر لمعاهدة سنة ١٩٣٦ فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ ظلت بريطانيا إلى الوقت الحاضر متمسكة بمركزها فى قناة السويس بعد أن تقدمت هى والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا بمقترحات الدول الأربع فرفضتها مصر ، وبررت انجلترا موقفها فى القناة بما يأتى:

١ — أن منطقة القناة منطقة استراتيجية تصلح قاعــدة للدفاع عن الشرق الأوسط والعالم الحر .

٢ — حماية حرور المرور فى القناة ، وهذا كما ترى انجلترا أمر لا يهم انجلترا وحدها بل يهم العالم جميعا ، وما وجود انجلترا كما أعلن الجنرال روبرتسون قائد القـوات الانجليزية فى الشرق

الأوسط فى آخر سنة ١٩٥١ (وكان يتكلم باسم الحكومة البريطانية) « الإمساهمة منها فى الدفاع عن العالم الحر » ، ولكن العالم والمعسكر الحر لم ينتدبا انجلترا للقيام بهاتين المهمتين . ولم ترض مصر صاحبة القناة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عن وجود الانجليز فى القناة ، وصرحت رسميا بذلك أكثر من مرة ، لانجلترا وللعالم الممثل فى مجلس الأمن . بل والغت معاهدة سنة ١٩٣٦ نفسها .

وإذا كان للمؤرخ أن يمتد به النظر إلى الحاضر والمستقبل فان استمرار الموقف الحاضر لايحقق رغبات انجلترا ولا سياستها بأى حال ، فالقناة لن تكون آمنة ولن تكون مركز استراتيجيا ذا غناء إلا إذا كانت القوات الموجودة فيها مطمئنة وإلا إذا كانت المواصلات بكل أنواعها فى منطقة القنال آمنة ، وإلا إذا كانت الأيدى العاملة والمواد الغذائية فيها متوفرة ، وكلها أمور لم تتوفر بعد إلغاء المعاهدة .

ولقد وصفت صحيفة التيمز الأسبوعية فى ٢ يناير سنة ١٩٥٢ الموقف الاستراتيجى فى قناة السويس من حيث وجهة النظر الانجليزية فقالت ماملخصه « إن مصلحة انجلترا الاستراتيجية فى القناة عظيمة ، وأن قواعدها الحربية فيها قيمة . ولكن التمسك بها فى وجه عداء مصر ومقاومتها معناه ربط عدد كبير

من القوات دون داع ، معناه اضطراب الأمور فى الشرق الأوسط . إن القوات البريطانية فى مصر قوية ؛ وقيمة قواعد قناة السويس هى فى سهولة إتصالها بالبحر الأبيض المتوسط شمالا وبالبحر الأحمر جنوبا ، فمنها تستطيع انجلترا إرسال قوات إلى أية جهة فى مساحة واسعة ، وأما الغرض الاخر من وجودها ، وهو الدفاع عن القناة ، فهذا أمر ثانوى - ولكن إذا كانت القوات الموجودة فى هذه القواعد مشغولة طول الوقت بالدفاع عن نفسها ، فان قيمة هذه القواعد تقل كثيراً . »

وإلى هذا التاريخ لم تحل مشكلة القناة .

ولا يسعنى فى هذا الكتاب إلا أن أعترف بالفضل الكبير لحضرة صاحب العزة محمد شفيق غربال بك لما تفضل به من اقتراحات طيبة ونقد قيم وعون مشكور.

كما أشكر الجمعية الملكية للدراسات التاريخية التى تفضلت فقبلت أن يحمل هذا الكتاب اسمها .

محمد مصطفى صفوت

الاسكندرية فى مارس سنة ١٩٥٢ .

موضوعات الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

١ - مصر طريق للتجارة

بين الشرق و الغرب

أشرفت مصر على طريق التجارة بين الشرق والغرب حينامذ كورا من الدهر منذ أواخر العصور القديمة ، وظلت تشرف على هذه الطريق خلال العصور الوسطى إلى أن انتصف تقريبا القرن الخامس عشر الميلادي .

وكان جانب كبير من تجارة الشرق فى العصور الوسطى : نفائسه وكنوزه وتوابله وعطوره ومنسوجاته الحريرية والصوفية ومعادنه تأتى من الشرقين الأوسط والأقصى إلى البحر الأحمر لتنتقل عبر الأراضى المصرية فى خليج السويس ثم فى طريق مائية أو برية إلى النيل ، ومنها إلى ثغور مصر على البحر الأبيض المتوسط ، ثم تنتقل فى ذلك البحر وهو الطريق العالمية المهمة للمواصلات ، حيث ترسو على ثغور إيطاليا ، ومن أهمها البندقية وجنوه ، ومن هاتين المدينتين

اللتين أصبحتا دولتين قويتين غنيتين ، توزع فى بقيـة أجزاء أوروبا الغربية والوسطى .

وجنت مصر من هذه التجارة الغنية ، وكانت تجـارة كماليـات فى الغـالب أرباحا طائلة ، وكذلك كل الأمم المطلة على سـواحل البحر الأبيض المتوسط ، التى كانت تقوم بنقل أو توزيع هـذه التجارة أو الاشراف عليها . فلقد أصبحت الضرائب المفروضة على هذه التجارة موردا مهـما من موارد الأيراد المصرية .

كانت مصر إذن حلقة مهمة فى سلسلة المواصلات بين الشرق والغرب وكان المصريون فى مختلف العصور هم الذين يشرفون بالفعل على انتقال هذه التجارة داخل حدود بلادهم ، ولم يكن هناك عنصر أجنبى له حق التدخل أو الهيمنة على الطريق التى تمر فيها هذه التجارة . وكانت حكومة مصر فى كثير من العصور تمتع بالسيطرة التامة على البحر الأحمر وعلى شرقى البحر الأبيض المتوسط . وكانت لها الحرية المطـلقة فى التصرف بما تمليه مصالحها الخاصة ومصالح المصريين .

وترتب على ذلك أن أصبح البحر الأبيض المتـوسط أهم طريق للتجـارة العالمية بين الشرق والغرب . وأصبح للأمم التى تتصل بها مياهه التفوق فى المضمارين التجارى والمالى .

وظلت الحال على ذلك إلى أن كاد ينتهى القرن الخـامس عشر الميلادى ، فشاهد العالم تغيرا هاما لا فى وسائل النقل المختلفة ، وإنمـا

فى الطرق التى تسير فيها تجارة العالم . شاهد تحولا واضحا عن البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الأطلنطى .

وذلك بعد أن كشف البرتغاليون ، وهم أولى الدول البحرية ظهوراً فى العصور الحديثة ، تلك الطريق البحرية الجديدة الطويلة حول رأس الرجاء الصالح ، وكان الدافع الرئيسى لهذه الدولة هو الاستحواذ على تجارة الشرق الغنية ، والوصول إلى مواطن الثروة فيه عن طريق لا يشرف عليه المسلمون ولا يسيطر عليه الأتراك العثمانيون ، ولا تهيمن عليه مصر التى كانت حتى أواخر العصور الوسطى وأوائل العصور الحديثة مركز الاسلام وقلبه النابض وقوته المتفوقة وحصنه الحصين .

فتح إذن المحيط الأطلنطى لأول مرة فى تاريخ البشرية للتجارة العالمية ، بعد أن كان بحر الظلمات ، بحرا مغلقا يكتنفه الغموض والأسرار والمخاطر ، وتحول إليه نشاط الدول القومية الأوربية التى نشأت فى غرب أوربا ، لقد استيقظت هذه الدول للوحدة والنمو والاستعمار والتوسع والاستحواذ على تجارة الشرق التى تجلب الثروة والغنى والقوة ، استيقظت هذه الدول لاستغلال شعوب الشرق التى حل بها الضعف والوهن ، وتمزقت وحدتها ، وتدهورت حكوماتها ،

وكان أهم هذه الدول الناشئة البرتغال وانجلترا وفرنسا والأراضى المنخفضة (هولندا)

سارعت هذه الدول يدفعها نشاطها وحبها للكسب والمغامرة

إلى الهند والشرق الأقصى ، بلد العجائب الذى تجمعت حوله الأسرار والأساطير ، ونسجت حوله القصص الغريبة ، تنشىء المحطات التجارية والمستعمرات والقواعد البحرية ، وتكونت فى الهند وفى الشرق الأقصى بصفة خاصة الامبراطوريات الاستعمارية القوية الانجليزية والفرنسية والهولندية .

وقام النزاع عنيفا وحادا لا يبقى ولا يذر بين الانجليز والفرنسيين وانتهى أخيرا بتفوق الانجليز فى ذلك الميدان .

وفى هذا الوقت الذى كانت فيه هـذه الدول ، دول غرب أوربا ، تشرئب للحياة والتوسع والاستعمار ، كانت دول البحر الأبيض المتوسط التى ازدهرت على تجارة الشرق ، وخاصة مصر ، تزداد ضعفا على ضعف وتضمحل بالتدريج ، وانتهى الأمر باحتلال الاتراك الحربى لمصر فى أوائل القرن السادس عشر الميلادى .

ولكن احتلال الأتراك لمصر لم يعمل على تحسن الأحوال فى وادى النيل ، بل إزدادت الحال خلال عهد الأتراك الطويل سوءا على سوء من كل النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ثم أخذ الأتراك أنفسهم منذ النصف الثانى للقرن السابع عشر فى الضعف والانحلال ، وانتهى بهم الأمر إلى أن أصبحوا هم ودولتهم التى أمتدت فى شرقى البحر الأبيض المتوسط مطمعا للدول الأوربية الغربية .

ولم يأت القرن الثامن عشر إلا وقد أخذت الدول الكبرى

الأوربية تفكر جديا فى كيفية تقسيم ممتلكات الأتراك وفى إحياء الطريق القديمة للتجارة ، طريق مصر ، فان نظرة واحدة إلى خريطة العالم تكفى لأن ترى أن مصر تقع فى منطقة هى ملتقى القارات الثلاث أوربا و آسيا وافريقية ، وأنها بموقعها الجغرافى هى أقرب وأيسر طريق بين الشرق والغرب ، وأنه ليس من المستحيل وصل البحرين الابيض المتوسط والأحمر ، إما بطريق برية أو بطريق مائية . فلقد وجدت الطريقان فى القديم وفى العصور الوسطى .

ومن أهم الدول التى أهتمت بفتح هذه الطريق فرنسا ، فحكومتها تحاول منذ القرن السابع عشر أن تقنع العثمانيين بقيمة فتح هذه الطريق للتجارة الشرقية . وبذلت فى ذلك جملة محاولات . ولكن جهود فرنسا فى هذه الناحية أثارت حسد انجلترا . وخاصة فى وقت كان التنازع الاستعمارى بين الدولتين على أشده ، ووجد بعض مواطنى انجلترا فى الشرق الأدنى أنه ربما كان من الخير لوطنهم أن يشارك فى فتح هذه الطريق التى ربما تحولت إليها تجارة الهند والشرق ، فاعادة فتح هذه الطريق قد تعود على انجلترا بالخير العميم ، وربما عملت على نمو التجارة البريطانية .

وما إن تبوأ على بك الكبير الحكم فى مصر ، وسيطر على بلاد العرب ، وأعاد لمصر بعض مركزها القديم ، حتى زاد اهتمام الفرنسيين والانجليز ببذل جهودهما فى ذلك السبيل . فالانجليز من ناحيتهم يودون

لو فتح طريق البحر الأحمر إلى السويس لسفنهم الآتية من الهند والمحيط الهندى ، والفرنسيون يودون لو استطاعوا الاستيلاء على تجارة الشرق عن طريق تحويلها إلى طريق مصر .

ولكن الانجليز والفرنسيين لم يظفروا فى آخر الأمر بنجاح ، فقد وجدوا عقبات كأداء فى طريقهم لا بد من تذليلها ، فالدولة العثمانية ، وأن تظاهرت بالاصغاء إلى آرائهم ، إلا أنها كانت أحرص من أن تأذن بفتح هذه الطريق التى تجعل ممتلكات الدولة العثمانيـة فى شرقى البحر الأبيض المتوسط ميدانا جديدا للتنافس والتوسع الأوربى .

ولقد بررت الدولة العثمانيه مسلكها هذا لدى الدولتين الكبيرتين بأن الملاحة الأوربية محرمة فى البحر الأحمر ، فضرورى للدولة العثمانية احترام مركزها بين المسلمين ، ولا يكون ذلك إلا بالمحافظة على حرمة الأماكن المقدسة الاسلامية من أن ترسوا على شواطئها سفن مسيحية أوربيـة .

والدولة العثمانية وإن كانت ضعيفة من الوجهة الحربية ، ولكن ساستها برعوا حقيقة فى فن السياسة ، فكان لهم من بعد النظر السياسى والمهارة فى الانتفاع بما بين الدول من أحقاد ومنافسة ما مكنهم من المحافظة على الدولة وسط التيارات الدولية العنيفة . وكان هؤلاء الساسة يخشون أن يعمل إحياء طريق مصر على زيادة موارد بكوات المماليك الذين استقلوا بأمور مصر ، واحتقروا من الناحية العملية سلطة السلطان

وعملوا على الأنفصال عن الدولة العثمانية .

ولقد حاول الانجليز والفرنسيون أن يلجوا بابا آخر للوصول إلى أغراضهم المادية . فحاولوا عقد معاهدات مع بكوات المماليك أنفسهم أصحاب السلطة الفعلية والنفوذ فى مصر، ولكن هذه المعاهدات لم تسفر عن نتيجة، فأمور مصر السياسية لم تكن مستقرة ،وأحوال الأمن الداخلى مضطربة وعهود بكوات المماليك لا يوثق بها ولا تربط أحدا. على أن ما يهمنا فى هذا المكان هو أن انجلترا وفرنسا اهتمتا بأمور مصر ومستقبلها نتيجة لاهتمامها بفتح الطريق القديمة ، ففرنسا ترى أن فتح هذه الطريق سيجلب لها متاجر الشرق ، وسيلحق بتجارة أعدائها الانجليز الضرر البليغ . والانجليز من ناحيتهم يرون فى فتح هذه الطريق غنما كبيرا لتجارتهم واقتصادا كبيرا فى الوقت والنفقات .

وأتى الفرنسيون إلى مصر فى السنتين الأخيرتين للقرن الثامن عشر فاتحين . وقد جعلوا من أهدافهم الأولى استعمار مصر واتخاذها مركزاً للتوسع فى الشرق الأدنى ، وفتح الطريق المائيـــة التى تصل البحرين الأبيض المتوسط والأحمر .

وما إن استقرت أقدامهم فى أرض مصر حتى أخذوا فى دراسة مشروع توصيل البحرين دراسة جدية . ولكنه لم يهيأ لهم النجاح فبقائهم فى مصر كان قصير المدى ، شغلوا فى أثنائه بالدفاع عن مركزهم فى هذه البلاد أمام الاهالى المصريين وأمام الاتراك وأمام الانجليز .

فضلا عن أنهم فى دراستهم للمشروع قد ظنوا أن مستوى أحد البحرين أعلى من مستوى الآخر.

وخرج الفرنسيون من هذه البلاد، بعد أن وجهوا، وهم لا يريدون، نظر السياسة الانجليزية إلى أهمية هذه البلاد من الناحية الاستراتيجية والحربية ومن ناحية المواصلات العالمية.

وأصبحت لانجلترا سياسة خاصة نحو مصر وضعت أسسها فى مطلع القرن التاسع عشر، اتبعتها مدة طويلة، فانجلترا لن تسمح لدولة أوربية بالاستيلاء على مصر، ولن تسمح بقيام حكومة قوية فى مصر تهدد مصالح انجلترا.

على أن مشروع وصل البحرين لم ينته بخروج الفرنسيين، فلقد ظل حيا فى أذهان بعض الفرنسيين، ولم يكن الانجليز فى أول الأمر معارضين له، بل كانوا مرحبين به. وحاول الفرنسيون والانجليز دراسة المشروع دراسة قائمة على أسس علمية صحيحة، وحاول الفرنسيين جاهدين تحقيقه فى عهد محمد على الكبير. ولكن عاهل مصر العظيم كان له من بعد النظر السياسى وفهم الموقف الدولى ماجعله يغض النظر عن تنفيذه، وإن كان قد وجه عناية كبرى إلى فتح الطريق البرية التى تمر خلال مصر من الأسكندرية إلى القاهرة ومن القاهرة إلى السويس. هذه الطريق اقتنعت الحكومة الانجليزية بأفضليتها على القناة من الناحية السياسية، إذ أنها اعتقدت أن تنفيذ مشروع

القناة سيؤدى إلى فتح بوسفور جديد وربما يضطرها إلى احتلال مصر

ولقد عمل حكم محمد على المستنير على استتباب الأمن والطمأنينة فى كل ربوع البلاد ، وأعدت الطريق البرية إعداداً تاما لتكون صلة مهمة بين الشرق والغرب . وماخشيه محمد على الكبير من المشروع الفرنسى هو ما كان يخشاه على مستقبل هذه البلاد من إنشاء بوسفور جديد . كان يخشى عواقب إنشاء قناة بحرية تصل ما بين البحرين وتغير من مركز مصر الجغرافى وتجعل منها ميدانا للتنافس الأوربى . كان محمد على يرى أن إنشاء القناة سيجعل من مسألة مصر مشكلة دولية يهم الدول البحرية جميعا التدخل فى تحديد مصيرها.

ثم يأتى عباس باشا الأول ليتولى حكم مصر ، ويرتسم لنفسه خطة محمد على الكبير فيما يختص بموضوع القناة . فلما اشتبكت انجلترا وفرنسا فى نضال شديد ، وأيدت انجلترا احياء الطريق البرية تأييدا كاملا بوضع مشروع للسكة الحديدية بين الاسكندرية والقاهرة والسويس عارضت فرنسا ذلك المشروع معارضة شديدة ، واستغلت فى سبيل ذلك ما لها من نفوذ فى مصر وتركيا ، ولكن المشروع الانجليزى كتب له النجاح ودخل فى دور التنفيذ . وفى أثناء إنشاء السكة الحديدية بين مصر والاسكندرية مات عباس باشا الأول ، واعتلى سعيد باشا منصة الحكم فى مصر .

وشاء الله أن ينجح المشروع الفرنسى ، مشروع إنشاء القناة ، كما

نجح المشروع الأنجليزى من قبل . وكان لشخصيته فردنند دى لسبس صاحب المشروع ، وصبره ومثابرته وجرأته ثم لصلته الوثيقة بوالى مصر الجديد أثر كبير فى إخراج المشروع الفرنسى إلى حيز الحياة والتحقيق .

ومنح سعيد باشا دى لسبس امتياز قناة السويس بشروط مجحفة بحقوق مصر وصالح المصريين ، فلقد نص فى الامتياز الممنوح للشركة العالمية لقناة السويس على تسخير عدد كبير من الفلاحين المصريين لخدمة الشركة وتنفيذ أغراضها ، كما أعطاها فرمان الامتياز من امتيازات الملكية ومن حيازة مساحات شاسعة من الأراضى فى منطقة القناة مالم يسمع له نظير ، وليس هنا المجال لشرح نصوص ذلك الامتياز أو التعليق عليه ولكن يكفى أن نقول أن وجهة نظر سعيد باشا كانت عالمية فهو يرمى إلى خدمة العالم والحضارة قبل كل شىء . ولذا فهو يقدم كل التسهيلات ويبذل كل شىء فى سبيل تدعيم مركز شركة القناة وفى سبيل تحقيق المشروع .

٢ ـ موقف انجلترا من امتياز قناة السويس

(١٨٥٤ ـ ١٨٦٩)

كانت انجلترا تنظر إلى مشروع قناة السويس كمشروع فرنسى قبل كل شيء من شأنه أن يجعل للفرنسيين نفوذا كبيرا فى مصر يمكنهم من التحكم فى طريق عالمية لخدمة أغراضهم الخاصة .

حقيقة كانت تربط انجلترا بفرنسا فى الخمسينات للقرن التاسع عشر فى عهد الامبراطور نابليون الثالث ، صلات ود وصداقة نمت فتحولت إلى تحالف متين الأواصر فى حرب القرم ، حين وقفت الدولتان جنبا إلى جنب مع الدولة العثمانية ضد اطماع الروس . ولكنه بالرغم من وجود ذلك الحلف لم تنس الدولتان أبدا تنافسهما القديم فى حوض البحر الابيض المتوسط وفى ميدان الاستعمار .

ففرنسا ترى أن سواحلها الجنوبية تطل على ذلك البحر ، وهذا يعطيها الحق فى أن تعمل على تفوق نفوذها فيه ، وخاصة فى مصر والشرق الأدنى . فذكريات حروبها فى ذلك البحر، وذكريات صليبييها ومعاهداتها بصفتها بنت الكنيسة الكبرى مع الدولة العثمانية ـ كل هذه تشير إلى مستقبل زاهر لفرنسا فى ذلك البحر ، وبصفة خاصة فى مصر وفي شمالى إفريقية . ولقد كانت مصر فى نظر فرنسا هى الميدان الذى

جاهد فيه لويس التاسع فى حملته الصليبية . وجاء إليه أنبغ أبنـــاء فرنسا من رجال الحرب بحملته المشهورة التى أيقظت مصر من سبات العصور الوسطى . ومصر هى البلاد التى احتلها الفرنسيون ، وقاموا فيها بمشروعاتهم العظيمة وأزاحوا الستار عن ماضيهـا المجيد . ومصر هى البلاد التى ساعدوا على نهضتها الحديثة فى عهد محمد على الكبير وأبلى منهم بلاء حسنا رجال فى خدمة ذلك المصلح الـكبير، فى تكوين جيشه وبناء أسطوله ، وتدعيم التعليم فى عهده .

وكانت سياسة لوى فيليب فى الأربعينات من القرن التاسع عشر عاملة بلا ريب على إحياء الدول الصغيرة فى البحر المتوسط وربطها بفرنسا بحبال صداقة لاتنفصم ، ففرنسا فى ذلك الوقت ترى أن لها دالة على مصر وعلى ولاتها ، ولها الحق أن تمتع بنفـــوذ متفوق فى وادى النيل .

ولذا فبالرغم من صلات الصداقـة والود التى كانت تربط الدولة الفرنسية بانجلترا فى عهد لوى فيليب ونابليون الثالث . فلقـد عملت الحكومة الفرنسية (بصفة غيررسمية) على مكافحة النفوذ الانجليزى فى كل مكان فى البحر الأبيض المتوسط ، فى الدولة العثمانية ، فى شمال إفريقية ، وفى مصر بصفة خاصة .

وكيف تعمل فرنسا على نمو نفوذها فى مصر ؟ لا يكون ذلك باحتلال مصر ، فبريطانيا واقفة لها بالمرصاد ، ولن تسمح بذلك أبدا .

بل هى على قدم الاستعداد للدخول فى حرب ضروس مع فرنسا إذا حاولت هذه المحاولة الجريئة . ثم إن نابليون الثالث الذى كان يدير شئون فرنسا الداخلية والخارجية فى ذلك الوقت كان أبعد الناس تفكيرا عن أن يقوم بأى عمل من شأنه إفساد علاقاته الطيبة بانجلترا ، فانجلترا هى الدولة الكبرى التى رحبت بمقدمه ، وهى التى اعترفت رسميا بحكمه، ونسيت تاريخ وعداوة عمه ، ولم تثر عقبات فى وجهه . وبعد ذلك فنابليون الثالث لا يرى أبدا الدخول فى حرب مع صديقته الأخرى ، الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر ، وخاصة بعد أن وقف فى صفها وحارب بجانبها وبعد أن أعلن إعلانا تمسكه بسياسة المحافظة على كيانها وسلامة ممتلكاتها .

ولكنه مع ذلك لم يكن لدى عاهل فرنسا الكبير مانع من أن يعمل الفرنسيون على زيادة نفوذ فرنسا فى مصر بالطرق المشروعة ، وذلك بالقيام بالأعمال والمشروعات العظيمة التى سترفع بلا ريب من مركز فرنسا فى مصر والعالم .

ونابليون الثالث بعد ذلك رجل عواطف وخيالات تملأ المشروعات ذهنه وتعترض كثير من الآمال الغامضة تفكيره ، فهو تارة يفكر فى إنشاء امبراطورية عربية فى شمال افريقيا ، وتارة تدور فى خلده صور لسيطرة فرنسا على أهم الطرق العالمية التى تصل بين الشرق والغرب .

فلا عجب إذن إذا أولى مشروع دى لسبس عطفه وتمنى له النجاح،

وبذل له كل تأييد سياسي ممكن لا سيما وأن مشروع فردنند دي لسبس ليس مشروعا حكوميا أخذت الحكومة الفرنسية على عاتقها تنفيذه . وإنما هو مشروع فردي خاص ، يقوم به أحد الأفراد الفرنسيين ، له ولعائلته من قبل صلات وثيقة سياسية وشخصية بالشرق الأدنى ومصر . وقد أعلن نابليون الثالث مرارا في سنة ١٨٥٦ أنه قد أهتم بالمشروع وبدراسته وأكد مرة لدى لسبس « إنك تستطيع أن تعتمد على تأييدي وحمايتي »

والواقع إنه لم يكد سعيد باشا يمنح دي لسبس فرمان امتياز القناة حتى تقدم نابليون الثالث فمنح سعيد باشا نيشان اللجيون دونور .

وشارك نابليون الثالث في عطفه على مشروع دي لسبس الصحافة الفرنسية التي أيدت المشروع كمشروع قومي، وكذلك الهيئات العلمية وخاصة أكاديمية العلوم في باريس . وكان المشروع يجد كذلك كثيرا من العطف خارج فرنسا من الدولتين النمسوية الروسية ، فقد كانتا تؤمنان بقيمة المشروع .

وأما الحكومة الانجليزية فلقد كانت تفهم جيدا مرامي السياسة الفرنسية ، وعملها على التفرق في الشرق الأدنى ، بل وسعيها لتحويل البحر المتوسط إلى بحيرة فرنسية . ولذلك فالحكومة الانجليزية تبذل جهودها لوقف ذلك النفوذ والعمل على تفوق النفوذ الانجليزي . حقيقة لم تكن لانجلترا سواحل مطلة على ذلك البحر . ولكن قوة انجلترا وتفوقها البحري ، وقواعدها الحصينة في جبل طارق ومالطه ،

وصلات الصداقة والتحالف التى كانت تربطها بالدولة العثمانية ، كل ذلك جعل لها مركزا قويا بل وممتازا فى ذلك البحر .

وإذا كانت فرنسا تعمل جاهدة على إنشاء دول صغيرة فى البحر الأبيض المتوسط مدينة لفرنسا بوجودها واستقلالها ، فلقد ناضلت أنجلترا بقوة هذه المحاولة ونجحت فى ذلك نجاحا مذكورا . ظهر ذلك النضال فى تأييد فرنسا لمحمد على فى حركته الاستقلالية التى كانت ترمى إلى الانفصال عن الدولة العثمانية فى سنتى ١٨٣٩ ، ١٨٤٠ ووضع حد للسيادة التركية العتيقة البالية ، وفى وقوف انجلترا فى طريقه وقضائها على آماله وآمال مصر فى الاستقلال .

ولقد أخذ ممثلو أنجلترا فى بلدان البحر المتوسط ، وقناصلها على عاتقهم تنفيذ هذه السياسة بحذافيرها ، وغلوا فى ذلك غلوا كبيرا ، واشتدت حماستهم ، وقام بينهم وبين زملائهم الفرنسيين تنافس شديد بل ونضال حمى أواره تنوسيت فيه فى كثير من الأحيان آداب المجاملة الشخصية ، ووصل الخصام بين الفريقين إلى حد أن قطعوا صلاتهم الشخصية . وكثرت تقاريرهم إلى حكوماتهم ، وطالت ، وامتلأت بالصور القاتمة والتهم الكثيرة . فيكتب القنصل الانجليزى ريتشارد وود، وهو من القناصل الانجليز الذين كافحوا بهمة ونشاط النفوذ الفرنسى مدة طويلة فى الشرق الأدنى وشمال أفريقية ، وأحد الذين أثاروا الشعب على محمد على الكبير فى الشام ـ يكتب مذكرة مطولة إلى حكومته

بتاريخ ٢٠ أغسطس سنة ١٨٥٩ ، يرسم فيها صورة قائمة لمشاريع فرنسا فى البحر المتوسط ، ففرنسا ، فى نظره ، فبذل جهودا مضنية فى سبيل فصل مصر وتونس عن الدولة العثمانية ، لتضم تونس إلى ممتلكاتها الجزائرية ، ولتحتل مصر فى أول فرصة مناسبة .

وحين يصف ذلك القنصل مركز فرنسا وانجلترا فى البحر الأبيض المتوسط لايجد فى سياسة فرنسا الخارجية سوى محاولة إلحاق الضرر بمصالح انجلترا . ووجد أن فرنسا قد أصبح لها مركز قوى فى ذلك البحر ، وخاصة بعد احتلالها لأقليم الجزائر ، وتركيزها لقوات بحرية وبرية كبيرة فى شمال افريقية .

وهو يسطر فى مذكرته المذكورة أن فرنسا إذا أرادت الاضرار بانجلترا ، فهى دائما تلتجىء إلى مهاجمة المصالح الانجليزية فى البحر المتوسط ، وبين أن مايرمى إليه الفرنسيون من بذل هذه الجهود ، هو أن يضعوا انجلترا فى مركز لا تستغنى فيه عن صداقة الفرنسيين إذا أرادت المحافظة على ممتلكاتها فى الهند ، وقال إن الفرنسيين يستخدمون فى سبيل الوصول إلى بغيتهم كل الوسائل مشروعة كانت أو غير مشروعة .

فانجلترا إذن تكافح فى سبيل منع الفرنسيين من الحصول على امتياز من والى مصر خاص بشق القناة . وكلما ازدادت حماسة الفرنسيين فى تعضيد مشروعهم ازدادت حماسة الانجليز فى معارضته . بل لقد

وضعت انجلترا مشروعا منافسا للمشروع الفرنسى ، وهو مشروع إنشاء السكة الحديدية بين الأسكندرية والقاهرة والسويس . ونجحت فى ذلك مع والى مصر عباس باشا الأول الذى لم ينس درس سنة ١٨٤٠ وعرف مقدار ما تستطيعه القوة البحرية الانجليزية . تيقن عباس باشا الأول من أن انجلترا لديها العزم على تنفيذ سياستها فى الوقت الذى هددت فيه فرنسا وانذرت ، ثم أخيرا تخاذلت عن نصرة مصر فى أزمتها الشديدة سنة ١٨٤٠ . رأى والى مصر أن يجامل انجلترا ويؤجل المشروع الفرنسى غير آبه كثيرا لأنذار فرنسا له بالعمل لدى الباب العالى على عزله عن ولاية مصر .

أرسلت انجلترا تعليمات إلى قنصلها العام فى مصر بأن يقنع عباسا الأول بقيمة مشروع السكة الحديدية ، وبأن مشروع القناة يكلف مالا يطاق من الجهد والوقت والمال ، فمال الوالى ناحية المشروع الانجليزى وعمل على تنفيذه .

ولكن فردنند دى لسبس استطاع أن ينتهز فرصة تولى سعيد باشا فيسارع إلى مصر مذكرا الوالى الجديد بصلاتهما الوثيقة القديمة ، ويجد من الوالى الجديد ترحيبا كبيرا ، وينجح فى إقناعه بقيمة المشروع الفرنسى فى فتح القناة . البحرية وتوصيل البحرين ، ولا يدرى أحد بالدقة ماذا دار بينهما من حديث ، وماذا وضع دلسيس أمام سعيد باشا من آمال ، ولا ندرى بالضبط ماذا كان يدور بخلد والى مصر من

دوافع لمنح مثل ذلك الامتياز ، وإن كان البعض يظن أن غرض الوالى كان العمل على اكتساب صداقة فرنسا وتأييدها لاستقلاله إذا ما تأزمت الأمور بينه وبين الباب العالى صاحب السيادة على مصر .

يوافق سعيد باشا على منح فردنندلسبس الامتياز الخاص بمشروع فتح القناة البحرية التى تتصل فيها مياه البحر الأحمر بالبحر المتوسط ، ويتم ذلك فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ .

ويسقط فى يد انجلترا ، فلقد أخذ فردرك بروس ممثلها فى مصر فجأة بتصميم سعيد باشا على منح ذلك الامتياز وتنفيذ ذلك المشروع ولم يفلح فى تحويل الوالى عن رأيه ، حتى بعد أن أعلن منذرا بأن الحكومة الانجليزية لا تستطيع أن توافق على ذلك المشروع ، فهو فى نظرها مشروع خيالى وغير عملى ، ولم يحن الوقت ولا الظروف الملائمة لمحاولة تنفيذه . وأن خيرا منه هو اتمام مشروع الطريق البرية الحديدى من القاهرة إلى السويس .

على أن الحكومة الانجليزية لم تجد فى ذلك الوقت أن تقدم إنذارا رسميا للوالى ضد تنفيذ ذلك المشووع ، فالعلاقات بينها وبين الحكومة الفرنسية كانت بصفة عامة جيدة . وتقديم مثل ذلك الأنذار معناه أن الحكومة الانجليزية تحارب رسميا مصالح الفرنسيين ومشاريعهم فالحكومة الانجليزية لم تتخذ مثل هذه الخطوة ، ولم ترد الذهاب إلى ذلك الحد .

ثم إن منح سعيد باشا للامتياز ليس بذى أهميـة كبيرة ، إلا إذا وافقت عليه الدولة صاحبة السيادة على مصر . فعلى الحكومة الانجليزية إذا أرادت عرقلة المشروع أن تبذل مساعيها لدى الباب العالى فهو صاحب السلطة الرسمية فى مصر ، وأن تنصحه بعدم الموافقه على الامتياز أو على الأقل بتأجيل النظر فيه .

وكان سفير الحكومة الانجليزية لدى البلاط العثمانى ستراتفورد دى ردكليف — وكان يتمتع فى الاستانه بنفـوذ لا نظير له . كان يرى أن على انجلترا أن تبين للباب العالى خطر المشروع الفرنسى على الدولة العثمانية ، فما تريده فرنسا من وراء ذلك المشروع هو فصل مصر عن الدولة العثمانية بممر مائى يصلح لأن يكون خطاً دفاعيا حربيا ، وانشاء مستعمرة فرنسية فى شرقى مصر ، ثم السيطرة على كل مصر بعد ذلك . ولذا نخير للباب العالى ألا يصدق على الامتياز . ولم تقتصر محاولات ستراتفورد على ذلك ، بل طلب تعليمات رسمية من حكومته تؤيد موقفه . ولذا وجد لورد كلارندن ، وزير الخارجية البريطانية ضرورة الاتصال بسفير الحكومة الفرنسية فى لندن ليبين له وجهه نظر الحكومة البريطانية فى مشروع القناة ، فهذه الوجهة تتلخص فيما يلى :

١ — نظرا لأن تنفيذ المشروع يستلزم نفقات كثيرة فالغرض الواضح منه سياسى .

٢ — والمشروع يؤخر اتمام مشروع السكة الحديدية من

الأسكندرية إلى السويس .

٣ — المشروع وليد سياسية عدائية بالنسبة لمصر من ناحية فرنسا .

ولم تجد محاولات فردنند دى لسبس فى الاتصال بسترا تفورد ، وإقناعه بأهمية المشروع وعدم تعارضه مع المصالح الامبراطورية الانجليزية ، وأن المسألة مسألة مصرية تركية قبل كل شيء لاداعى فيها للتدخل الحكومى الانجليزى أو الفرنسى .

ولقد نجح سترارتفورد دى ردكليف فى نصحه للباب العالى ، مما عقد الأمور لدى لسبس . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل أرسل الباب العالى نتيجة لمساعى انجلترا خطابا شديد اللهجة إلى سعيد باشا فى مصر يحذره فيها عواقب عمله الجرىء .

ومع ذلك فقد قدر للمشروع الفرنسى البقاء نظرا لتدخل الدولة النمساويه فى صالح دى لسبس ، فلقد كانت تعضد المشروع الفرنسى تعضيدا كبيرا .

ولقد أصطدمت المصالح الانجليزية والفرنسية فى هذا المشروع وهاجت بينهما الأحن القديمة إلى حد أن وجدت الحكومتان الانجليزية والفرنسية ضرورة المحافظة على تحالفهما وعلاقاتهما الطيبة ، فاتفقتا فيما بينهما على أن تمتنعا عن التدخل الفعلى لابتعضيد المشروع ولا بالعمل على فشله . ولكن هذا الاتفاق لم يمنع الحكومةالبريطانية

من أن تتابع خطتها فى بث العقبات والعراقيل أمام المشروع الفرنسى. وهذا الموقف اضطر صاحب المشروع للقيام بالدعاية للمشروع فى انجلترا ذاتها .

وكان على رأس الوزارة فى انجلترا فى ذلك الوقت لورد بامرستون وهو يمثل الرجل الانجليزى والسياسى الانجليزى أصدق تمثيل ، فهو مؤمن بتفوق انجلترا ويعمل لعظمتها وخدمة مصالحها قبل كل شىء ، ويرى أنه من الواجب على الدول الاخرى أن تستمع لآراء انجلترا بما لها من مركز ممتاز فى العالم . وهو لا يتقيد كثيرا بالخيالات ولا تؤثر فيه النواحى العاطفية إذا ما تعارضت مع مصالح انجلترا الحقيقية . وهو ملم تماما بأمور السياسة الخارجية لا تفوته صغيرة ولا كبيرة من أمورها .

وهو من أكبر دعاة الامبراطورية ، ومن القائلين بضرورة حماية مواصلاتها وطرق تجارتها . وهو الذى وضع سياسة انجلترا التقليدية فى الشرق الأدنى . فليس إذن غريبا أن يعارض هذا الرجل كل مشروع فرنسى . فهو لا يوافق على مشروع القناة . لأنه يرى أن المشروع يتعارض مع مصالح انجلترا الامبراطورية ، وهو لا يثق كثيرا فى استقرار الأمور السياسية فى فرنسا ، وخاصة ما يتعلق منها بنظام الحكم ، ويرى أن انجلترا يجب أن تتمسك بطريق الأطلنطى لأنها تستطيع الأشراف عليه ، وهى مشرفة عليه بالفعل .

فهو يعترف بأن حكومة نابليون الثالث صديقة لانجلترا ، ولكنه لايستطيع أن يضمن أن الحكومة التى تخلفها فى المستقبل ستحافظ على ولاء انجلترا . فقد تستغل هذه الطريق الجديدة لمناوءة النفوذ البريطانى ومحاربة المصالح الانجليزية فيماوراء البحار .

ولذلك حين حاول دى لسبس الاتصال به لم يجد منه أذنا صاغية ، فلقد بين بامرستون لصاحب المشروع بصراحة ووضوح شأنه فى كل تصريحاته السياسية ، بأنه لايوافق على ذلك المشروع فهو غير عملى ولا يمكن تنفيذه .

على أن موقف الحكومة الانجليزية العدائى لم يدع دى لسبس إلى القنوط أو إلى التنازل عن فكرته ، ولذا فهو يحاول الاتصال بالزعماء الانجليز الآخرين من أمثال كوبدن ، وجلادستون . وحاول كذلك الاتصال بالرأى العام الانجليزى ، يقنعه بقيمة المشروع من الناحية العملية ومن الناحيتين الحضارية والانسانية . أرسل خطابات إلى أعضاء البرلمان الانجليزى وإلى إدارة شركة الهند الشرقية وأصحاب السفن وأعضاء الغرف التجارية وكبار رجال الصناعة وأصحاب المصارف ، يحاول أن يقنعهم بفائدة المشروع من الناحية العملية والمالية ،ولم تذهب كل مساعى دى لسبس دون جدوى ، فلقد أظهرت شركة الهند الشرقية عطفها على مشروعه ، وكذلك بعض شركات خطوط الملاحة لا سيما شركة الـ P.&.O.

والواقع أن الرأى العام البريطانى لم يكن مجمعا على معارضة المشروع، كما كانت الحكومة الانجليزية معارضة له . فلقد كان جانب منه محبذا للناحية التجارية للشروع . وهذا شجع دى لسبس على أن يسير قدما فى مشروعه وفى طريقه، وأن يبين للرأى العام الانجليزى أن المشروع ممكن تنفيذه من الناحية العملية، فأعلن أن تقارير المهندسين الفرنسيين من أمثال لينان بك وموجل بك قد أثبتت بطريقة لا تقبل الشك أن المشروع من الناحية الهندسية عملى وممكن تنفيذه .

ولم يقتصر دى لسبس على ذلك، فهو رجل جم النشاط ممتلىء بمشروعه، موقن بقيمته، كبير الأمل فى تحقيقه، كون دى لسبس لجنة دولية ضم إليها عدداً من كبار المهندسين الانجليز أنفسهم لفحص المشروع ودراسته والتقرير عن إمكان تنفيذه .

ولقد بدأت اللجنة الدولية عملها فى سنة ١٨٥٥، وانتهت من وضع التقرير فى يناير سنة ١٨٥٦، ولو أنه لم ينشر إلا بعد ذلك . وفى ذلك التقرير أيدت اللجنة الدولية إنشاء القناة البحرية التى تصل ما بين البحرين، وبينت أن التنفيذ ليس صعبا كما يتصور المعارضون، وأن النجاح فى إنجاز المشروع ممكن .

وعلى أساس هذا التقرير الجديد . حاول دى لسبس فى يوليو سنة ١٨٥٧ الاجابة على اعتراضات بامرستون، وبين أن هذه الاعتراضات قائمة على أسس تجارية وفنية وسياسية . فمن الناحية التجارية قيمة

المشروع لا تقدر لانجلترا ، لا يحتاج ذلك إلى بيان . فطريق القناة إذا تمت أقرب الطرق إلى الشرق . وفى هذا توفير للوقت والمال والجهد وأما من الناحية العملية فهذا تقرير اللجنة الدولية التى تجمع بين أعضائها عددا من كبار المهندسين الانجليز يقول بأن المشروع عملى وممكن تنفيذه ، وقد أيدت هذا التقرير أكاديمية العلوم فى باريس والمعهد الأمبراطورى الفرنسى . وأما من الناحية السياسية فآراء لورد بامرستون قائمة على أساس أخطار وهمية على الهند والأمبراطورية العثمانية ولا خطر على الدولة العثمانية من مشروع القناة طالما يملك الانجليز جبل طارق ومالطة وعدن وجزيرة بريم ، أما الدولة العثمانية فمركزها مضمون بالمعاهدات والمواثيق الدولية . بل أن فتح القناة سيجعل مصر بمنأى عن اطماع الدول الأوربية اذ سيجعل لها مركزا محايدا . وفى هذا كما يرى دى لسبس تأييد لسياسة الانجليز التقليدية فى المحافظة على سلامة الدولة العثمانية .

كان دى لسبس يرى أن لهجة بالمرستون متناقضة وغير منطقية وغير معقولة ، فلا داعى فى نظر دى لسبس لأن يعتقد بامرستون أن سياسة فرنسا مريبة ، وأن فرنسا هى التى شجعت محمد على على مناوءة انجلترا ، وأن ذهب لوى فيليب ملك فرنسا هو الذى أنشأ قلاع الاسكندرية وأن مشروع القناة يرمى الى مناوءة انجلترا .

وعلى أى حال فلقد نال دى لسبس على أساس تقرير اللجنة الدولية من سعيد باشا أمتيازا جديدا خاصا بالقناة روعى فيه مقابلة بعض مخاوف

انجلترا ، فلقد نص فيه على حياد القنـاة ، وأن معظم من سيقومون بالتنفيذ مصريون لا فرنسيون ، كما نص فيه أيضا على ضرورة موافقة الباب العالى . ولقد كان تـكوين هذه اللجنة الدولية ، والنتيجـة التى وصلت اليها ، من العوامل التى زادت ثقة دى لسبس فى مشروعـه ، وضمت جانبا كبيرا من الرأى العام الانجليزى والعالمى إلى صفـه فى مشروعه الجرىء .

على أن الحـكومة الانجليزية استمرت فى معارضتها للمشروع ، وبررت ذلك الموقف بتعارض المشروع مع سياسة انجلـترا التقليدية إزاء الدولة العثمانية ، وأنه سيوجد فاصلا مائيا بين مصر وتركيا . وردد بامرستون هذا الرأى بصراحة تامة فى مجلس العموم البريطانى فى شهر يولية سنة ١٨٥٧ . فلما ثار موضوع القناة فى مجلس العموم البريطانى فى يونيه سنة ١٨٥٨ ، أعلن بامرستون أن تنفيذ المشروع سيعمل على انحلال الأمبراطوريتين العثمانية والبريطانية ؛ وأن السكة الحديدية بين القاهرة والاسكندرية تكفى لخدمة مصالح لانجلترا أكثر بكثير من حفر القناة . وأبان جـلادستون فى الجلسة نفسها عن ضعف هـــذه الفكرة . وذكر أن القنـاة مجرى مائى ، وإذا قدر لهـا أن تقع فى يد أية دولة ، فستقع فى يد أقوى الدول البحرية وهى انجلترا ، وطلب من الأعضـاء أن ينظروا إلى مشروع القناة لا كمشروع سياسى ولـكن كمشروع تجارى قبل كل شىء . ولـكن آراء جلادستون وإن تركت

إثرا فى الرأى العـام البريطانى إلى أنها لم تحول الحـكومة البريطانية عن رأيها .

فلقد عبر لورد كلارندون وزير الخارجية إذ ذاك عن رأى الحـكومة البريطانية فى ضرورة الوقوف أمام المشروع ، بل وأنذر البـاب العالى بأنه إذا صدق على الامتياز الممنوح لدى لسبس ، فيجب ألا ينتظر أن تستمر بريطانيا أو غيرها من الدول الكبرى الأوربية فى سيـاسة المحافظة على الدولة العثمانية وعلى سلامتها . ولم تحد محاولات الأمبراطور نابليون الثالث لأقناع الحـكومه البريطانية بالـكف عن معارضتها .

ولم يمنع هذا دى لسبس من المضى فى تنفيذ مشروعه،فلو استطاع جمع المال اللازم لتنفيذ المشروع ، لهدم هذ حجة قوية من حجـج الحكومة الانجليزية بأن المشروع غـير عملى ، وأنه لن يقبل عليه المساهمة فيه أحد . ولذا لما فتح دى لسبس باب الا كتتاب فى المشروع تهافت عليه الناس فى أوربا ، فـكان نجاح الا كتتاب من عناصر تقوية المشروع وتأييده . وإن كان الانجليز لم يكتتبوا فى الأسهم التى كانت مخصصة لهم .

ولـكن ما تطلبه تنفيذ المشروع من نفـقات باهظة وما لاقاه من صعوبات فى أول الأمر كاد يودى بكل المشروع لولا العطف والتـأييد الذى لاقاه من امبراطـور الفرنسيين ومن الحـكومة الفرنسية والرأى العام الفرنسى .

إذ أنه فى سنة ١٨٦٠ بعد أن تابعت شركة القناة أعمال الحفر كتبت الصحف الانجليزية مثل « الديلى نيوز » و « التيمز » تسخر من المشروع ، وتبين أن من السهل حفر حفر فى الصحراء وجمع أكوام من التراب الذى تذروه الرياح ، فيغطى الحفر من جديد . وأبانت عن أن المشروع فاشل لا محاله وسيكلف كثيرا من النفقات التى لا تستطيع القيام بها شركة خاصة ، وردد هذا القول فى البرلمان الانجليزى . فقال بامرستون أن المشروع مجرد جعجعة وخداع ،وأنه سيكلف من الوقت والمال والعمل مالا تستطيعه شركة القناة ، وذكر فى خلال كلامه أن والى مصر قد اضطر الى الاقتراض من مصرف فى مارسيليا للوفاء ببعض التزاماته إزاء شركة القناة .

وفى السنة التالية فى مايو ثارت فى البرلمان الانجليزى المعارضة شديدة ضد المشروع الفرنسى ، وتكرر نفس الطعن السابق. فالمشروع فى نظر بعض الأعضاء غير عملى من الناحية التجارية ، فهو كثير النفقات كبير الخسارة على المساهمين ، وفوق كل ذلك فهو يعطى الشركة الفرنسية أراضى شاسعة فى قلب مصر حول القناة ؛ وأن الحكومة الفرنسية قد تستطيع استخدام هذه الأراضى لمصلحتها الخاصة والاستفادة من مركز المنطقة الاستراتيجى . وذكر بعض الأعضاء أن المشروع فى نظر فرنسا له قيمته الاستراتيجية ، وأنه لا يمكن أعتبار شركة القناة شركة خاصة فهى شركة تتكلم باسم الشعب الفرنسى وتدعى أنها

تمثل الحكومة الفرنسيه وتطلب تأييدها فى كل حين . وأشير إلى زيادة عدد الرعايا الفرنسيين فى مصر ، وطلب إلى الحكومة الانجليزية أن تستوضح من الحكومة الفرنسية موقفها إزاء هذا المشروع .

وأجاب ممثل الحكومة البريطانية فى البرلمان بأن سياسة بريطانيا لم تتغير فهى تراقب الموقف بدقة متناهيــة ، وهى لا تعترض على المشروع كمشروع تجارى ولكنها تنظر اليه بالنسبة لتركيا وازاء مركز مصر السياسى . ونادى بعض الأعضاء بأنه يكفى انجلترا المحافظة على بوسفور واحد ، وأنه لا معنى لمشروع يضع انجلترا بين يدى فرنسا ، لأنه إذا نفذ المشروع ، فعندئذ تستطيع فرنسا إرسال أساطيلها بسرعة ، وقطع المواصلات بين انجلترا والهند . ولذا فلا مناص لانجلترا من معارضة المشروع .

ولجأت انجلترا إلى عرقلة المشروع فى دور التنفيذ من ناحيــة أخرى ، فأثارت مسألة تسخير الفلاحين فى أعمـــال الحفر . فهاجمت الصحف الانجليزية تسخير الفلاحين على أساس أنه ليس إلا صورة من صور الرق ، ووصفت ما يلاقيــه هؤلاء العمال من عــذاب وقسوة ، مثلهم فى ذلك مثل الرقيق فى الولايات الجنوبية للولايات المتحدة .

ولقد أثير مرارا موضوع السخرة فى البرلمان الانجليزى ، وطالب بعض النواب الحكومة الانجليزية بأن تعمل ما فى وسعها للتخفيف من آلام وشقاء هؤلاء البؤساء .

على أن محاولة الانجليز عرقلة المشروع من هذه الناحية لم تنجح كثيرا ، فلقد أسرع دى لسبس فى تنفيذ مشروعه ليضع الحكومتين العثمانية والانجليزية أمام أمر واقع ، والتنفيذ من شأنه أن يقنع الحكومة الفرنسية بضرورة تأييد المشروع وحماية أموال المساهمين الفرنسيين . وفى ١٨ أكتوبر سنة ١٨٦٢ وصلت مياه البحر الأبيض المتوسط الى بحيرة التمساح ، فالنجاح الذى أحرزه أعظم أبناء فرنسا من المغامرين فى منطقة صحراوية ، كان لها أثره المشهود على الرأى العام الأوربى والانجليزى .

ولم يحول هذا الحكومة البريطانية عن رأيها وعن عدائها للمشروع ولتنفيذه . فعادت الى الاحتجاج الشديد على شروط الامتياز . فهى شروط كما بينت مجحفة بحقوق السلطان وحقوق واليه على مصر . وأقنعت الباب العالى بضرورة إرجاء موافقته الى أن تنتهى الشركة من تسخير الفلاحين المصريين .

ولقد كان الفلاحون المصريون يجمعون جمعا ، ويساق بهم إلى أماكن الحفر كالأنعام أو كالرقيق الذليل ، وذلك فى أعداد كبيرة قد تصل إلى عشرين ألفا طوال أيام السنة تقريبا . وهناك يسامون الخسف فلا يعنى بصحتهم ولا بمعاملتهم كادميين لهم حقوق الانسان العادى . وكانت « المتاعب والآلام لاتقتصر على هؤلاء العمال وحدهم بل كذلك على زوجاتهم وأطفالهم الذين كانوا يتركون بغير عائل . وكثيرا ما

كانت الشركة تتوقف عن دفع أجورهم الزهيدة التي لا تسمن ولا تغني من جوع » هذا ما قاله خصوم الفرنسيين في مجلس النواب البريطاني . والواقع أن العمال كان يجمعون من كل اجزاء مصر ، ويسيرون المسافات الطويلة حتى يصلوا إلى مناطق الحفر ، ثم يقطعون المسافات الطويلة إلى القاهرة لصرف الصكوك المعطاة لهم ويقاسون الأمرين في سبيل ذلك .

. . . . .

ولم يؤثر موت سعيد باشا تأثيرا كبيرا في تصميم الشركة على إنجاز المشروع ، وإن كانت الشركة قد فقدت فيه عونا كبيرا . ولكن اسماعيل باشا كان لحسن حظ الشركة ، مؤيدا من ناحية المبدأ للمشروع فهو يرى أن المشروع إذا تم إنجازه فسيجعل لمصر مركزا ممتازا في العالم ، وسيجعل لاسم حاكم مصر دويا لم يكن له من قبل .

ولكن اسماعيل باشا لم يكن يرضى عن كل شروط الامتياز ، وخاصة ما كان متصلا منها بالسخرة ، فلم يكن ليرضى عن تسخير الفلاحين المصريين . ورأى مقدار الخسارة التي تحل بمصر والزراعة من جراء ذلك ، إذ مصر في ذلك الوقت بلد زراعي قبل كل شيء . فضلا عن أن تسخير الفلاحين المصريين بهذا الشكل يتنافى مع أبسط مبادىء الانسانية .

واستغلت انجلترا هذا الموقف الجديد لصالحها ، فما كانت الحكومة

الانجليزية ترى أن تترك مسألة تسخير الفلاحين المصريين تمر بسهولة لصالح الشركة ، فلقد أرادت انتهاز هذه الفرصة لأرهاق الشركة وعرقلة المشروع إن لم يكن القضاء المبرم عليه .

لقد استغلت الحكومة الانجليزية الحركة الأنسانية التي شملت انجلترا كما شملت غيرها من الدول ، لخدمة مصالحها الخاصة في مصر ، لبث العراقيل أمام المشروع الفرنسي ، فاستمرت الصحافة والرأي العام الانجليزي في مهاجمة الفرنسيين « لاسترقاق الشركة للفلاحين المصريين » ، ورأت الحكومة الانجليزية في هذه الحركة وسيلة لحرمان الشركة من الأيدي العاملة التي تعتمد عليها ، وأجاب فردنند دي لسبس على ذلك بأن المسألة كلها مفتعلة وليس فيه إخلاص ، فلقد نسيت انجلترا أن السخرة قد استخدمت في إنشاء الخط الحديدي من الاسكندرية إلى القاهرة . فعلى أي أساس تحتج الحكومة الانجليزية الآن !

ولقد تابعت الحكومة الانجليزية السير في خطتها . فزار السفير الانجليزي في استامبول سير هنري بولور مصر في أواخر عهد سعيد باشا ليطلع بنفسه على أمور الحفر في القناة ، وقبل كل شيء ، ليرى ما إذا كانت الشركة الفرنسية تقيم تحصينات في منطقة القناة ، وليعرف إلى أي حد يسخر الفلاحون المصريون في شق القناة وربما بالغ سير هنري بولور في وصفه لبعض الأمور في منطقة القناة . وأبدى خشيته من أن تتحول المدن التي تنشأ في منطقة القناة إلى مدن ومستعمرات

فرنسية . كما كشف عن تخوفه من اشراف الفرنسيين على هذه المنطقة .

وأشار فى غير مبالغة الى كثرة عدد الفلاحين الذين ينزعون من حقولهم قسرا ، وينقلون فى بعض الأحيان ، وهم عشرات الألوف إلى حيث يسخرون . ووصف سير هنرى بولور قلة أجورهم ، وسوء حالهم والبؤس الذى يعانون ، والآلام التى يقاسونها . وكانت لآراء سير هنرى بولور تأثير كبير على حكومة الباب العالى التى أسرعت من جانبها إلى مطالبة الحكومة المصرية بالغاء السخرة .

وكذلك اتصلت الحكومة الانجليزية باسماعيل باشا نفسه ، وبينت له الأضرار البليغة الناشئة عن تسخير الفلاحين ، وأثر ذلك فى الزراعة المصرية التى حرمت من جانب كبير من الأيدى العاملة التى تشتغل فيها . ولذا فاسماعيل باشا ، وإن كان مؤيدا لانجاز المشروع ، الا أنه كان يرى الغاء الشروط التى لم تراع فيها حقوق مصر ، فهو إذن يرمى الى الغاء السخرة فى حفر القناة تؤيده انجلترا فى ذلك ، وثانيا هو يرى الغاء امتلاك الشركة للاراضى الكبيرة التى أخذتها فى منطقة القناة ، فامتياز الأراضى يخول الشركه وضع جاليات أجنبية فيها لاستغلالها ، وهذه الجاليات لها أن تتمتع بنفس الامتيازات التى يتمتع بها الأجانب فى مصر . وكانت انجلترا تؤيده فى هذه الناحية لأنها تخشى أن تغدو هذه الأراضى مستعمرات فرنسية فى منطقة القناة .

ولذا كان اسماعيل باشا يرمى من وراء إلغاء هذين الشرطين فى

الامتياز الى مصلحة قومية ، الى رد اعتبار المصريين ، ومعالجة نقص الأيدى العاملة فى الزراعة ، فى فرصة لابد من انتهازها ، ولاسيما بعد قيام الحرب الأهلية الأمريكية ، وزيادة الحاجة الى القطن المصرى الذى ارتفعت أسعاره ارتفاعا كبيرا ، ثم إن اسماعيل باشا يطمح كذلك الى إنشاء امبراطورية كامبراطورية جده العظيم ، والجيش الذى يعتمد على الفلاحين هو أداتها الأولى . واسماعيل باشا بعد ذلك قد أعلن صوته إلى جانب الحركة الانسانية التى ترمى الى الغاء الرقيق ، فكان عليه أن يقوم بمحاولة حاسمة لالغاء تسخير الفلاحين فى حفر القناة .

وأما انجلترا فهى تهدف الى منع الفرنسيين من إنشاء مستعمرات فرنسية لهم فى مصر ، وهى تريد فى نفس الوقت توفير العدد اللازم من الفلاحين للاهتمام بزراعة القطن التى كانت مصانع انجلترا فى أشد الحاجة اليه نظرا لقيام الحرب الأهلية الأمريكية . لقد ربط الانجليز بين مشروع القناة والرق . وحاولوا الخفض من شأن مشروع القناة لاتصاله بمسألة تسخير الفلاحين ، وأفلحوا فى إحداث كثير من القلق والاضطراب فى دوائر شركة القناة .

وسرت انجلترا للجفاء الذى ساء علاقة اسماعيل باشا بالقنصل الفرنسى العام دى بوفال ، فذلك القنصل قد بذل كل جهد مستطاع فى تأييد دى لسبس فى كل ما قام به ، وفى كل مطالبه من الحكومة المصرية بشأن القناة . ولم تحزن الحكومة البريطانية كثيرا لسحب

الحكومة الفرنسية له من مصر . وكانت انجلترا تبنى كثيرا من الآمال على موقف اسماعيل بازاء امتياز القناة ، وترى فى مطالب اسماعيل باشا بالغاء السخرة وإرجاع ملكية الأراضى لمصر مسألة قد تؤدى إلى فشل المشروع الفرنسى وعدم انجازه .

ولقد اعتقدت شركة القناة فى وقت ما أن تفكير اسماعيل باشا الجدى فى إلغاء السخرة وتأييد انجلترا له ضربة قد تذهب بالمشروع كله واضطربت لذلك دوائرها ، وأخذت تفكر فى تعديل سياستها إزاء العمال المصريين . ولقد وجدت الصحافة الانجليزية فى موقف اسماعيل باشا تأييدا لتشديد مهاجمتها لمشروع القناة ، وفعلا انخفضت أثمان أسهم القناة ، وساد الذعر بين المساهمين .

على أن دى لسبس لم يفقد الأمل فى نجاح مشروعه ، فهو يلتجىء إلى نابليون الثالث لحماية المشروع الفرنسى .

واضطر اسماعيل باشا إلى أن يلتجىء إلى الباب العالى يطلب تأييده أمام فرنسا ، فهو يخشى بطبيعة الحال غضب الحكومة الفرنسية ، والتجأ الباب العالى من جانبه إلى انجلترا ، فابدى سفير انجلترا فى استامبول رأيه فى أن الامتياز الممنوح لا قيمة له طالما لم يوافق الباب العالى عليه . ولكن الحكومة العثمانية لم تكن تجرؤ على اتخاذ مثل هذه الخطوة وتلغى الامتياز ، وخاصة بعد أن سار المشروع الفرنسى فى دور التنفيذ مدة أربع سنوات فالحكومة

الفرنسية لا بد وأن تحتضن المشروع حتى تحافظ على مصالح وأموال رعاياها .

وانتهز السفير البريطانى فرصة وجود اسماعيل باشا فى العاصمة التركية (سنة ١٨٦٣) ليحضه هو وحكومة الباب العالى على الصمود أمام فرنسا ، فانجلترا لن تقوم بتأييد الاثنين إلا إذا حافظا على مصالحهما واستقلالهما ، وبين للفريقين أنه لا مناص من وضع حد لتسخير الفلاحين المصريين ، ولا بد من أن تدفع الشركة أجورا معقولة لهم . ونبه إلى أن عقد الامتياز لا يصبح ملزما إلا إذا وافقت على كل شروطه الحكومة العثمانية ، فهى اذن تستطيع تعديل الشروط التى تراها منافية لمصلحتها ولمصلحة مصر . وليس للحكومة الفرنسية اذن حق الاحتجاج . وأن على الدولة العثمانية اتخاذ كل التدابير لحماية مصالحها لا تخشى فى ذلك لومة لائم ، وأن تبلغ قراراتها للدول الكبرى . وقد ذكر السير هنرى بلور الحكومة العثمانية أن الحكومة الانجليزية لن ترضيها أن ترى سيادة الباب العالى وحكومة الوالى فى مصر ستارا لنفوذ دولة أجنبية . وكان الهدف الذى ترنو إليه الحكومة الانجليزية من كل هذا هو أن توقع شركة القناة فى أزمة مالية كبيرة وأن تقضى على الثقة فيها .

ولكن آمال انجلترا فى القضاء على المشروع انهارت حين

علمت أن اسماعيل باشا حين رجع إلى مصر وصل إلى اتفاق مع شركة القناة . فهذا الاتفاق مع الشركة فيه اعتراف ضمنى بمركزها وبقيمة المشروع . فلقد أخذت الحكومة المصرية على عاتقها حفر الترعة العذبة من القاهرة إلى وادى الطميلات فى مقابل تنازل الشركة عن حقوقها فى الأراضى الواقعة على جانبى الترعة . واتفق اسماعيل باشا أيضا مع الشركة على تقصير المدد التى تدفع فيها الحكومة المصرية الأقساط المستحقة من ثمن الأسهم .

ثارت ثائرة انجلترا لذلك ، ووبخت الحكومة البريطانية قنصلها العام وبذلت جهدها لالغاء الاتفاقية ، وأرسلت إلى اسماعيل تنذره بأن دى لسبس ينتقص من سلطة الوالى ، وأن الخطر لا شك محدق بمركزه إذا استمر فى هذه الخطوة واستمع للفرنسيين . ولكن اسماعيل باشا وجه لهذا الانذار أذنا صماء .

وحين أراد السلطان عبد العزيز زيارة مصر ، عارضت انجلترا فى هذه الزيارة خوفا من أن تحاول الشركة الاتصال به فى مصر والتأثير عليه ، واهتمت انجلترا بمراقبة المشرفين على أمور الشركة فى مصر ، ومعرفة مدى اتصالهم بحاشية السلطان ، ولهذا الغرض أرسل السفير البريطانى فى استامبول سكرتيره إلى مصر .

وكان المشرفون على الشركة فى مصر من جانبهم يتوقون لزيارة السلطان العثمانى منطقة القناة ، فلقد كانت خطة الشركة فى مثل هذه الظروف دعوة العظماء وأولى الأمر لرؤية المشروع وهو فى دور التنفيذ وزيارة مناطق الحفر . وكانت ترى فى ذلك دعاية لها وتقوية لمركزها فى مصر والخارج .

ولقد حاول دى لسبس الاتصال فعلا بحاشية السلطان ، ولكن انجلترا أرتاحت تماما لعدم زيارة السلطان مناطق الحفر . (وكانت قد طلبت منه بالفعل عدم زيارة هذه المناطق) . ولقد انقاد السلطان لمشورة انجلترا . ولم يكتف بذلك ، بل بعث بمذكرة سياسية إلى كل من الحكومتين الانجليزية والفرنسية يبين فيه وجهة نظره فيما يختص بضرورة تعديل شروط الامتياز فيما يتعلق بالسخرة واسترداد الأراضى حول القناة من الشركة . وكما كانت الحكومة الانجليزية تراقب الحالة بدقة عن كثب ، كانت الحكومة الفرنسية متنبهة للموقف ، فهى تحذر اسماعيل باشا عواقب القيام بعمل يمس مشروع القناة قبل أن يحيطها علما بذلك ، وكان القنصل الفرنسى العام فى مصر من ناحيته متيقظا كل التيقظ يخابر حكومته فى كل الأمور المتصلة بمشروع القناة ، وما تقوم به الحكومة المصرية أو قنصل انجلترا فى مصر من خطوات قد تؤثر فى مستقبل ذلك المشروع .

ولقد استمر النزاع قائما بين اسماعيل باشا وشركة قناة السويس إلى أن قبل اسماعيل باشا تحكيم الأمبراطور نابليون الثالث، ففض ذلك النزاع، وذلك بأن أجيب والى مصر إلى تعديل الشرطين الخاصين بتسخير الفلاحين المصريين وبامتلاك شركة القناة للأراضى سالفة الذكر، نظير دفع اسماعيل باشا تعويضا للشركة يبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات تدفع على خمسة عشر عاما، وبذا رجع إلى حوزة مصر ١٨٠ ألف فدان وبقى للشركة ٣٠ ألفا.

ولم تستطع انجلترا أن تعارض فى تحكيم امبراطور الفرنسيين ولا فى الحكم الذى أصدره، وبذا زاد مركز شركة القناة قوة، وزادت الثقة بها وتمكنت من أن تسير فى تنفيذ مشروعها حتى استطاعت أخيرا انجازه.

وبعد أن تم الاتفاق بين اسماعيل باشا والشركة، لم يجد الباب العالى، وخاصة بعد أن أصلح اسماعيل باشا علاقته به، بدا من الموافقة على الامتياز الممنوح لشركة قناة السويس، فأصبح مركزها بذلك قانونيا، ولم تعد انجلترا بمستطيعة مهاجمة المشروع من هذه الناحية. وقوى مركز الشركة نتيجة لذلك، ووضع حد نهائى لمحاولة انجلترا عرقلة المشروع.

ولولا تأييد كل من فرنسا والنمسا للمشروع، ولولا صبر

فردنند دى لسبس ومثابرته ، ولولا عطف اسماعيل باشا على المشروع لنجحت محاولات انجلترا فى القضاء نهائيا على المشروع .

وافتتحت القناة فى سنة ١٨٦٩ ، وهنأ وزير الخارجية الانجليزية لورد كلارندن دى لسبس ، كما هنأ الشعب الفرنسى والحكومة الفرنسية ، ومنحت الحكومة الانجليزية دى لسبس النياشين ، واستقبل فى لندن استقبالا مشهودا .

---

٣ - ديزريلي وقناة السويس .

شراء انجلترا لأسهم الخديو
(في القناة سنة ١٨٧٥)

ولما تم وصل البحرين الأبيض المتوسط والبحر الأحمر ، أصبحت قناة السويس التي توصل بينهما من أهم المجاري المائية البحرية في العالم . ولو أنها فصلت بين قارتين ، آسيا وإفريقية ، إلا أنها ربطت بين الشرق والغرب ، وأحكمت الصلة بينهما ، وأصبحت أقصر وأقرب طريق بين الدول الأوربية الامبراطورية ومستعمراتها الشرقية .

وقدرت انجلترا حق القدر قيمة مشروع القناة بالنسبة لها ولامبراطوريتها وتجارتها وحياتها كأكبر دولة بحرية استعمارية ظهرت في العالم ، فلقد قيض لها رجلا من أنبغ أبناء فرنسا جاهد طوال حياته ليخدم بطريقة غير مباشرة مصالحها المادية .

وتمتاز هذه الطريق الجديدة بأن بريطانيا تستطيع ببحريتها المتفوقة حماية تجارتها وسفنها . ومن الوقت الذي أفتتحت فيه هذه الطريق أصبحت إلى حد كبير تحت رحمة القوة البحرية ،

تحت رحمة قوة بريطانيا البحرية ، وخاصة بعد الكارثة السياسية والحربية الكبرى التى حلت بفرنسا فى الحرب الفرنسية الألمانية سنة ١٨٧٠ .

وستصبح انجلترا أولى الدول فى المرور فى القناة الجديدة ، ولم تعد أهمية القناة فى نظرها قاصرة على وقت السلم ، بل كذلك فى وقت الحرب ، إذ أصبحت القناة الطريق الرئيسية لمرور السفن والقوات والمعدات الحربية البريطانية إلى شرقى أفريقية والشرقيين الأوسط والأقصى واستراليا ونيوزيلند . أصبحت القناة الطريق الرئيسية لمد نفوذ بريطانيا وسلطانها فى شرقى العالم وفى آسيا . وخاصة فى وقت بدأ يطغى فيه الأمبريالزم والاستعمار على عقول الناس فى انجلترا وفى غرب أوربا .

ولذا ستهتم كل الحكومات البريطانية مهما تعددت ألوانها الحزبية أو اختلفت برامجها السياسية لابحياد القناة ، وإنما بحرية المرور فيها لكل السفن التجارية والحربية فى وقت السلم والحرب .

وتبعا لاهتمام انجلترا بحرية المرور فى القناة وسلامة القناة فى كل الأوقات ، ستزداد فى نظرها أهمية مصر التى تخترق القناة أجزاءها الشرقية . لقد ربطت السياسة الانجليزية

مصير مصر ومستقبلها بمصير القناة ، وأصبحت مشكلة القناة إلى حد كبير مشكلة مصر .

ونشأت الفكرة التى تقول إن من الواجب على الحكومة الانجليزية بعد أن تبينت أهمية القناة الحيوية لها ، شراء الشركة جميعها والأشراف إشرافا تاما على إدارة القناة ، وربما ظن بعض الناس أن الخديو اسماعيل كان يفضل أن تستولى شركة انجليزية على إدارة القناة . ولقد ثارت فعلا فى (سنة ١٨٧٤) الأشاعة التى تقول أن الخديو والباب العالى كانا يفكران جديا فى بيع القناة لبريطانيا ، لأن بريطانيا أكثر الدول اهتماما بالقناة بعد فتحها ، ويقال أن هذا كان من رأى الجنرال ستانتون قنصل انجترا العام فى مصر أيضا . فهو الذى خاطب حكومته فى هذا الشأن ، وأيده بعض أعضاء الوزارة الانجليزية ، ولكن جلادستون رئيس الوزارة ومعه لورد جرانفل وجها لهذه الفكرة أذنا صماء ، إذ رفضا أن تقوم انجلترا بتعويض حملة أسهم القناة عما لحق بهم من خسارة مادية ، ويقال أيضاً إن فردنند دى لسبس ذهب إلى لندن لهذا الغرض ، ولكن وزير الخارجية جرانفل رفض المناقشة مع أى فرد أو هيئة فى شروط بيع القناة . ولو تحققت هذه الفكرة لتناقضت مع المبدأ الأساسى الذى قامت عليه الشركة العالمية لقناة السويس ، فان وضع

هذه القناة تحت إشراف دولة واحدة يتناقض تماما مع الفكرة العالمية التى قام عليها الامتياز الذى منح للشركة .

وربما كان فردنند دى لسبس نفسه يفكر ، أمام الصعوبات المادية والخسارة التى لاقتها شركة القناة فى سنيها الأولى ، فى أن تباع الشركة للدول البحرية الأوربية ، وذلك حتى يضمن تماما دوليتها وحيادها . ولكن الحكومة البريطانية لم توافق على هذه الفكرة ، وكذلك الحكومة العثمانية ما كانت لتنصت أبدا لمثل هذه المشاريع التى تتعارض بطبيعة الحال مع حقوق سيادتها . فشركة القناة شركة مصرية خاضعة للقوانين والتقاليد العثمانية .

وربما كانت انجلترا تظن فى بعض الأوقات ان مصلحتها تقضى بأن تدير القناة شركة دولية لافرنسية ، ولقد أعلن لورد داربى وزير الخارجية البريطانية فى سنة ١٨٧٤ أنه لايمانع فى ذلك ، وكرر هذا الرأى فى سنة ١٨٧٥ ، على أساس أن وجود هذه الطريق العالمية العظيمة فى يد شركة خاصة قد يثير كثيرا من الصعوبات والتعقيدات . ولكن مثل هذه الأفكار لم تخرج إلى حيز التنفيذ ، وظلت شركة القناة كما هى .

وبينما كان ديزريلى زعيم المحافظين في انجلترا ، ورئيس

الحكومة الانجليزية ، موجها نظره إلى تطور المسألة الشرقية فى سنة ١٨٧٥ إذ وصل إلى علمه وجود مفاوضات فى باريس بين الحكومة المصرية وشركة فرنسية لرهن أسهم الخديو اسماعيل فى قناة السويس . ولقد اتصل فردريك جرينورد أحد البارزين من رجال الصحافة الانجليزية والمحرر فى مجلة أل « پال مال » بلورد داربى وزير الخارجية البريطانية ، وأكد نبأ هذه المفاوضات ، وبين أن مصلحة انجلترا تقتضى أن تسرع الحكومة البريطانية فتشترى هذه الأسهم . والسبب فى تقديم الخديو اسماعيل هذه الأسهم للرهن أو البيع هو ما أصاب ميزانية مصر من عجز عن سداد أقساط الديون المتراكمة أو فوائدها الفادحة . وكان عليه أن يجد فى شهر نوفمبر فى خلال اسبوعين مبلغ أربعة ملايين من الجنيهات .

وكان أمام الخديو اسماعيل إما رهن هذه الأسهم أو تقديمها للبيع ، ووضعت الشركة الفرنسية التى كانت تجرى معها هذه المفاوضات شروطاً قاسية لاقراض الخديو المبلغ المطلوب ، جعلته يتردد كثيراً فى التصديق النهائى على شروطها .

وحين عرضت الفكرة على الحكومة الانجليزية لم يرحب بها داربى كثيرا ، ولم يكن ذلك عن قناعة أو تفكير صحيح

ولكن أفق خياله كان ضيقا ، وتنقصه الجرأة فى كثير من الأمور .

ولكن رئيس الوزارة بنجامن ديزريلى لحظ بسرعة أهمية الصفقة لانجلترا من الناحية السياسية والامبراطورية ، وخاصة من الناحية السياسية . وكتب للملكة فكتوريا فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٥ يقول :

« إن خديو مصر على وشك الأفلاس المالى ، وأنه يرغب فى بيع أسهمه في قناة السويس ، واتصل لذلك الغرض بالجنرال ستانتون ... إنها مسألة ملايين . أربعة على الأقل ، ولكنها تعطى لمالكها نفوذا عظيما إن لم يكن متفوقا فى إدارة القناة ، وإنه حيوى لسلطة جلالتك ومركزك فى هذا الوقت العصيب أن تصبح القناة ملكا لانجلترا ... ولقد حاولت أن أقنع داربى ، ونجحت فى إقناعه بأهمية تحول مصالح الخديو إلينا »

ولقد حاول ديزريلى بالفعل أن يقنع زملاءه فى الوزارة بأهمية الصفقة لانجلترا ، ونال فى آخر الأمر موافقتهم جميعا على مبدأ شراء الحكومة الانجليزية لأسهم الخديو اسماعيل فى قناة السويس ، بعد أن تمسك عدد منهم بمعارضة الفكرة إلى

آخر لحظه ، ولقد استصوبوا جميعا فى آخر الأمر رأى رئيسهم لأن الحوادث - كما اعترفوا هم بذلك — قد أيدت وجهته ، وأثبتت بعد نظره .

رأى ديزريلى أنه يجب على الحكومة الانجليزية ألا تتأخر يوما واحدا ، حيث أن حالة مصر المالية سائرة فى طريق الانهيار السريع ، والخديو اسماعيل فى أشد الحاجة إلى المال ، والمنافسون للحكومة الانجليزية متيقظون . ولقد ظل الخديو اسماعيل فترة كارها لأن يضع نفسه بين يدى الحكومة الانجليزية وتحت تصرفها ، إذ كان يفهم تماما معنى شراء انجلترا لهذه الأسهم من الناحية السياسية . ولكن كان من الصعب إن لم يكن من المستحيل إيجاد المبلغ اللازم له فى فرنسا أمام المعارضة الشديدة التى قامت بها الحكومة الانجليزية .

ولقد خشى الدوق ديكاز وزير الخارجية الفرنسية فى ذلك الوقت ، وكان شديد الحرص على صداقة انجلترا ، فهى التى وقفت إلى جانب فرنسا فى أزمة ربيع سنة ١٨٧٥ الشديدة ، وأنقذتها من أظفار ألمانيا ، خشى ديكاز أن يتدخل لتأييد الشركة الفرنسية إذ كان يعرف ما سيكون لذلك التدخل من أثر على موقف الحكومة الانجليزية بالنسبة لفرنسا . إذن لتزعزع

مركز فرنسا فى أوربا ، ولتخاذلت قوتها وتضعضعت أما الخطر الألمانى الذى كان يتهدد دائما حكومة المحافظين فى فرنسا . ولذا فلا عجب إذا وجد ألا يقدم للشركة الفرنسية أية معونة . وعلى ذلك انتهى الأمر بفشل مسألة الرهن ومعها مشروع الشركة الفرنسية .

كانت هذه الشركة قد طلبت فى الواقع ربحا فاحشا على رأس المال ، ١٨ ٪ فائدة للمبلغ الذى تقدمه للخديو اسماعيل ، فاذا عجز حاكم مصر عن أن يدفع لها ذلك المال فى وقت معلوم يضيع حقه فى ١٥ ٪ من الأرباح السنوية لشركة قناة السويس ، وتصبح الأسهم ملكا للشركة ، واتفق بين الفريقين على جعل يوم ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٧٥ الموعد النهائى للموافقة على هذه الشروط .

وكان فردنند دى لسبس مدير شركة قناة السويس يؤيد هذه الشركة التى ستقرض الخديو اسماعيل ، وكان يحاول إقناع الرأسماليين الفرنسيين بجمع المال اللازم لها ، ولقد طلب بالفعل من الحكومة الفرنسية ، وكانت حكومة المحافظين ، التدخل لصالح الشركة وتأييدها سياسيا ، وإزالة العقبات المالية الموجودة أمامها .

ولكن الحكومة الفرنسية فى ذلك الوقت كانت ضعيفة مترددة تهتم أولا وقبل كل شيء ، بمركزها فى أوربا ومراقبة الخطر الألمانى وكسب الأصدقاء . هذا من الناحية الخارجية وأما من الناحية الداخلية ، فكان مركزها مزعزعا لانقسام الملكيين على أنفسهم ، يهددها الحزب الجمهورى باستمرار . ولذا كانت فى حاجة شديدة إلى تأييد انجلترا السياسى لها وإلى عدم إثارة مشاكل خارجية قد تودى بحكم المحافظين فى فرنسا وبمركز فرنسا فى أوربا .

وكانت الحكومة الانجليزية قد بينت موقفها بالضبط فى ذلك الموضوع ، فلقد أعلن داربى وزير الخارجية الانجليزية لجافارد ممثل فرنسا فى لندن ، بأن الحكومة البريطانية كانت ترى فى ملكية الخديو لجانب كبير من أسهم شركة قناة السويس وسيلة للاطمئنان بأن القناة ليست ملكا للفرنسيين وحدهم ، ولذا فليس أمام انجلترا إلا أن تعارض معارضة شديدة فى وقوع هذه الاسهم فى يد شركة فرنسية . (فالخديو إذا تم الرهن لن تسمح حالته المالية بسداد المبلغ ولا فوائده ، فسينتهى الأمر إذن بوقوع هذه الأسهم فى يد الشركة الفرنسية نهائيا) .

وإن انجلترا ، كما أضاف داربى تعتبر موقفها هذا ضروريا تمليه

أبسط وسائل الدفاع عن مصالحها ، فقناة السويس — كما يرى وزير الخارجية البريطانية فى ذلك الوقت — هى سبيل المواصلات البريطانية إلى الهند ، ولبريطانيا أربعة أخماس التجارة التى تمر بها ، وأنه يرى لذلك أن مصلحة بريطانيا فى حماية قناة السويس وإدارتها أكبر بكثير من مصلحة أية دولة أخرى .

وأرسلت حكومة لندن تعليمات بذلك إلى ستانتون معتمدها فى مصر ، فعليه أن يبين للخديو اسماعيل فى جلاء وقوة بأن الحكومة البريطانية لن تسمح برهن هذه الأسهم لدى شركة فرنسية ، ولا بد من وقف المفاوضات بين عاهل مصر والشركة الفرنسية مدة ، حتى تعطى الحكومة البريطانية فرصة لأبداء رأيها فى الموضوع .

وعرض ديزريلى لشراء نصيب الخديو فى أسهم القناة أربعة ملايين من الجنيهات ، وقدم الأمر إلى مجلس الوزراء البريطانى الذى نظر فى الموضوع ، ووافق على الثمن فى ٢٤ نوفمبر ، وفى ٢٥ نوفمبر أمضى العقد فى القاهرة ، وأودعت الأسهم دار قنصلية بريطانيا ، لقد تم للانجليز الاستيلاء على أسهم الخديو اسماعيل فى خلال عشرة أيام .

ولما تمت موافقة الحكومة البريطانية على شراء الأسهم كان

لا بد من النظر بسرعة فى كيفية تدبير المبلغ اللازم للشراء . فالبرلمان الانجليزى لم يكن منعقدا ، ولا يمكن تدبير المبلغ بغير موافقته ، ولا يمكن عقده بسرعة للنظر فى هذه المسألة . ولكن الموضوع لم يكن يقبل الانتظار ، وإلا ضاعت الصفقة من انجلترا . ولذا تحول ذهن ديزريلى الى أصدقائه من آل روتتشيلد ، الماليين المعروفين فى انجلترا . وكان ديزريلى متأكدا من تعاون هذا المصرف معه فى سياسته المصرية . ولكنه لم تكن هناك سابقة لمثل هذا العمل الخطير ، فماذا يحدث لو رفض البرلمان الانجليزى حين يجتمع اعتماد ذلك المبلغ ، ولكن ديزريلى أخذ المسئولية على نفسه ، ومن ناحية ثابتة كان لبيت رثتشيلد ثقة لا تنتهى بديزريلى والحكومة البريطانية التى ضمنت هذا القرض .

وافق إذن بيت رثتشيلد على إقراض الحكومة الانجليزية مبلغ أربعة ملايين من الجنيهات بفائدة مخفضة ، وتم لديزريلى نهائيا إجراء صفقته . وبذلك أصبحت الحكومة البريطانية تملك خمسى الأسهم وأكبر مساهم فى قناة السويس .

ولقد أحس زعيم المحافظين بانجلترا بعظم الصفقة التى قام بها ، فلقد كانت نجاحا لانظير له ، وكتب فى ٢٤ نوفمبر للملكة

فكتوريا يقول : « بأنها قد نالت الصفقة ، وأن الفرنسيين قد غلبوا على أمرهم بعد أن بذلوا جهودهم ۰۰۰۰ ولقد سلك بيت روتشيلد مسلكا بديعاً ، فقدم المال اللازم بفائدة قليلة ... ولقد قدم دى لسبس فى آخر لحظة عرضا مغريا للخديو ، ولو نجح لأصبحت القناة ملكا لفرنسا ولأغلقها أمام انجلترا ۰ »

وفرحت الملكة فكتوريا فرحا عظيما بانجاز هذا العمل ، وجاءتها التهانى من دول أوربا باستثناء روسيا التى أرادت أن تجامل فرنسا ، واعتبر ليوبولد ملك البلجيك هذا العمل كاعظم حادث فى السياسة الحديثة . ولقد قابل الرأى العام الانجليزى هذه الصفقة بحماس كبير ، وطرب المعارضون للحكومة من الأحرار لهذه الصفقة ۰ إذ سرهم أن تنال بريطانيا هذا النصيب المهم من أسهم شركة قناة السويس . ولم يهتم الرأى العام البريطانى كثيرا بانتقاد جلادستون زعيم المعاضين للحكومة لهذه الصفقة ، فرأيه فى هذه المسألة كان شخصيا لايمثل حزب الأحرار ودافعه الأول كان الغيرة من ديزريلى والحسد له ، ولذا فانتقاده لم ينظر إليه ۰

لقد خطب نورثكوت فى البرلمان الانجليزى قائلا :

(ماملخصه) : إن شراء هذه الأسهم كما نعتقد فى مصلحة انجلترا ومصلحة مصر ، ومصلحة الشركة التى أصبحنا شركاءها . وإنا لنشعر بالود نحو هذه الشركة العظيمة ونحو مؤسسها ومتبنيها ، ولدينا الرغبة فى المساهمة فى هذا المشروع الخطير، وإنى أعتقد أن انجلترا ارتكبت خطأ كبيرا فى عدم الاعتقاد بقيمة المشروع فى أول الأمر ، وأؤمل أننا لسنا متأخرين كثيرا فى المساهمة فى هذا المشروع الآن بعد أن نضج وأثمر... وسيقدر لهذا المشروع أن يكون ملك البشرية جميعا على مدى الدهر ، وأنه من دواعى الاغتباط الكبير أن نرى أن انجلترا قامت بهمتها فى تأمين مستقبل ذلك المشروع العظيم » . وأبدى لورد هارتجنتن وهو من زعماء الأحرار رأيه بأن على انجلترا أن تغتبط اليوم إذ « انتقلت اليها حقوق سيادة الخديو على القناة » !! هكذا فهم بعض الساسة الانجليز صفقة شراء اسهم الخديو فى القناة . وكان نتيجة لهذه الصفقة أن اضطرت شركة القناة الى قبول ثلاثة أعضاء انجليز فى مجلس ادارتها .

وكان لهذه الصفقة دوى كبير فى كل أرجاء أوربا ، وكانت دليلا ساطعا على أن انجلترا غادرت نهائيا السياسة السلبيه التى استنها مستر جلادستون فى وزارته الأولى ، وأنها أصبحت

الآن « تتبع سياسة خارجية نشيطة » ، وبدأ ديزريلي سياسة الاميريالزم (التسلط الاستعماري) التي ستبلغ أوجها في نهاية ذلك القرن (التاسع عشر) باحتلال مصر والتصميم على البقاء فيها وتقسيم أفريقية والاشراف على مناطق كبيرة في آسيا .

وجدت الملكة فكتوريا في هذه الصفقة « ضربة موجهة ضد بسمرك » المستشار الالماني الذي سبق أن أعلن أن انجلترا لم تعد قوة سياسية كبيرة يخشى خطرها . والواقع أن المستشار الالماني بسمرك سر كثيرا لهذه الصفقة ، ففيها من ناحية اذلال جديد لعدوته فرنسا ، وهزيمة لسياستها ، وفيها من ناحية ثانية تمهيد لتدخل الانجليز في مصر . ومن ذلك الحين أخذ ينصح الحكومة الانجليزية بضرورة أخذ مصر ، فهو يعتقد أنه اذا فعل الانجليز ذلك ، فلن يغفر لهم الفرنسيون أبدا .

ولقد نظرت الحكومة الفرنسية إلى هذه الحركة من جانب الحكومة الانجليزية كخطوة أولى تمهيدية لاحتلال الانجليز لمصر أو على الأقل للتدخل في أمورها المالية ، ورأت أن هذا العمل ليس إلا استغلالا لسوء حالة مصر المالية ، فالمبلغ الذي دفعته انجلترا كان أقل من ثمن السوق وليس فيه إنصاف لمصر .

قوت هذه الصفقة من مركز ديزريلي في الحكومة الانجليزية

ومن مركز المحافظين فى انجلترا ، ومن مركز انجلترا فى أوربا والعالم . كما زادت من نفوذ انجلترا فى مصر . حرمت هذه الصفقة مصر من كل فائدة من قناة السويس . فأصبح المصريون يرون أن هذه القناة التى تسير فى أرض مصر وقسمت بين اجزاء مصر وقامت على تسخير العمال والفلاحين المصريين وإهدار حقوقهم ودمائهم وحرمان الزراعة منهم مدة طويلة ، لم تجن مصر منها فائدة تذكر ، بل أصبحت كارثة على حياتها ومستقبلها طيلة خمسة وسبعين عاما . لقد جعلت القناة لمصر مركزا استراتيجيا خاصا فى الشرق الأدنى زاد اهتمام الأمم الأمبريالية الاستعمارية به إلى حد أن ضحت هذه الدول بمصالح مصر ونموها واستقلالها ومستقبلها فى سبيل الاشراف عليه والتحكم فيه .

على أنه يظهر أن ديزريلى لم يفهم تماما (إلى سنة ١٨٨٠) عظم أهمية القناة فى المواصلات الامبراطورية إلى الشرق ، فكان يرى أن الأستانه هى التى تشرف على الطريق إلى الهند لا مصر ولا قناة السويس .

ولذا كان يفضل دائما الاستيلاء على آسيا الصغرى ذاتها ، ويرى أن احتلال انجلترا لمصر وقناة السويس فى الوقت الحاضر لن يفيدها كثيرا ، بل سيفسد إلى حد كبير علاقاتها مع فرنسا

ولذا لم تعد الحكومة الانجليزية فى عهده توجه انتباهاً كبيرا لعروض بسمرك . كان المستشار الألمانى فى ذلك الوقت يرى أن تستولى انجلترا على مصر وتشرف على قناة السويس كنصيبها من ممتلكات الدولة العثمانيـــة التى أخذت فى الضعف والتدهور . ففى مصر والقناة ، كما يرى ، تعويض كبير لانجلترا إذا سيطرت الدولة الروسية ، وهى صديقته الشرقيـة ، على شرق البلقان وعلى مداخل البحر الأسود . ولقد حرص بسمرك حرصا شديدا على توجيه نظر الحكومة البريطانية لانتهـــاز فرصة المسألة الشرقية واقتناص مصر .

ففى مذكرات مطـولة له بين « أنه إذا استشير فيما يجب أن تكون عليه سياسة انجلترا الخارجية ، فانه يقترح أن تنتهـج بريطانيا العظمى نفس السنن الذى تنتجهه روسيا ، فاذا كانت روسيا تريد أن تستحوذ على النقط الاستراتيجية اللازمة لها بالسيطرة على المضايق ، البوسفور والدردنيل ، والاشراف على الاستانة ، فعلى الحكومة الانجليزية أن تقـابل ذلك بالسيطرة على مصر وقناة السويس » وكما يقول « إنه من الخير لبريطانيا أن تأخذ قناة السويس والاسكندرية بدلا من أن تعلن الحرب على روسيا وبذلك وحده تتوثق عرى السلم فى أوربا »

وهو يرى أنه إذا خشيت الحكومة البريطانية من اتباع مثل هذه السياسة عداء فرنسا ومناوءتها ، فما عليها إلا أن تبحث مع الفرنسيين أمر تقسيم الشرق الأدنى إلى مناطق نفوذ فتوافق فرنسا على تفوق النفوذ لانجليزى فى مصر وقناة السويس ، نظير موافقة الانجليز على تفوق النفوذ الفرنسى فى سوريا .

ولكن الحكومة الانجليزية ، حكومة المحافظين ، ما كانت تقبل بسهولة مثل هذه الاقتراحات ، فرئيسها ديزريلى (لورد بيكونزفيلد) بالرغم من أنه هو الذى عقد صفقة قناة السويس ، فاشترى أسهم الخديو اسماعيل فيها ، وبالرغم من تعلقه الكبير بمصر وحضارتها وآثارها ، إلا أنه كان فى ذلك الوقت لا يرى فى احتلال الانجليز لمصر وسيلة لدرأ الخطر الروسى عن الشرق الأدنى ، « فالاستانة لا مصر ولا قناة السويس هى مفتاح الطريق إلى الهند » .

ولقد أبدى بيكونز فيلد عجبه والشك الذى خالج نفسه من كثرة عروض بسمرك ، فانجلترا كانت تظن أن غرضه هو إتلاف العلاقات الانجليزية الفرنسية الطيبة ، وضرب عصفورين بحجر واحد ، إرضاء انجلترا وإذلال فرنسا .

كذلك لم يصغ الوزراء الانجليز لنوبار باشا حين ذهب الى

لندن فى سنة ١٨٧٧ ليعرض عليهم قبول فكرة بسط الحماية البريطانية على مصر ، وأهملوه إهمالا شديدا الى حد أن نعى عليهم جهلهم بأمور السياسة ، وصرح لسفير ألمانيا فى لندن « بأن الأسد البريطانى مستغرق فى نومه ، وأن أظفاره ستسرق منه دون أن يستيقظ » .

على أنه حين تعقدت المسألة الشرقية فى سنة ١٨٧٧ ، وقامت الحرب بين روسيا وتركيا ، وضحت الحكومة البريطانية موقفها للدولة الروسية فيما يختص بمصر وقناة السويس . فهى لن تقبل أبدا امتداد الحرب الى مصر والقناة ، وتعتبر الاعتداء عليها عملا عدوانيا موجها الى انجلترا ذاتها . صرح بذلك وزير الخارجية الانجليزية للسفير الروسى فى لندن .

كانت انجلترا تخشى أن تمتد أعمال الروس العسكرية الى قناة السويس ومصر بصفتهما جزءا من الدولة العثمانية التى أصبحت فى حالة حرب مع روسيا ، ولكن رد روسيا جاء مطمئنا : — « فبالنسبة لقناة السويس ومصر ، فنحن لن نمسها ، فليست لدينا المصلحة ولا الرغبة ولا الوسائل للقيام بمثل ذلك العمل ، . . . ونحن على استعداد للاتفاق مع حكومة لندن على كل المسائل . . وليست لنا مصلحة فى معاكسة

انجلترا فى ممتلكاتها فى الهند أو فى مواصلاتها ، فالحرب الحالية لاتتطلب ذلك » . لم تكن روسيا تريد إفساد علاقاتها مع انجلترا فى الوقت الذى تصطلى فيه الجيوش الروسية بنار الحرب مع تركيا .

ولم تكن سياسة لوردسولبرى الذى خلف داربى فى وزارة الخارجية البريطانية ، حين زاد تعقد المسألة الشرقية ، التمسك بأهداب السياسة البريطانية القديمة ، وهى تأييد الدولة العثمانية والمحافظة عليها ، وإنما كما يقول « إن سياستنا الخارجية تنقصها الخطة الموضوعة » ، ولذا فالسياسة العملية فى نظره هى الأشراف الفعلى على طرق المواصلاتِ المائية إلى الهند ، باحتلال مصر وقناة السويس وكريت والعمل على القضاء على الدولة العثمانية .

ولذا فى خلال هذه السنه (١٨٧٧) نشطت فى انجلترا الفكرة التى تقول بضرورة احتلال انجلترا لمصر والقناة . ففى ١١ يوليو من هذه السنة تكتب إحدى بنات ملكة انجلترا لامها « بأن كل من يحب انجلترا يتوق الى هذه الفرصة التى تسمح بوضع الانجليز لاقدامهم فى مصر » . وفى نفس الوقت يكتب رئيس الحكومة ديزريلى الى الملكة فكتوريا يقول بأن الباب العالى ميال لبيع سيادته على مصر . ولكن

ديزريلى ظل متمسكا بفكرته القديمة بأنه يفضل الاستيلاء على آسيا الصغرى لا مصر .

على أن ذلك لم يمنع ديزريلى من الاعتقاد بأنه سيأتى اليوم الذى تحتل فيه انجلترا مصر وقناة السويس . وأن ذلك حتم مقضى على انجلترا .

فكان إذن الاتجاه فى انجلترا بعد مجىء سولسبرى إلى وزارة الخارجية يسير فى الطريق التى رسمها بسمرك . ولقد وجد بسمرك من رجال الساسة الانجليز من يؤيد وجهة نظره مثل السفير الانجليزى فى برلين لورد أودو رسل . ولكن أعضاء الوزارة الانجليزية جميعهم لم يكونوا يرون أن الوقت مناسب لذلك ، وذلك خشية عداوة فرنسا . فلقد كان الركن الأول فى سياسة فرنسا الخارجية فى سنة ١٨٨٧ هو منع انجلترا من الاستئثار بنفوذ متفوق فى وادى النيل أو القناة .

ولقد وافقت انجلترا على اقتراح فرنسا بألا تدخل مسألة مصر فى مناقشات مؤتمر برلين (١٨٧٨) ، ورأت استبقاء لصداقة فرنسا عدم احتلال مصر ، واستعاض سولسبرى عن ذلك (أى عن احتلال مصر وقناة السويس) باحتلال جزيرة قبرص التى تشرف على آسيا الصغرى ومدخل القناة معا .

ثم ازداد تعقد المسألة المصرية فى أواخر عهد الخديو اسماعيل

لتحرج المسألة المالية من ناحية ، ومحاولة الدول الأوربية الكبرى من ناحية أخرى ، ثم لنمو الشعور القومى المصرى إلى حد أثار مخاوف انجلترا وفرنسا ، فطلبتا من البـاب العـالى عزل الخديو اسماعيـل ، وتم لهما ما أرادتا فى سنة ١٨٧٩ ، وجاء الخـديو توفيق إلى ولاية مصر .

ولم تكن مهمة الخديو الجديد بالهينة أمام سيطرة الدولتين الأوربيتين ، ولا أمام الرأى العـــام المصرى الذى ساءه تدخل الأجانب فى كل مرافق الحياة المصرية ، مما هدد مستقبل البلاد ونموها ، ثم جاءت الثورة العرابية ، فزادت الأمور تعقيدا على تعقيد ، وخشيت الدولتان الانجليزية والفرنسيـة على مصالحهما فى مصر ، وأرسلت سفنهما الحربية إلى مياه الأسكندرية واقترحت فرنسا عقد مؤتمر من الدول الـكبرى فى الاستانة (سنة ١٨٨٢) لايجاد حل حاسم للمسألة المصرية والقضاء على الثورة العرابية .

٤ ـ احتلال الانجليز لقناة السويس

فى سنة ١٨٨٢

فى أول الأسبوع الأخير من شهر يونيو سنة ١٨٨٢ اجتمع مؤتمر الدول الكبرى فى مدينة الأستانة للنظر فى المسألة المصرية التى تفاقمت فى نظرهم بسيطرة عرابى باشا التامة على الجيش وعلى الحكومة المصرية .

وبدأ أعضاء المؤتمر أعمالهم باعلان سخطهم واستيائهم من تطور الأمور فى مصر وأخذ الثورة ومن أيقظها بالشدة . وانتقلوا بعد ذلك إلى إعلان أنه لايجوز لأية دولة اشتركت فى المؤتمر أن تستأثر لنفسها بحقوق فى وادى النيل لاتكون للدول الأخرى . وسجل أعضاء المؤتمر فى نفس الوقت أن مسألة مصر مسألة دولية عالمية ، وأنه غير خليق بأية دولة واحدة أن تنفرد بتقرير مصير هذه البلاد دون سواها من الدول الكبرى .

اشتركت انجلترا فى ذلك المؤتمر ، كما اشتركت فيه فرنسا وألمانيا وروسيا والنمسا والمجر وإيطاليا ، وكانت الدولتان اللتان

تهتمان حقيقة بالمسألة المصرية هما انجلترا وفرنسا . وأما مندوبو الدول الأخرى فلم يكونوا على علم بتطور الحوادث فى مصر . على أن انجلترا كانت الدولة الوحيدة التى قررت ألا تتقيد بمناقشات المؤتمر ، أو بما يسفر عنه جدله النظرى ، أو تفكيره السطحى ، أو بما ينفض عنه من قرارات قد تختلف مع المصالح الانجليزية ، وأن تعمل بنشاط وهدوء على تنفيذ خطتها ورعاية مصالحها فى الوقت المناسب إذا ما واتت الفرصة .

كان على رأس الحكومة الانجليزية ، وهى حكومة الأحرار جلادستون الذى سبق أن أعلن نفسه عدو الامبريالزم والاستعمار ومن دعاة انجلترا الصغيرة ، ونصير الشعوب المغلوبة على أمرها . أعلن جلادستون هذه الآراء وهو خارج الحكم . ولكنه لما تولى الحكم آمن بما يدعيه رجال الأمبراطورية ، بمهمة انجلترا الحضارية ورسالتها الثقافية . آمن جلادستون بكل ما يؤمن به رجال الاستعمار ، ونفذ السياسة الخارجية الانجليزية بحذافيرها .

ولذا فبالرغم من انتقاده لسياسة ديزريلى التوسعية الامبراطورية ، فوزارته كانت جادة فى استعداداتها الحربية ، سائرة فى تقوية أسطولها فى البحر الأبيض المتوسط . هذا فى

الوقت الذى انهمك فيه أعضاء المؤتمر فى مناقشاتهم النظرية واجتماعاتهم الشكلية واستفساراتهم العقيمة . فضلا عما كان المؤتمر يعانيه من عثرات فى طريقه بعد أن رفضت الدولة صاحبة السيادة على مصر الاشتراك فيه .

كانت انجلترا تراقب تطور الأمور فى مصر بكل عناية واهتمام . وأرسلت إلى قائدها البحرى الذى كان يرابط بقطع من الأسطول فى مياه الاسكندرية ، وهو بوشومب سيمور بألا يدع فرصة تفلت من يديه ، وأن يراقب ما تقوم به السلطات الحربية المصرية فى هذه المدينة ، فاذا لاحظ أن هناك تحصينات تقام أو محاولات تبذل لسد مدخل الميناء أو حركات عسكرية خطيرة ، فعليه أن ينذر هذه السلطات ويطلب منها تسليم قلاع المدينة فى مدى أربعة وعشرين ساعة ، بعد انقضائها لا يتردد فى ضرب الأسكندرية وهدم حصونها وإسكات دفاعها واحتلالها .

اعتبرت انجلترا عمل المصرين لتحصين بلادهم عملا عدائيا موجها ضدها !!!! ولم تكن الحكومة الانجليزية لتتخذ هذه الخطة فى الخفاء ، بل صارحت بها الدول ، وأرسلت بما قررته إلى مندوبى الدول المجتمعين فى الأستانه .

لقد كانت الحكومة البريطانية ترى ضرورة القضاء على ما

أعتبرته سيطرة الجيش فى مصر قبل شهر أغسطس سنة ١٨٨٢ ونفذت خطتها بالفعل ، وضربت مدينة الأسكندرية واحتلتها بعد أن دافع أهلها دفاعا مشهودا ، واضطر العرابيون إلى اتخاذ قاعدة جديدة فى كفر الدوار والدفاع عن البلاد إلى النهاية .

على أن احتلال الانجليز لمدينة الاسكندرية لم يكن معناه احتلال مصر جميعها أو حل المسألة المصرية بأكملها ، وإن كان سفير انجلترا فى رومه قد أعلن ، حين وجد شيئا من الضيق والقلق يسود إيطاليا — « بأنه يجب على دول أوربا أن تشكر هذه الظروف ، وأن تحمد الحكومة الانجليزية على اتخاذ خطوات من شأنها رفعة مركز أوربا فى الشرق الأدنى ! »

وجدت انجلترا أن حل مسألة مصر هو فى قناة السويس فهى النقطة الضعيفة التى تستطيع أن تنفذ منها إلى مصر مباشرة ، حقيقة لقد عارضت انجلترا ، كما رأينا ، فى حفر هذه القناة وعرقلت محاولة تنفيذ مشروعها ، ولكنها أصبحت أكثر الدول استفادة من فتحها . لتجارتها ولمرور أساطيلها الحربية . وأصبحت القناة مصلحة حيوية مهمة من مصالح انجلترا . ولذا شغلت مسألة حماية القناة أذهان الساسة الانجليز بعد ضرب

الاسكندرية ، فبعثت حكومة لندن إلى الدول الكبرى تبدى قلقها على مصير القناة .

ومنذ الوقت الذى استفحلت فيه الحركة العرابية ، تساءلت إدارة شركة قناة السويس فى شىء من الخوف عن الموقف الذى ستتخذه انجلترا إزاد القناة ، وهل تنوى احتلالها ؟ ولقد بين مدير الشركة أنه لايمكن لأية دولة احتلال القناة أو جزء من القناة ، أو إنزال جنود على سواحلها .

ولتفادى الأخطار التى قد تلحق بقناة السويس أرسل فردنند دى لسبس برقية إلى ممثلى الدول الكبرى فى باريس ينصح فيها كل دولة تهتم بحرية المرور فى القناة أن ترسل سفينة حربية للمراقبة عند بورسعيد . وبين أنه محرم القيام بأى عمل حربى أو بأية مظاهرة حربية عند مدخل القناة أو على شواطئها ، وأن حيدة هذه القناة العالمية قررت فى الامتياز الممنوح للشركة وأن هذه الحيدة قد لوحظت من الناحية العملية فى الحرب الفرنسية الألمانية سنة ١٨٧٠ والحرب الروسية التركية سنة ١٨٧٧

اتخذ فردنند دى لسبس هذا الموقف حين طلب القائد البحرى الانجليزى المرابط فى مياه بور سعيد إرسال سفينة حربية للمراقبة فى قناة السويس ، ولم يجد مدير الشركة أن

يجيب ذلك الطلب خوفا من العواقب التى قد تترتب عليه من انفراد انجلترا بحقوق فى القناة لاتكون للدول الأخرى . ولقد وافق مجلس إدارة الشركة على ما قام به مديرها على أساس أن الشركة مشروع مصرى تجارى قبل كل شىء ، ولذا لا يجب أن تربك نفسها فى عمليات سياسية أو حربية .

ولقد استشار الأعضاء الانجليز فى مجلس إدارة الشركة حكومتهم فى لندن فيما يجب أن يكون عليه موقفهم ، ويظهر أنهم كانوا يفهمون أو يريدون استغلال شركة القناة لخدمة مصالح انجلترا السياسية ، ولذا فهم خلال هذه الأزمة لايهتمون بمصلحة القناة بقدر ما يستلهمون مصالح انجلترا السياسية والحربية التى وضعوها فوق كل اعتبار . والواقع أنهم كانوا أكثر حماسة لاحتلال انجلترا للقناة من رجال البحرية ورجال الحرب الانجليز ، ويرون فى ذلك خير وسيلة لتفوق نفوذ الاعضاء الانجليز فى مجلس إدارة الشركة . ولذا فهم فى هذه الازمة قد أخذوا على عاتقهم محاربة كل اقتراح أو مشروع أو احتجاج مهما كان قانونيا أو مشروعا من شأنه عرقلة سياسة انجلترا أو وضع العقبات أمام حركات جنودها أو سفنها فى القناة . وفسروا الامتياز الممنوح لشركة القناة وكل السوابق

العملية التى مرت بتاريخ القناة فى الظروف الحربية المختلفة تفسيرا يتلاءم ومصالح انجلترا ، كما اهتموا بتنفيذ التعليمات التى ترد إليهم من حكومتهم بشأن القناة خلال هذه الازمة التى انتهت باحتلال الانجليز للقناة ولمصر.

وكانت الحكومة الانجليزية تخشى من جانبها كما تدعى أن يقوم العرابيون بردم القناة أو احتلالها أو اتلافها . وكانت تقارير ممثلى انجلترا ممتلئة بالتشاؤم ، وتنذر كما يقول الانجليز بالخطر الشديد على هذه الطريق البحرية المهمة . وتواترت الاشاعات التى تقول بأن البدو المجاورين للقناة يعملون على مهاجمة السفن المارة بالقناة ، أى أن سلامة المرور فى القناة لم تعد مكفولة ولا مضمونة .

وفى ١٦ يوليو سنة ١٨٨٢ أرسلت الحكومة الانجليزية تعليمات لقائدها البحرى فى بور سعيد الرير أدميرال هوسكنز بأن يتعاون مع قائد الأسطول الفرنسى فى أمر حماية القناة ، وأن يعمل بغير تردد فى حالة حدوث خطر مباغت .

ولما عين عرابى باشا ، على باشا فهمى على منطقة القناة ، أعلن الانجليز أن الدولة البريطانية فى حالة حرب مع عرابى باشا واتباعه وأنها لا تحترم فى مصر غير حقوق الخديو .

لقد كانت الحكومة الأنجليزية ، حكومة جلادستون ، مستعدة من الوجهة الفنية لتقبل كل التقارير الممتلئة بالتشاؤم وتصديق الشائعات التى تبالغ فى وصف الخطر المحدق بالقناة ، والعمل على مقتضاها . وخاصة وأن العرابيين لم يهتزوا كثيرا لفقدان الأسكندرية ، ولم يرجعوا عن عزمهم فى الدفاع عن البلاد مهما كلفهم الأمر ، وأخذا بالفعل فى تحصين مصر وإعداد وسائل الدفاع والحرب .

أخذت الحكومة الأنجليزية إذن فى الاتصال بالدول الكبرى التى يهمها أمر القناة ، تشير إلى الخطر الذى يتهدد القناة ، وضرورة حمايتها ، اتصلت الحكومات الانجليزية بحكومة رومه ، ولكن حكومة رومه لم تعط الانجليز ما كانوا يبتغون ، إذ أجاب وزير الخارجية الايطالية مانشيتى بأن مصير القناة وحرية الملاحة فيها وفتحها فى كل وقت للمرور أمر يهم الايطاليين جميعا ، لا ريب فى ذلك ، ولكن إيطاليا تريد أن تتبين أولا وبالتفصيل نوع الأجراءات التى تريد انجلترا اتخاذها فى هذه المسألة بالذات .

وأما الحكومة الفرنسية ، فلقد كانت دائما فى خشية من البرلمان ، تلاحقها الأزمات الوزارية والسياسية لكبير المسائل

وصغيرها ، ولذا اقترحت الحكومة الانجليزية أن تسعى الدولتان الكبيرتان لدى المؤتمر الذى ما زال منعقدا فى الاستانة لاقناعه بأمر انتدابهما لحماية قناة السويس من الاخطار التى تهددها (فى نظر الانجليز) والمحافظة عليها ، فالدولتان كما كانتا تعتقدان صاحبتا المصالح الكبرى فى مصر وفى القناة . وكانت الحكومة الفرنسية ، حكومة دى فريسنيه ، تعتقد أنه إذا وافق المؤتمر على انتدابها هى وانجلترا لحماية القناة ، والمحافظة على حرية المرور فيها ، فانها تستطيع أن تبرر عملها أمام البرلمان الفرنسى ، وتستطيع أن تحصل على موافقته . وبغير ذلك لا تجرؤ على التدخل مع انجلترا .

فالحكومة الفرنسية إذن لم تكن تقل رغبة عن حكومة جلادستون فى التدخل لما تدعيه من حماية القناة . وكان دى فريسنيه نفسه يود لو استطاع التدخل والتعاون مع الانجليز ، وخاصة بعد ضرب الانجليز لمدينة الاسكندرية واحتلالهم لها ، وكان زعيم الجمهوريين فى فرنسا نفسه ينادى دائما بضرورة التعاون مع انجلترا ، فى كل مسائل البحر الأبيض المتوسط . ففى البرلمان الفرنسى فى جلسة ١٩ يوليو سنة ١٨٨٢ حاول ذلك الرجل أن يقنع البرلمان بضرورة التعاون مع انجلترا للمحافظة

على مصالح فرنسا ، ولكن أعضاء البرلمان الفرنسى ما كانوا يوافقون أبدا على أى تدخل حربى فرنسى فى وادى النيل ، ولقد شكر كامنصو ، أحد الأعضاء البارزين فى مجلس النواب الفرنسى ، الحكومة الفرنسية فى نفس هذه الجلسة على عدم الاشتراك مع الانجليز فى ضرب مدينة الأسكندرية ، وعلى الامتناع عن كل المغامرات الحربيـــة ، وندد بسياسة السير فى أذيال انجلترا .

وحاول جرانفل وزير الخارجيـة البريطانية أن يتعرف على رأى الدولة الألمانية ، فى ذلك الموضوع ، موضوع حماية قناة السويس ، فبين المستشار الالمانى بسمرك أنه لا زال يعتقد أن السلطان العثمانى هو صاحب الحق الأول فى حمـــاية القناة والاشراف عليها ، إذ هى جزء من ممتلـكاته ، فاذا لم يكن السلطان راغبا فى القيام بهذه المهمة ، كان على الدول الأخرى أن تعمل ، فاذا قامت هذه الدول بحماية مصالحها ، فان الدولة الألمانية لن تتحمل أية مسئولية عن هـذا العمل أو عن الاجراءات التى قد تتخذ . كذلك لن توافق المانيا على تعديل المعاهـدات الموجودة . ولن توافق أبدا على فـكرة انتداب دولة أو دولتين للقيام بحماية قناة السويس ، فالمستشار

الألمانى يرى أن تشترك فى ذلك الدول جميعا ، على أن تكون حقوقهم جميعا متساوية فى اتخاذ تدابير بوليسية بحرية إذا استلزم الأمر ذلك . وقال بسمرك أن هذا هو اتجاه الرأى العام الألمانى ، ووافقته على هذه الخطة روسيا والنمسا والمجر وإيطاليا .

ولقد حاول وزير الخارجية البريطانية جرانفل إقناع ممثل ألمانيا بأن الموقف فى القناة غريب ، فالحكومة الشرعية ، وهى حكومة الخديو ، ليست فى مركز تستطيع معه حماية قناة السويس أو الدفاع عنها . والحكومة الفعلية التى تمتع بالسلطة هى القائمة بالثورة ، وهى التى يخشى خطرها على كيان القناة وسلامتها . والسلطان العثمانى صاحب حقوق السيادة فى مصر لم يتخذ إلى الآن أية اجراءات تكفل سلامة القناة ، وضرب مثلا لذلك بأنه إذا أشتعلت النيران فى منزل ، فيجب ألا يتردد سكان ذلك المنزل فى العمل على إخماد النيران انتظارا لمجىء صاحب المنزل والحصول على إذن منه . فهذا ، كما يرى جرانفل ، هو موقف انجلترا بالنسبة لقناة السويس . وأضافت الحكومة الانجليزية إلى ذلك بأن الحماية البحرية للقناة بغير إنزال جنود على ضفيتها لا تغنى كثيرا .

لم يقتنع المستشار الألمانى بسمرك برأى الحكومة الانجليزية ولم يتحول عن رأيه . ولكن الحكومة الانجليزية لم تقف عند هذا الحد ، فهى قد وطنت العزم على حماية مصالحها ، ولو أدى الأمر استعمال القوة وتجاهل حقوق المصريين والأتراك على السواء ، ولذا قررت أن ترسل للباب العالى انذارا بأنه إذا لم يجب دعوة الدول الكبرى فى مدى أربعة وعشرين ساعة لوقف عرابى عن حده والقضاء على الثورة المصرية ، ستعتبر الحكومة البريطانية إجابته سلبا ، وتتخذ حينئذ ماتراه ضروريا لحماية مصالحها فى القناة ، واتصلت بالدول الكبرى تنبئهم بعزمها على اتخاذ تدابير فعلية فى حماية القناة . مما جعل الحكومة الايطالية تعتقد أن الحكومة البريطانية لا تبغى جادة تدخل الحكومة العثمانية ، لأن مثل هذا الأنذار إذا قدم للسلطان سيحدث بلا ريب أثرا سيئا ورد فعل شديد لديه . إذ معناه أن السلطان أصبح فى مركز ذليل يتلقى فيه الأوامر من انجلترا فى مسألة تختص بحقوق سيادته ، فى أمر بلاد أعترفت كل الدول بأنها تابعة له . ولما وجدت الحكومة الانجليزية أن الدول الأخرى لاتقر مثل هذه الخطوة العنيفة لم تبعث بذلك الأنذار .

ولكنها استمرت بنشاط فى تجهزها للطوارىء ، وأرسلت

بقوات جديدة إلى قبرص ومالطه لتكون على تمام الأهبة والاستعداد . وأرسلت وزارة البحرية إلى قائد البحر بوشومب سيمور بأن يطلب من الحكومة المصرية فى الأسكندرية تصريحا مكتوبا لأمير البحر هوسكنز قائد القطع البحرية البريطانية فى مياه بور سعيد ليعمل باسم حكومة الخديو فى منطقة قناه السويس ، وأن يستولى على الاسماعيلية ، وأن يحرم عرابى باشا واتباعه من استخدام السكة الحديدية بين الاسماعيلية والسويس

ولقد أحتج فردنند دى لسبس ، على انتهاك الحكومة الانجليزية لحياد القناة ، بأنزال قوات عسكرية فى الاسماعيلية ، وأعلن أن للسفن جميعا حربية وغير حربية حرية المرور فى القناة ، دون القيام بأعمال عدوانية فى مياهها أو أراضيها . وكرر فكرته بأن هذا الحياد قد احترم بالفعل إبان الحرب الفرنسية الألمانية والحرب الروسية التركية ، فلم تعتد الروسيا على القناة ولو أنها جزء من ممتلكات الدولة التركية التى هى فى حالة حرب معها . وذكر دى لسبس أن السفن المتعادية قد تقابلت فى القناه دون أن تتبادل إطلاق النار .

فاعمال الانجليز الآن ، كما وضح ، تكون سابقة خطيرة للمستقبل ، قد تأسف لها بريطانيا نفسها . إذ أنه فى أية أزمة

سياسية فى المستقبل تستطيع أيه دولة معـادية لبريطـانيا ، على أساس هذه السابقة ، احتـلال إحـدى ضفتى القـناة وإطـلاق النيران على السفن الانجليزية أثناء مرورها .

ولكن إذا احترم حياذ القـناة الآن فلن يقـوم مـثل ذلك العمل .

ولذا ، كرر دى لسبس — أنه لا يجب استـخدام قنـاه السويس كقاعده للعمليات الحربية أو تحويلها إلى ميدان حرب ، وبين دى لسبس فى احتجاجه هذا ، أن عرابى باشا نفسـه (الذى أعلن عليه الانجليز الحرب) قد أحترم بالفعل حيـاد القناة ، فلم يحشد قوات فى منطقتها ، ولم يمس حرية المرور فى القناه نفسها ، وأنه سائر فى هـذه الخطة طـالما لم تستخدم القناة قوة معادية للقيام بأعمالها الحربية .

ولم يرق احتجاج دى لسبس هـذا الأعضاء الانجليز فى مجلس إدارة الشركة ، فهؤلاء الأعضاء لم يقفوا مكتوفى الأيدى أمام حجج دى لسبس التى برر بها موقفه من ضرورة احترام انجلترا لحياد القناة . فأعلنوا أنهم لايستطيعون الثقة فى نيـات عرابى باشا ، ولا فى احترامه لحياد القناة ، وأنه قد أتصل بهم أن عرابى باشـا ينوى الأضرار بالتجارة الانجليزية ، بوقف

حركة المروف فى القناة ومهاجمة السفن البريطانية فيها. وكذلك لا يمكن الاعتماد على وعوده فيما يختص بالمستقبل.

وبينوا كذلك أن دخول قوات بريطانيا البحرية فى القناة ليس إلا لدرأ ذلك الخطر. وأن من الخير القيام بذلك الاجراء الآن، لا الانتظار حتى يتفاقم الخطر وتعطل القناة، وأضاف الأعضاء الانجليز إلى ذلك أن حكومتهم قد اضطرت اضطرارا للقيام بهذه التدابير، وأنها قد قامت بها باسم الخديو وباسم حكومته الشرعية ضد الجيش الثائر، وأن غرض انجلترا هو حماية الأمن والنظام فى مصر وحماية السلطة الشرعية فى البلاد وأن خطة الحكومة الانجليزية التى اتخذتها هى فى صالح القناة لا اعتداء على حيادها.

ولكن مثل ذلك القول لم يقنع مدير شركة القناة ولا الأعضاء الآخرين، وأشار دى لسبس بأن المحافظة على حياد القناة هو فى صالح انجلترا أكثر من أية دولة غيرها.

ولقد عمل موقف دى لسبس وشركة القناة على أن ترسل الحكومة البريطانية إلى حكومة فرنسا تحذرها من كل عمل يقوم به دى لسبس ضد إنزال القوات الانجليزية، وإلا اضطرت الحكومة الانجليزية إلى اتخاذ تدابير ضد شركة القناة نفسها.

وفى نفس الوقت كانت إدارة الشركة لا تزال تكافح فى سبيل اقناع الانجليز باحترام هذه القناة . وخاصة بعد أن احتلت قوات هيويت البحرية السويس ، فاجتمع مجلس إدارة الشركة ، وقرر بأغلبية الآراء القرار الآتى : — أنه باتفاق أصحاب مشروع القناة أعلن حياد القناة . وأن هذا الحياد أساس الامتياز الذى منح للشركة ، وهذا الامتياز نفسه يحرم القيام بأى عمل حربى فى القناة . ولذا فالشركة فى موقف لايسمح لها أبدا بالموافقة على أى اعتداء على حياد القناة ، الذى يتضمن ، بلا ريب حرية المرور لكل الشعوب ، وعلى هذا لن تستطيع أية حكومة إقناع إدارة الشركة بقبول مسئولية الاعتداء على حقوق كل الشعوب التى تهتم بحرية الملاحة فى القناة . ولما كانت صبغة الشركة قبل كل شىء تجارية ، فليس لها أن تدخل فى اعتبارها المسائل السياسية .

ولكن هذا لم يؤثر فى موقف الحكومة الانجليزية ولم يزحزحها عن رأيها قيد أنملة .

وفى الوقت الذى كانت فيه حكومة لندن تأخذ أهبيتها للطوارىء ، كانت حكومة إيطاليا تنصح بالتريث والصبر ، وحكومة فرنسا تزداد كل يوم وهنا على وهن ، ولا تجد من نفسها

القوة لتتمشى مع رغباتها ورغبات الحكومة الانجليزية . ولذا عادت تستفسر من الحكومة الانجليزية : هل تفهم فرنسا من دعوة الانجليز لها للاشتراك فى حماية قناة السويس الاقتصار على القيام ببعض مناورات حربية بحرية واحتلال بعض النقط على ضفتى القناة — أو القيام بحملة عسكرية داخل البلاد ترمى إلى احتلال مصر جميعها احتلالا عسكريا ؟

على أن هذا التردد من جانب الحكومة الفرنسية لم يمنع وزير الخارجية الانجليزية جرانفل من مواصلة جهوده مع فرنسا بالرغم من رفض المستشار الألمانى لفكرة الانتداب . ولذا رأت الحكومة الفرنسية أن تحدد نوع تدخلها ، إذا حدث وتدخلت ، فهى تفكر فى التدخل فيما يختص بحماية قناة السويس والمحافظة على حرية المرور فيها فقط — أما إذا أرادت الحكومة الانجليزية ارسال حملة بعد ذلك للقضاء على الثورة العرابية واحتلال العاصمة المصرية ، فالحكومة الفرنسية غير مستعدة للاشتراك فيها أو التعاون معهــا ، ولكنها لن تقوم من جانبهـا بأثارة أى معارضة لانجلترا إذا حاولت تنفيذ برنامجها .

ولهذا أراد وزير الخارجية البريطانية أن يوضح فكرته لفرنسا فيما يختص بالتعاون بين الدولتين ، ووضع التفصيلات

الخاصة بتوزيع الأشراف على القناة بين الانجليز والفرنسيين.

فيشرف الفرنسيون على الجزء الشمالى للقناة ، على المنطقة ما بين الاسماعيلية وبور سعيد ، ويشرف الانجليز على بقية أجزاء القناة ويحتل الفرنسيون بور سعيد والقنطرة ، ويحتل الانجليز الاسماعيلية والسويس . وبهذا يرضى الطرفان ويتعاونان ، ويطمئنان تماما فيما يختص بسلامة القناة . وفى هذا الحل تناسى جرانفل تماما حقوق المصريين ، أصحاب القناة الأصليين وحقوق السلطان صاحب السيادة ، ونصوص الامتياز الممنوح لشركة القناة ولم يبين جرانفل فى برنامجه هذا هل هذا التعاون وذلك الاحتلال مؤقت أم نهائى .

وكانت حكومة فريسنية راغبة فى التعاون مع الحكومة الانجليزية فى حماية القناة ، ففريسنيه لا يريد ترك انجلترا تتدخل وحدها وتنفرد بالنفوذ فى القناة ، ففى جلسة ٢٤ يوليو فى البرلمان الفرنسى طلب رئيس الحكومة اعتمادا لحماية القناة وعلى الأكثر لاحتلال الزقازيق لضمان المياه العذبه . وناقش مجلس النواب الفرنسى ذلك الطلب فى جلسة ٢٩ يوليو ، فبين فريسنيه للمجلس أن ليس لفرنسا نية فى التدخل الفعلى ، وإنما غايتها حماية القناة ، وأن لا دخل للسياسة فى ذلك ، فكل الدول لها

نفس المصالح فى حماية القناة ، ووضح أن حماية القناة لا تؤدى إلى التدخل الحربى . وأن غاية فرنسا من ذلك هو مشاركة انجلترا وعدم ظهور فرنسا بمظهر الضعف أمام الشعوب الاسلامية . وأجاب كلمنصو على ذلك بأنه لا يمكن فصل مسألة مصر عن مسألة القناة ، وأن حماية القناة لا تكون باحتلال القناة ، وإنما باحتلال القاهرة ، وهـذا هو سر تدخل انجلترا ، ولا يمكن لفرنسا أن تتعقب آثار انجلترا ، وليس من داع لأن تقوم فرنسا بحماية القناة لتحمى ظهر الانجليز .

ورفض البرلمان الفرنسى طلب الحكومة الفرنسية بأغلبية واضحة ، بعد أن ندد المعارضون برأى الحكومة ، ورفضوا الموافقة على القيام بأى عمل حربى أو مغامرة خارجية ، وانتصرت الفكرة التى تقول أن على فرنسا أن تحتفظ بكل قواتها فى أوربا لحماية مصالحها المهمة والحيوية ، وأن ترفض كل رأى يرمى الى التوسع الخارجى أو الاستعمار .

وأما من حيث أمر تعاون إيطاليا مع الأنجليز فى حماية قناة السويس ، وفى إرسال حملة مشتركة إلى داخل البلاد المصرية ، فلقد حاول السفير الأنجليزى فى رومه إقناع مانشينى وزير الخارجية الايطالية بوجهة النظر البريطانية ، ووضح له

فائدة التعاون مع بريطانيا فى مسائل البحر الأبيض المتوسط ، وخاصة فى هذه المسألة بالذات ، وبين له فى جلاء لا مزيد عليه أن موافقة الباب العالى التى جاءت متأخرة فى الاشـــتراك فى مؤتمر الاستانة وعلى إرسال جنوده إلى مصر لن تجعل الحكومة البريطانية تعدل عن خطتها التى استنتها لنفسها ، ولن تمنع الحـكومة البريطانية من الاستمرار فى استعداداتهـا الحربيـة ، ومن المضى قدما فى احتلال المرا كز التى تراها فى منطقة القناة وفى قمع الثورة العرابية وفى المحافظة على سلطة الخديو .

ولـكن محاولات السفير البريطانى فى رومه ، وجرانفل فى لندن مع السفير الايطالى لم تجد نفعا كبيرا ، فلقد كانت إجابة وزير الخارجية الأيطالية مانشينى تنطوى على عـــدم اقتناعه بوجهة النظر الانجليزية . فلقـد بين فى أدب أنه لا يفهم معنى مناقشة مسألة مصر وقنـاة السويس فى مكانين مختلفين فى وقت واحد ، فمسألة مصر والقناة معروضة الآن ، باتفاق كل الدول الـكبرى ، أمام المؤتمر المنعقد فى الأستانة ، يتبادل أعضـاؤه الآراء فى شأنها ، ويحاولون أن يجدوا لها علاجا حاسما .

ولذا فمانشينى يفضل العمل الجمعـى الذى تشترك فيـه كل الدول الـكبرى ، لا تعاون انجلترا وإيطاليا وحـــدهما . وفى

الواقع أن مانشينى كان يرى أن الظروف الحاضرة لا تبرر تدخل إيطاليا الحربى فى بلاد ناشئة تسعى إلى تحقيق آمالها القومية . وأيده فى موقفه بعض أعضاء البرلمان الأيطالى الذين ما فتئوا يؤيدون حق الشعوب فى الوحدة والحرية .

وعند ذلك لاحظ السفير الانجليزى لدى البلاط الأيطالى ، وكان مغرما بألقاء المحاضرات السياسية على الدولة الايطالية الناشئة : « بأنه ينبغى ألا تنسى الحكومة الايطالية ذلك العرض حتى لا تتهم الحكومة البريطانية فى المستقبل بأنها اتبعت سياسة خاصة أنانية » كما ذكر « أن بريطانيا غير محتاجة إلى معاونة أية دولة فى حماية القناة أو القضاء على ثورة الجيش فى مصر » .

ولم تحتج بريطانيا على موقف إيطاليا هذا ، بل أغتبطت له ، فالمهم فى نظر وزير خارجية انجلترا أن دولته قد أظهرت رغبتها فى مجاملة إيطاليا ، ورفض بقوة إقتراح الحكومة الأيطالية إنشاء قوة بوليسية بحرية دولية للاشراف على حرية المرور فى قناة السويس دون احتلال لأى جزء من أجزائها .

وواصلت انجلترا السير فى خطتها ، فصرحت لقائدها البحرى فى بور سعيد بأن يحتل من أجزاء القناة ما يراه

ضروريا لاتخاذ القناة قاعـدة حربية ، وقررت إرسال حمـلة إلى مصر تسير بطريق القناة ثم تستند إلى القناة . وتتكون هذه الحمـلة من ٧٩٤ و ١٤ جنـدى بقيادة السير جارنت ولسلى ، تنضم إليها قوة آتية من الهند قوامها ٥٨٦ و ٤ جنـديا ، كما تنضم إليها الحامية البريطانية فى الاسكندرية المـكونة من ١٨٦ و ٦ رجلا ، ويقوم بوشمب سيمور قائد القوات البحرية بمعاونة هذه الحملة . وأرسلت تعليمات إلى الأسطول بأن يقوم بحماية القناة ، وأن تتخذ الحملة الانجليزية القناة قاعدة لها .

وفى نهاية الأسبوع الأول من شهر أغسطس كانت انجلترا قد أعلنت للدول أن القناة لا يمـكن حمايتها تماما إلا باحتلال بعض النقط على ضفافهـا ، ولا سيما وأنه قـد وصل إلى علم الحـكومة الانجليزية أن عرابى باشا يجمع الجنود قريبا من منطقة القناة .

وفى هذه الأثناء كان مسـتر إدوارد ستـاندن فى مجلس شركة قناة السويس يجيب على احتجاجات فردنند دى لسبس بضرورة احترام حيـاد القناة ، فبين أن آراء الدول الـكبرى مختلفة بالنسبه لهـذا الموضوع ، وأن فرنسا نفسهـا إلى وقت قريب كانت قد أعلنت للحكومة الانجليزية أنهـا لا تمانع فى

إنزال جنود إلى بور سعيد ، وأن تحتل الجزء الشمالى من القناة . وأن ألمانيا نفسها قد وافقت على فكرة إنزال جنود فى منطقة القناة ، فقائد السفينة الحربية الألمانية الراسية فى مياه بور سعيد قد أنزل بالفعل عددا من بحارته لحماية الرعايا الألمان فى هذه المدينة ، فهاتان الدولتان اللتان يقول عنهما دى لسبس بأنهما احترمتا حياد القناة ، لم تريا فى مثل هذا العمل اعتداء على حياد القناة .

على أن هذا الرأى لم يجد قبولا عند مدير الشركة الذى أرسل إلى ممثلى الدول فى باريس منشورا يكرر فيه بأن القناة محايدة على أساس امتياز ٥ يناير سنة ١٨٥٦ . فالمادة ١٤ منه تقول « نعلن نحن وحلفاؤنا ـ بعد تصديق صاحب الجلالة الامبراطورية (العثمانية) ، بأن القناة البحرية الكبرى من السويس إلى بلوز والموانى القائمة عليها مفتوحة دائما كممر محايد لكل السفن التجارية دون تمييز أو تفضيل لشخص أو لجنسية إذا دفعت الرسوم التى تقررها شركة القناة العالمية » .

ومادة ١٥ تقول : « ونتيجة لذلك لا يجوز لشركة القناة العالمية الممنوحة الامتياز تفضيل سفينة أو شركة أو شخص بأعطائهم امتيازات لا تكون لكل السفن أو الأشخاص أو الشركات

فى نفس الظروف » :

ومن امتياز ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ تنص المادة العاشرة على أن من حق الحكومة المصرية أن تحتل الأراضى الواقعة على القناة التى ترى أنها لازمة للدفاع عن البلاد »

شمل المنشور الذى أرسله دى لسبس إلى ممثلى الدول فى باريس هذه النقط ، وأكد أهمية المحافظة على حياد القناة لكل الدول التى لها تجارة تمر بالقناة . وبين المنشور كذلك أن قائد البحر الانجليزى لم يأبه لهذا ، بل وأعلن أنه سيتخذ كل الوسائل لاحتلال القناة ، ووضح المنشور أن المظاهرات الحربية التى يقوم بها قواد البحر الانجليز من شأنها إثارة الاهلين ، وبهذا تدخل القناة فى منطقة الحرب .

ويرى دى لسبس فى ذلك المنشور أن الحل الوحيد لمسألة القناة يتركز فى حماية بحريه تشترك فيها كل الدول دون إنزال جنود على ضفتى القناة أو احتلال لاجزاء منها . وفى مثل هذا الاجراء ، إذا اتخذ ، محافظة على حياد القناة الذى أقره السلطان صاحب السيادة .

على أن هذا المنشور الجديد لم يثبط من عزيمة انجلترا ، فلقد طلبت الحكومة الانجليزية من شركة القناة أن تفضل مرور السفن الحربية البريطانية على السفن الأخرى ، وبينت أن انجلترا ستلجأ حتما إلى القوة لتنفيذ ذلك ، إذا رفضت شركة

القناة الموافقة على ذلك الطلب ، وأعادت تحذيرها للحكومة الفرنسية بشأن العراقيل التى يبثها دى لسبس أمام انجلترا .

وأرسل جرانفل فى ١٤ أغسطس إلى الأعضاء الانجليز فى مجلس إدارة شركة القناة يطلب منهم أن يقوموا بتفسير أعمال بريطانيا الحربية فى القناة لمجلس إدارة الشركة على النحو الآتى:

لقد أصبح من الضرورى أن تعمل انجلترا متعاونة مع الخديو والسلطان ، وذلك بأنزال قوات على ضفاف القناة . وفقا لمواد ٩ ، ١٠ ، ١١ من امتياز ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ (الخاص بالقناة) والذى صدق عليه السلطان فى ١٩ مارس من هذه السنة (١٨٦٦) أحتفظ والى مصر لنفسه بحقوق تنفيذية فى القناة وكل متعلقاتها ، ووفقا لهذا الحق سمح والى مصر الحالى لقائد القوات البحرية البريطانية فى بورسعيد باحتلال الأماكن الواقعة على القناة التى يراها ضرورية لحماية المرور فى القناة وحماية المدن والسكان فى منطقتها والقضاء على كل قوة لاتعترف بسلطته ، واستتبع هذا احتلال قوات انجلترا البحرية لمدينة السويس التى كانت مهددة بالتدمير (وكانت انجلترا فى ذلك الوقت ترى أن هذه المدينة تقع خارج منطقة القناة) . ثم احتلال مدينة الاسماعيليه لحماية القناة وما حولها ، ولأرجاع

النظام إلى مصر . ونظرا لوجود القوات المعادية لانجلترا قرب القناة ، فالحكومة البريطانية إذن مضطرة إلى تركيز عدد كبير من القوات فى هذه المنطقة .

وطلبت الحكومة البريطانية أيضا أن تقوم الشركة بتقديم كل التسهيلات الممكنة لمرور ناقلات الجنود ، وأن تقدمها على كل السفن الأخرى ، وكذلك طلبت الحكومة البريطانيه من الأعضاء الانجليز فى مجلس إدارة الشركة أن يحذروا الشركة عواقب الوقوف أمام طلبات انجلترا وتجاهل أوامر الخديو صاحب الحق الشرعى فى البلاد .

هكذا برت الحكومة الانجليزية مسلكها بأزاء القناة ، ولجأت إلى التهديد باستخدام القوة إذا وقفت أمامها شركة القناة .

ولم يكن أمام شركة القناة إلا أن تلتجىء إلى الحكومة الفرنسية ، ولكن الحكومة الفرنسية كانت نفسها — كما رأينا — ميالة إلى التدخل مع انجلترا لحماية القناة ، لولا معارضة البرلمان الفرنسى لها . فهى من ناحية المبدأ لاتستطيع أن تنتقد مسلك انجلترا فى هذه المسألة بالذات ولا أن تؤيد شركة القناة . وبعد ذلك فالحكومة الفرنسية فى مركز ضعيف لاتحسد عليه ، ليست

لها حرية التصرف فى الأمور الخارجية والأمور التى تستلزم استخدام القوة . أما الدول الأخرى ، فما كانت شركة القناة تستطيع أن تتقدم إليها طالبة المعونة أو التأييد ، فهذه الدول ليست لها مصالح مهمة فى القناة أو مصر تدعوها للتدخل لنجدة الشركة ، فهى إذن ليست حريصة على عرقلة انجلترا ، وأما الدولة العثمانية صاحبة السيادة فهى أضعف من أن تتحدى الحكومة البريطانية ، وأما حكومة الثورة وعلى رأسها عرابى باشا فلم تتخذ أية اجراءات لحماية القناة أو لمنع العدوان الانجليزى على شرقى مصر ، بل تركت منطقة القناة بغير دفاع .

وانتهز الانجليز هذه الفرصة فاحتلت قواتهم البحرية منطقة القناة جميعها ، وأوقفوا حركة المرور فى القناة ، واستطاعت الحملة الانجليزية بقيادة سير جارنت ولسلى أن تعبر القناة آمنه مطمئنة وأن تستند إلى القناة كقاعدتها الأساسية فى غزو مصر .

وفى هذه الأثناء كان مؤتمر الأستانة مستمرا فى جلساته ، ثم أنهى هذه الجلسات بعد أن وافق على تعاون الانجليز والأتراك فى حل مسألة مصر ، واستمرت المناقشات بين الانجليز والأتراك على نوع وحدود التعاون بينهما ، واشترط الباب العالى ألا يتعدى الجنود الانجليز حدود مدينة الأسكندرية !!! وألا يلبثوا فى

الأسكندرية أكثر من ثلاثة شهور ، وتقدمت الحكومة الأنجليزية من جانبها باقتراحات هى فى الواقع أوامر بألا تزيد القوة العثمانية على خمسة آلاف رجل ، وألا تتحرك فى مصر إلا بموافقة قائد القوات الأنجليزية .

واستمرت المفاوضات تتعثر حينا وتتقدم حينا آخر ، ثم انقطعت فجأة بمهاجمة الأنجليز للقناة وزحفهم على شرقى مصر ووقوع موقعة التل الكبير ودخول الأنجليز القاهرة واحتلالهم لمصر .

---

٥ ــ انجلترا وتحديد مركز القناة

سنه ١٨٨٣ إلى سنه ١٨٨٨

احتلت انجلترا مصر والقناة فى خريف سنة ١٨٨٢ ، ولكن مركزها ظل مزعزعا ، فلم تكن الدول تعترف لها بمركز شرعى فى هذه البلاد . ففرنسا غير راضية ، إذ أصبح مركز الانجليز متفوقا فى مصر ، لم يعد يخالجها أى شك فى ذلك ، وحكومة فرنسا حزينة إذ لم تستطع أن تشترك مع الانجليز فى التدخل الحربى وحماية القناة على الأقل . وإيطاليا غير راضية عن عمل الانجليز المنفرد ، فلقد كانت تود لو اشتركت كل الدول الكبرى فى مسألة تأمين الملاحة فى القناة . وكل من ألمانيا والنمسا والمجر وروسيا لم يوافق على انتداب انجلترا لهذه المهمة ، مهمة حماية قناه السويس وإقرار الامور فى مصر . ويفضل العمل الجمعى الدولى ، أو على الاقل كانت هذه الدول ترى تدخل الباب العالى إلى جانب انجلترا ، فالباب العالى هو صاحب السيادة على مصر من الناحية القانونية لا تتناطح دولتان فى ذلك . والشعب المصرى صاحب مصر والقناة لم يؤخذ رأيه ، ولم تكن انجلترا لتأبه لرأيه ، بل دخلت البلاد قسرا ووضعت جيش الاحتلال

رقيبا على تصرفاته وحياته ، ولكنه بالرغم من ذلك لم يقبل الأحتلال فى يوم من الايام ، وأصبح يتحين الفرص للتخلص من ربقته .

حقيقة أن الشعب المصرى قمع بالقوه ، وحقيقه أن الدول الاوربية الكبرى لم تثر اعتراضا قويا على تدخل الانجليز المنفرد ، وحقيقة أن الباب العالى اقتصر على الاحتجاج اللفظى ، ولم يكن فى موقف يسمح له بتحدى انجلترا تحديا جديا ، ولكن مركز انجلترا كان بالرغم من ذلك ضعيفا ، وأحست انجلترا نفسها بذلك الضعف ، واختلفت فيها الآراء على مصير مصر ، ففريق من الرأى العام البريطانى كان يرى ضم مصر الى الممتلكات البريطانية ، وفريق يرى بسط الحماية عليها ، وفريق ثالث يرى فرض حماية مستورة أو مقنعة ، ورابع يرى اعلان حيدتها ، وخامس يرى الجلاء عنها بعد استقرار سلطة الخديو .

ولكن الحكومة الانجليزية رأت أن تتبع نصيحة المستشار الالمانى بسمرك ، وكانت له فى ذلك الوقت زعامة سياسية فى أوربا ، وهذه النصيحة هى أن تستمر انجلترا فى الاحتلال حينا من الزمن مع ترك السيادة التركية كما هى .

ولم تقتصر الحكومة البريطانية على ذلك ، بل أعلنت من حين لآخر حسب الظروف ارضاء للرأى العام الاوربى أنها لاتنوى البقاء مدى الدهر فى مصر ، وأنها ستغادر هذه البلاد حين ترى أن النظام والامن قد استقرا فيها نهائيا .

هذا ما أعلنته الحكومة البريطانية للرأى العام العالمى ، ولكنها فى قرارة نفسها لم تكن تفكر فى الجلاء عن مصر إلا حين لا يتعارض هذا الجلاء مع مصالحها الخاصة ، ومتى سيكون ذلك ؟ لم تكن الحكومة الانجليزية تريد أن تفكر فى هذه المسألة .

ولو أن الحكومة الانجليزية قررت ضم مصر نهائيا إلى ممتلكاتها وارغمت الباب العالى على قبول ذلك ، لزالت السيادة العثمانية عن مصر ، ولأصبحت القناة بالرغم مق أنها تجرى فى أرض مصر ، تابعة لانجلترا ، ولكانت انجلترا قد بتت فى مصيرها . وكذلك لو فرضت انجلترا الحماية على مصر لأصبحت قناة السويس تحت إشراف انجلترا العام .

ولكن انجلترا رأت أن تترك مركز مصر السياسى والدولى كما هو ، فظلت القناة مجرى مائيا فى أراضى مصرية ، ينطبق عليها ما ينطبق على بقية أراضى مصر من حيث السيادة العثمانية . ووجدت الحكومة الانجليزية من أول الأمر أن تترضى الدول حتى تعترف بالأمر الواقع فى مصر . والأمر الواقع فى مصر هو سيطرة انجلترا العسكرية على كل أراضى مصر بما فيها القناة . وجدت الحكومة الانجليزية أن مصلحة انجلترا تقتضى المحافظة على المصالح الأوربية فى مصر ، وأرادت

أن تطمئن الدول وخاصة البحرية منها على حرية المرور فى قناة السويس لكل السفن التجارية والحربية فى وقتى السلم والحرب

فلقد كانت انجلترا تخشى أن تعتقد الدول الأوربية الأخرى أن انجلترا بسيطرتها العسكرية فى مصر تريد أن تسيطر وحدها على قناة السويس وتستغلها لصالحها الخاص .

فانجلترا إذن ترى فى ذلك الوقت أن مسألة القناة وحرية المرور فيها لكل السفن فى كل وقت مسألة دولية تهم الدول جميعا ، فالقناة قد أصبحت بعد افتتاحها مجرى عالميا ، يربط بين جزئى العالم شرقيه وغربيه ، تدير أمورها شركة وإن كانت مصرية فهى عالمية أيضا .

وكانت الحكومة الانجليزية ترى أنها إذا ضمنت للدول حرية المرور فى القناة ، وأكدت صفة القناة الدولية ، ربما لم تتساءل الدول عن موعد جلاء الانجليز عن مصر . ولذا فهى من اللحظة الأولى بعد استقرار سيطرتها بدخول جيوشها القاهرة تعلن عن رغبتها فى الدخول فى مفاوضات مع الدول الأوربية لوضع نظام توافق عليه جميع الدول لضمان حرية المرور فى القناة .

ولم تكن الحكومة الانجليزية لترضى أبدا بحياد القناة ، فهى تريد أن تفتح القناة دائما لحركة مرور كل السفن الحربية وغيرها فى كل أوقات السلم والحرب . ولقد وجدت هذه الفكرة تأييدا من

الباب العالى الذى لم يعترف خلال المدة الباقيـة من القرن التاسع عشر بالاحتلال البريطانى . كان الباب العالى يعارض فكرة الحيدة أو الحياد بالنسبه للقناة وبالنسبة لمصر أيضا فى كل مفاوضاته مع انجلترا أو مع الدول الأخرى ، لأن الفكرة تتعارض مع مبدأ سيـادته على الأراضى المصرية . ولقد ظهر ذلك بشكل واضح أثناء مفاوضـــاته مع سير هنرى درمندولف الذى أوفـدته حكومة سولسبرى إلى استامبول للنظر فى أمر جلاء القوات الانجليزية عن مصر (١٨٨٥ — ١٨٨٧) وكذلك فى مناقشاته مع الدول لوضع نظام دولى لتـأكيد حرية المرور فى القناة .

واهتمام انجلترا بالقناة وحرية المرور لم يكن ناشئا عن رغبتها فى إرضاء الدول الأوربية الأخرى فحسب وأنما وجـدت انجلترا أن أهم واجب تقوم به فى مصر بعد احتلالها هو حمـاية مصالحها الخـاصة الاستراتيجية والحربيـة ، هذه المصـالح الناشئة من وقوع مصر فى ملتقى الطرق العالمية البرية والبحرية .

ولقد ظهرت رغبة انجلترا فى وضع نظام لتـأمين حرية المرور فى القناة مع الدول الأخرى فى منشور وزير الخارجية الانجليزيةجرانفل إلى الدول الأوربيـة ، والمؤرخ فى ٣ ينـاير سنة ١٨٨٣ . وفى تقرير لورد دفرن المؤرخ فى فبراير سنة ١٨٨٣

ولقد قسم منشور جرانفل مسائل مصر إلى قسمين : مسائل تتعلق بالدول الأخرى ، وضرورى فيها موافقة الدول الأوربية الكبرى ، ومسائل تختص بأمور مصر الداخلية . فمن المسائل الأولى مسألة قناة السويس ، فيقول المنشور : « كان من نتائج الحوادث القريبة توجيه انتباه خاص إلى قناة السويس أولا للخطر الذى كان مهددا لها فى الفترة الأولى لنجاح الثورة — وثانيا نتيجة لاحتلال القوات البريطانية لها باسم الخديو واتخاذها قاعدة للعمليات الحربية لمصلحة سموه وتأييدا لسلطته ، — وثالثا الموقف الذى اتخذته شركة قناة السويس فى وقت خطير أثناء العمليات الحربية

« وبالنسبة للنقطتين الأولين ، تعتقد حكومة جلالة الملكة أن حرية الملاحة فى كل الاوقات وعدم عرقلتها أو إتلافها بأعمال الحرب مسألة مهمة لكل الشعوب .

« وإن من المعترف به أن الاجراءات التى اتخذتها (حكومة جلالة الملكة) لحماية الملاحة واستعمال القناة باسم الحاكم المحلى لغرض استرجاع سلطته ليس بأى حال اعتداء على ذلك المبدأ العام

« ولتوضيح مركز القناة فى المستقبل ، ولاتخاد التدابير ضد الأخطار الممكنة ، فترى حكومة جلالة الملكة أنه لابد من الوصول إلى اتفاقية بين الدول الكبرى ، تدعى الدول الاخرى للموافقة عليها

(على أساس أن)

١ ـ تكون القناة حرة لمرور كل السفن فى كل الظروف

٢ — وفى وقت الحرب يحدد الوقت الذى تبقى فيه السفن الحربية فى القناة ، ويجب ألا ينزل فيها جنود أو عتاد حربى.

٣ — لا تقوم أعمال عدوانية فى القناة أو فى مداخلها أو أى مكان فى المياه المصرية ، ولا يستثنى من ذلك تركيا إذا كانت أحد المتحاربين .

٤ — ولا يطبق هذان الشرطان على الأجراءات التى تتخذها مصر للدفاع عن القناة .

٥ — وإذا حدث أى تلف بالقناة من سفن إحدى الدول فتكلف هذه الدول بدفع نفقات الاصلاح .

٦ — تأخذ مصر كل التدابير فى حدود قوانها لتأييد الشروط التى وضعت لانتقال سفن المتحاربين فى وقت الحرب .

٧ — لا تقام تحصينات على القناة أو فى منطقتها .

٨ — لا يوضع فى الاتفاق أى شرط يؤثر على حقوق حكومة مصر أكثر مما ذكر .

وقامت المفاوضات بين انجلترا وفرنسا بشأن القناة فى ٢٩

نوفمبر سنة ١٨٨٤ . وفى أوائل سنة ١٨٨٥ (٢١ يناير) فيها وافقت الحكومة الانجليزية على اقتراح الوزير الفرنسى جيلفرى بشأن تنظيم مركز القناة فى معاهدة ، وتكوين لجنة تمثل فيها الدول الكبرى ، وكان الوزير الانجليزى جرانفل يفضل قيام المفاوضات بين العواصم الأوربية المختلفة ، ولكنه وافق أخيرا على الرأى الفرنسى .

واقترح الوزير الفرنسى أن تكون باريس مكان الاجتماع اعترافا بفضل فردنند دىلسبس على الأقل . واعترض الجانب الانجليزى بأن المفاوضات بدأت فى لندن ، ولاداعى لتغيير العاصمة الانجليزية ، وأخيرا وافق على الرأى الفرنسى .

ووافقت الدولتان على الاعلان الآتى وهو: من حيث أن الدول الكبرى متفقه على الاعتراف بضرورة المفاوضه .... لوضع نظام نهائى لضمان حرية استخدام كل الدول لقناة السويس فى كل الأوقات ، فقد اتفقت الحكومات السبع على تكوين لجنة مكونة من مندوبين تعينهم الحكومات ويجتمعون فى باريس فى ١٠ مارس على أن يتخذوا أساسا لمفاوضتهم منشور لورد جرانفل المؤرخ ٣ يناير سنة ١٨٨٣ .

ولقد اتخذت الدول السبع الكبرى انجلترا وفرنسا وألمانيا

وإيطاليا وروسيا والنمسا والمجر تصريح لورد جرانفل أساسا لاتفاقية وقعها مندوبو هذه الدول ومعهم مندوب تركيا فى مارس سنة ١٨٨٥ لعقد مؤتمر مبدئى فى باريس يتكون من ممثلى هـــذه الدول ومعهم مندوب من لدن خديو مصر ، (وانضم إليهم بعد ذلك مندوبو بعض الدول الأخرى مثل اسبـانيا وهـــولندا) لوضع أساس اتفاقية دولية بشأن قناة بالسويس ، هذه الاتفاقية تدرسها الحـكومات فيما بعد ، وتعدل فيها إذا أرادت ، أووجدت ذلك التعديل ضروريا باتفاقها جميعا فيما بينها .

ولقد جعلت انجلترا هـــذه الاتفاقية المبدئية الخاصة بالقناة أساسا للنص الخاص بالقناة فى اتفاقية سير هنرى درمنـد ولف مع الباب العالى فى سنة ١٨٨٧ الخاصة بجلاء الانجليز عن مصر بشروط معينة ورجوعهم إليها إذا قام خطر داخـلى أو خارجى يهدد سلام مصر وأمنها . وعلى أى حال لم تصل هذه الاتفـاقية الأخيرة إلى نتيجة لأن السلطان رفض التصديق عليها .

ولقد اجتمعت اللجنة فى ٣٠ مارس سنة ١٨٨٥ ومثل انجـلترا سير جوليان بونسفوت وسـيرريفرز ولسن . وافتتح اجـــتماع اللجنة الوزير الفرنسى جيلفرى الذى أعلن أن قناة الســـويس فـكرة عبقرية « وأنها قبل كل شىء عالمية وأوربية وإنسانية » ، وأنه

لتأكيد هذه الفكرة الدولية للقناة ستفتتح هذه اللجنة أعمالها . وظهر فى مناقشات هذه اللجنة النزاع الشديد بين فرنسا وانجلترا . واستغرقت أعمال اللجنة ست عشرة جلسة، وبعد أن انتهت اللجنة من مناقشاتها – تقاعدت انجلترا عن السير فى انهاء الموضوع ، فاضطرت فرنسا إلى تهديد انجلترا بأنها لن تسمح أبدا بسيطرة الانجليز على مصر والقناة .

واضطرت وزارة سولسبرى إلى متابعة السير فى المشروع وأبدت كثيرا من الاعتراضات ، ولكن الدولتين وصلتا فى آخر الأمر إلى توحيد وجهات النظر ، وأرسلتا فى ٢٥ يونيو سنة ١٨٨٥ بمشروعهما للدول الأخرى ولتركيا للتصديق عليه .

ويلاحظ فى الاتفاقية النهائية الخاصة بالقناة أن انجلترا نفذت فكرتها فيما يختص بحرية المرور ، فكان أول شىء أتفق عليه مندوبو الدول جميعا ، هو حرية المرور فى القناة لسفن جميع الدول التجارية والحربية وقتى السلم والحرب . كذلك أكدت انجلترا حقوق الحكومة المصرية فى الدفاع عن القناة ، فهى جزء من الأراضى المصرية .

أكدت انجلترا حقوق الحكومة المصرية لما وجدت من محاولات مندوب الدولة العثمانية تسجيل حقوق العثمانيين ونفوذ السلطان العثمانى .

وبالرغم من أن هذه الاتفاقية قد قررت مبدأ المساواة بين الدول، وأكدته، كما أقرت عدم انفراد أية دولة بنفوذ متفوق فى منطقة القناة، إلا أن انجلترا بحكم احتلالها العسكرى للبلاد ومركزها الممتاز فيها، قد أصبح لها بالفعل من الناحية العملية نفوذ متفوق فى القناة .

فاصرار انجلترا على أن يوكل أمر تنفيذ الاتفاقية إلى الحكومة المصرية قد جعل بطريقة غير مباشرة أمر تنفيذها إلى الحكومة الانجليزية، فالباب العالى لم تكن له سلطة فعلية، فلن تلتجىء اليه الحكومة المصرية، وإذا لم تلتجىء إليه الحكومة المصرية فلن يلتجىء هو بدوره الى الدول . لأن انجلترا لن تلجىء الحكومة المصرية الى مثل هذا الموقف أبدا .

وكذلك فى حالة الدفاع عن مصر — كما سنرى من نصوص هذه الاتفاقية، استثنيت الحكومة المصرية من بعض شروط هذه الاتفاقية، فلها وحدها الحق فى وضع الجيوش والسفن الحربية فى منطقة القناة . ولها وحدها حق تفتيش السفن المشتبه فيها، ولما كانت الحكومة الانجليزية تشرف بالفعل على الحكومة المصرية وعلى الجيش المصرى معا، فهى التى قامت بتحديد عدد الجيش وعينت ضباطه وقواده من الانجليز، كانت هى التى تتمتع بهذا الحق من الناحية العملية — طالما ظل نظام الاحتلال موجودا .

ومع ذلك فقد احتفظت انجلترا لنفسها بحق انفردت به ، وهو أن تنظيم موقف القناة بصفة مستديمة لا يمكن أن ينفذ بشكل يعرقل حركات الجيوش البريطانية فى مصر . فانجلترا أدعت لنفسها بحق الأشراف على أمور مصر ، وهى لاتستطيع القيام بهذا الواجب اذا لم تكن لجنودها حرية التصرف ..

وهذا التحفظ بقى ما بقى الاحتلال الى سنة ١٩٠٤ ، الى أن عقدت انجلترا اتفاقيتها مع فرنسا ، اتفاقية لانزدون كامبون المشهورة .

أصبح لانجلترا اذن من الناحية الفعلية نفوذ كبير فى القناة ، وكانت الدول المحاربة تتصل بها حين تريد ارسال سفنها الحربية للمرور من القناة . ولذا فلا عجب أن طلبت فرنسا فى أثناء مفاوضاتها مع انجلترا فى سنة ١٩٠٤ رفع هذا التحفظ وأجيبت الى ذلك .

ولما رأت الدول أن انجلترا تؤكد دائما بأن ليس من السهل فصل مسألة مصر عن مسألة القناة ، وأنه نتيجة للاحتلال سيكون لها بالفعل مركز خاص ، هذا جعل مندوبى الدول لايوافقون على أن تنص الاتفاقية على امتيازات خاصة لانجلترا على أساس أنها محتلة لمصر أولها مصالح حقيقية فى القناة ، كما تدعى ، أكثر من الدول الأخرى . كما نصوا على عدم جواز اقامة تحصينات على القناة أو بجوارها أو احتلال نقط حربية فى منطقتها أو الأماكن المشرفة عليها . وكذلك

سجلوا عدم جواز القيام بأيه أعمال حربية أو استعدادات للحرب فى منطقتها أو فى المياه الأقليمية لمداخلها ، وشمل هذا التحريم الباب العالى ولو أنه صاحب السيادة .

وتتكون هذه الاتفاقية التى وصلت اليها الدول من سبع عشرة مادة ، وأمضيت فى استامبول فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ . وقعتها بريطانيا والمانيا والنمسا والمجر واسبانيا وفرنسا وهولنده وروسيا وايطاليا وتركيا .

وهذا هو نص هذه الاتفاقية :

المادة الأولى : — تكون قناه السويس حرة دائما ومفتوحة فى وقتى السلم والحرب لكل سفينة تجارية أو حربية دون تمييز لجنسيتها. وعلى هذا تتفق الدول السامية المتعاقده على ألا تعوق حرية استخدام القناة فى وقت السلم والحرب .

ولا تخضع القناة أبدا لمزاولة حق الحصار .

المادة الثانية : — ولما كانت الدول المتعاقدة تعترف بأن القناة البحرية لا تستغنى أبدا عن القناة العذبة ، فهى تسجل كل التزامات سمو الخديو أمام شركة قناة السويس العالمية فيما يختص بالقناة العذبة . وقد نص على هذه الالتزامات فى الاتفاقية المؤرخة ١٨ مارس سنة ١٨٦٣...

وتتعهد الدول المتعاقدة بعدم المساس بوجود الترعة وفروعها ،

ولا تعطيل قيامها بوظيفتها .

المادة الثالثة : — وتتعهد الدول المتعاقدة باحترام جميع منشآت ومبانى وأشغال القناة البحرية والقناة العذبة .

المادة الرابعة – ولما كانت القناة البحرية ستظل مفتوحة وقت الحرب كممر حر حتى لسفن المتحاربين الحربية ، وفقا لنصوص مادة ١ من هذه المعاهدة ، فان الدول المتعاقده متفقة على أنه لا يحق القيام بعمل حربى أو عمل عدائى أو أى عمل من شأنه عرقلة حرية الملاحة فى القناة أو فى الموانى التى تشرف على مداخلها أو فى مدى ثلاثة أميال بحرية من مداخلها ، حتى ولو كانت الامبراطورية العثمانية إحدى الدول المتحاربة ....

ولا يجوز لسفن المتحاربين التزود فى القناة ولا فى موانيها إلا فى حالة الضرورة القصوى ، وللحد الضرورى جدا ويكون مرور هذه السفن فى أقصر وقت ممكن وفقا للوائح المعمول بها . . . .

ولا يجوز لهذه السفن أن تبقى فى بور سعيد أو السويس أكثر من أربع وعشرين ساعة إلا فى حالة الضرورة القصوى ، وعليها أن ترحل فى أول فرصة مستطاعة

ويجب أن تمر فترة أربع وعشرين ساعة بين إبحار سفينتين متعاديتين . . . .

المادة الخامسة : — وفى وقت الحرب ، على سفن المتحاربين ألا تنزل أو تأخذ جنودا أو مواد حربية فى القناة وفى موانيها .

ولكن فى حالة حدوث عطل فى القناة يجوز لها أن تأخذ أو تنزل فصائل جنود فى موانيها لا يتجاوز كل منها الف رجل ، ومعهم ما يلزمهم من عتاد حربى .

المادة السادسة : — تخضع الغنائم لنفس القواعد التى تخضع لها سفن المتحاربين الحربية .

المادة السابعة : — لا تحتفظ الدول لنفسها بسفن حربية فى مياه القناة . ومع ذلك ، فيجوز أن تضع سفنا فى مدخلى القناة لا يتجاوز عددها اثنتين لكل دولة . . ولا يكون هذا الحق لسفن المتحاربين .

المادة الثامنة : — ويقوم معتمدو الدول الموقعة على هذه المعاهدة بمراقبة التنفيذ . ففى حالة حدوث خطر يهدد سلامة حرية المرور فى القناة يجتمع هؤلاء المعتمدون بناء على طلب ثلاثة منهم ، ويرأس الاجتماع عميد الهيئة السياسية . . . وهم الذين ينبئون الحكومة الخديوية بالخطر الذى رأوه حتى تستطيع اتخاذ التدابير لحماية القناة وحماية حرية استخدامها . وعليهم أن يجتمعوا مرة واحدة فى السنة لمراقبة تنفيذ المعاهدة .

وهذه الاجتماعات الأخيرة تكون تحت رياسة مندوب خاص لهذا

الغرض تعينه حكومة الامبراطورية العثمانية . ويجوز لمندوب الخديو أن يحضر هذا الاجتماع ، ويرأسه إذا تغيب المندوب العثمانى .

. . . . .

المادة التاسعة : ـ وعلى الحكومة المصرية فى حدود السلطات التى تخولها إياها الفرمانات ، وفى الظروف التى تعينها هذه المعاهدة ، أن تتخذ التدابير لتنفيذ هذه المعاهدة المذكورة

وفى حالة ما إذا لم يكن لدى الحكومة المصرية الوسائل اللازمة ، عليها أن تطلب من الحكومة العثمانية التى تتخذ الاجراءات اللازمة لاجابة ذلك الطلب ، وعليها أن تحيط الدول الموقعة لاعلان لندن المؤرخ ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ علما وأن تعمل معهم ، إذا ما استدعت الضرورة ذلك .

ولا تقف مواد ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٨ فى سبيل الاجراءات التى تتخذ فى هذا الشأن بحكم هذه المعاهدة .

المادة العاشرة : ـ وكذلك لا تقف مواد ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٨ فى سبيل الاجراءات التى يتخذها صاحب الجلالة السلطان وسمو الخديو باسم صاحب الجلالة الامبراطورية فى حدود الفرمانات الممنوحة بواسطة قواته للدفاع عن مصر وصيانة النظام العام .
وفى حالة ما إذا وجد صاحب الامبراطورية السلطان أو صاحب العظمة الخديو ضرورة الانتفاع بالاستثناءات التى تقررها

هذه المادة ، على أن تنبىء الحكومة العثمانية الدول الموقعة لأعلان لندن .

وكذلك لا تقف المواد الأربع المذكورة فى سبيل الاجراءات التى تتخذها الحكومة العثمانية الامبراطورية لتدافع بواسطة قواتها عن ممتلكاتها الواقعة على الشاطىء الشرقى للبحر الأحمر .

المادة الحادية عشرة : ـ وإن الأجراءات التى تتخذ وفقا للحالات المبينة فى مواد ٩ ، ١٠ لهذه المعاهدة لا يجب أن تقف فى سبيل حرية استخدام القناة

ولا يجوز كذلك إنشاء تحصينات دائمة بحيث يتناقض ذلك مع نصوص مادة ٨ .

المادة الثانية عشرة : ـ وإن الدول المتعاقدة فى تطبيقها لمبدأ المساواة بالنسبة لحرية استخدام القناة ، ذلك المبدأ الذى هو أساس من أسس هذه المعاهدة ـ توافق على ألا تحاول واحدة منها أن تأخذ لنفسها بالنسبة للقناة أية امتيازات .... كذلك تحتفظ لتركيا كالدولة المالكة بكل الحقوق .

المادة الثالثة عشرة : ـ وباستثناء الالتزامات التى تقررها مواد هذه المعاهدة لا تمس حقوق السيادة التى يملكها صاحب

الجلالة الأمبراطورية السلطان ولا حقوق وامتيازات سمو الخديو التى تمنحه إياها الفرمانات .

المادة الرابعة عشرة : — وإن الدول المتعاهدة توافق على أن الالتزامات الناتجة من هذه المعاهدة لا تحد بمدة بقاء امتياز الشركة العالمية لقناة السويس .

المادة الخامسة عشرة : — لا تتعارض شروط هذه المعاهدة مع الاجراءات الصحية المطبقة فى مصر .

المادة السادسة عشرة : — تتعهد الدول الموقعة بدعوة الدول الآخرى للموافقة على هذه المعاهدة

المادة السابعة عشرة : — (تختص بالتصديق على هذه المعاهدة .)

---

٦ — انجلترا والقناة

من سنة ١٨٨٨ إلى سنة ١٩٣٥

لقد أمضت انجلترا اتفاقية سنة ١٨٨٨ الخاصة بالقناة كما أمضتها بقية الدول ، ولكننا وجدنا أن انجلترا تمتعت من الناحية الفعلية بحكم احتلالها العسكرى واشرافها على الحكومة المصرية بمركز ممتاز فيما يختص بقناة السويس . ثم ذلك التحفظ الذى وضعته كان معناه انفرادها بحقوق ليست للدول الأخرى .

واستمر الموقف على ذلك إلى أن وجد كل من انجلترا وفرنسا تسوية المسائل المعلقة بينهما ، فلقد كان النزاع الذى أشتد أواره بينهما فى غير صالحهما . فلقد حمى النزاع بين الدولتين بخصوص مسألة مصر إلى درجة كادت الحرب أن تقع بينهما فى أزمة فاشوده سنة ١٨٩٨ .

وجدت فرنسا أثناء هذه الأزمة العنيفة أنه لا يمكنها الاعتماد على التحالف الروسى ، ولا يمكنها مناضلة انجلترا ، فلقد ثبت لدى الحكومة الفرنسية أن البحرية الانجليزية فى البحر المتوسط متفوقة تفوقا تاما على البحرية الفرنسية .

ووجدت انجلترا أن من مصلحتها إصلاح علاقاتها بفرنسا لتأمين

مركزها فى مصر وقناة السويس نهائيا ، فلقد كانت فرنسا وحليفتها الروسيا هما الدولتان الوحيدتان اللتان ناوءتا بكل شدة استمرار الاحتلال البريطانى فى مصر وسيطرة البريطانين على قناة السويس . والأعضاء الفرنسيون فى مجلس إدارة شركة القناة هم الذين أثاروا ما استطاعوا من عقبات فى وجه العمليات الحربية البريطانية فى سنة ١٨٨٢ ، وأما بقية الدول فلم تثر معارضة حقيقية . ولذا حاول الانجليز تسوية علاقاتهم مع فرنسا نهائيا ، إذ ما قيمة مصر وقناة السويس من الناحية الاستراتيجية ، إذ استطاع الفرنسيون بمعاونة حلف خارجى قطع الطريق البحرية فى الجزء الغربى للبحر الأبيض المتوسط ، فهم مسيطرون على تونس والجزائر ونفوذهم كبير فى مراكش .

ولو حدث ذلك واستمر مدة لتزعزع مركز انجلترا فى البحر المتوسط ، ولساءت حالتها التجارية ، ولذلك أصبحت انجلترا تعتقد أن مستقبل المواصلات الامبراطورية كلها متعلق إلى حد كبير بالشاطىء الأفريقى الشمالى ، ورأت أن تطمئن إلى أن الدولة التى سيصير لها النفوذ فى مراكش دولة صديقة لها . وخاصة وأن قوة ألمانيا البحرية قد أخذت تنمو بسرعة كبيرة . وهذا من شأنه حجز جانب كبير من الأسطول البريطانى فى المحيط الأطلنطى وبحر الشمال .

فلو حدث واتفقت ألمانيا وحليفتها إيطاليا مع فرنسا ، لكانت

الكارثة على انجلترا وعلى مركزها فى البحر الأبيض المتوسط والعالم. ولقد حدث أن اتفقت فرنسا والمانيا فى سنة ١٨٨٥ فتزعزع مركز انجلترا فى مصر، وأخذت تفكر فى الجلاء، واضطرت إلى أن تسلم بمطالب الألمان والفرنسيين فيما يختص بالمستعمرات وراء البحار، واضطرت إلى أن تسوى المسألة المالية فى مصر تسوية ترضى فرنسا. فاذا تكرر نفس الاتفاق فى سنة ١٨٩٨ أو سنة ١٩٠٠، وكانت فرنسا تفكر جديا فى الانضمام إلى المعسكر الألمانى، فماذا يكون مركز انجلترا فى مصر وقناة السويس وبقية أجزاء العالم.

فلكى تطمئن انجلترا تماما إلى مركزها فى مصر وإشرافها على قناة السويس وقواعدها فى جبل طارق ومالطه لابد من الوصول إلى اتفاق تام مع فرنسا وتسوية كل المسائل المتنازع عليها بينهما وخاصة مسألة مصر والقناة. وتم ذلك فى الاتفاقية (لانزدون كامبون) فى ربيع سنة ١٩٠٤.

وبهذه الاتفاقية زالت المعارضة الحقيقية للاحتلال الانجليزى لمصر وضمنت انجلترا نهائيا وإلى حين تفوق مركزها على ضفاف النيل والقناة. وبذلك لم تعد فى حاجة إلى التحفظ الذى ألحقته باتفاقية سنة ١٨٨٨.

فنصت الاتفاقية الجديدة فى المادة السادسة على زوال ذلك

التحفظ ، وأعلنت الدولتان تمسكهما بحرية المرور فى القناة وبشروط معاهدة سنة ١٨٨٨ :

وبهذه الاتفاقيه بين انجلترا وفرنسا زالت كذلك معارضة الروسيا للاحتلال الانجليزى لمصر ، وستنضم الروسيا إلى الوفاق الفرنسى الانجليزى بعد ثلاث سنوات من هذه الاتفاقية . بقيت الدول الكبرى مثل ألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا ، فالى قيام الحرب الكبرى الأولى لم تكن لهذه الدول مصالح مباشرة ومهمة تدعوها إلى معارضة الاحتلال معارضة جدية أو مناقشة مركز انجلترا الممتاز فى القناة .

ولكن هناك مسألة تستوقف النظر بالنسبة للقناة ، وهى محاولة ألمانيا إنشاء طريق آخر للمواصلات بين الشرق والغرب وهو طريق ب . ب . ب . برلين . بيزنطه . بغداد . أخذت ألمانيا تستغل مركزها الممتاز فى الدولة العثمانية من بعد سنة ١٩٠٠ لأنشاء سكة حديدية تخترق الأناضول والجزيرة والعراق إلى بغداد . ومنها تكمل السكة الحديدية إلى البصرة على مدخل الخليج الفارسى . وبذلك هيىء لألمانيا إمكان تحويل جانب كبير من تجارة الشرق عن طريق قناة السويس إلى الطريق الجديدة .

وأخذ الألمان فى تنفيذ مشروعهم . ففى سنة ١٩٠٣ استطاعت المانيا أن تأخذ امتياز سكة حديد بغداد . وكان الألمان يرون فى ذلك

الوقت أنه « يمكن الحاق الضرر الجسيم بانجلترا فى نقطة واحدة هى مصر، وإن فقدان انجلترا لمصر ليس معناه انتهاء اشرافها على قناة السويس والطريق الى الهند ، ولكن معناه أيضا ضياع ممتلكاتها فى أواسط وشرق افريقية » . أعتبر الألمان قناة السويس شريانا حيويا من شرايين الأمبراطورية ، فأى عطب يلحق به يصيب انجلترا بخسارة جسيمة .

وعلى أى حال لم تلحظ الحكومة البريطانية ذلك الخطر الجديد من أول الأمر بل وساهمت فى تمويل المشروع الألمانى ، ولكنها حين تنبهت لخطر المشروع أسرعت بالسيطرة على الخليج الفارسى ، وعقدت حلفا مع روسيا لتشل حركة الألمان والأتراك معا . ثم قامت الحرب العالمية الكبرى الأولى ، فلم يكمل تنفيذ المشروع كما كان يبغى الألمان، وظلت طريق قناة السويس بغير منافس، اذ أنه بعد انتهاء هذه الحرب سيطرت انجلترا على العراق سيطرة كاملة من الناحية السياسية لمدة ثم عقدت معه معاهدة تحالف تضمن عدم انضمامه الى جانب أعدائها . ومع ذلك فلم تعمل انجلترا على احياء طريق الخليج الفارسى — العراق — البحر الأبيض بحيث ينافس طريق قناة السويس .

وقبل قيام الحرب الكبرى الأولى ، قامت حربان : الحرب الأولى بين روسيا واليابان ، وكانت انجلترا صديقة لليابان وحليفة لها ، ويهمها بطبيعة الحال ألا تخرج الروسيا من هذه الحرب منتصرة .

وكان على انجلترا كما تنص اتفاقية سنة ١٨٨٨ أن توافق على مرور الأسطول الروسى فى القناة الى الشرق الأقصى ، وترددت الحكومة الانجليزية فى أول الأمر ، ولكنها لم تحاول منعه من المرور ، فمر ليلقى حتفه فى المياه اليابانيه .

وفى المرة الثانية كانت الحرب بين الدولة العثمانية وايطاليا فى سنة ١٩١١ ، بسبب مسألة طرابلس التى كانت ايطاليا ترمى الى الاستيلاء عليها ، والتى كانت جزءا من ممتلكات الدولة العثمانية .

وطرابلس مجاورة لمصر من الناحية الغربية ، ومصر من ناحية القانون الدولى لازالت تحت السيادة العثمانية ، ويحق لايطاليا أن تهاجمها وتعتدى على قناة السويس مادامت فى حالة حرب مع الدولة العثمانية ، كما هاجمت جزر الدوديكانيز التابعة للدولة العثمانية أيضا .

كان من الممكن حدوث هذا ، لو لم تقف انجلترا فى مصر موقف الحياد التام بين المتحاربين . والواقع أن انجلترا كانت قد وافقت منذ صيف سنة ١٨٧٨ على ألا تثير معارضة إذا ذهب الايطاليون إلى طرابلس . قبلت انجلترا هذه الفكرة حين قررت احتلال قبرص . ولذلك طلبت انجلترا من الحكومة المصرية ألا تساعد فريقا من المتحاربين على الفريق الآخر ، بالرغم من أن الرأى العام المصرى كان يود لو استطاع مساعدة

الطرابلسيين فى محنتهم الشديدة . وفعلا تم لانجلترا ما أرادت ، ولذا حين طلبت الحكومة العثمانية ، بعد أن فرض الأيطاليون بالقوة الحصار البحرى عليها ، مرور الجنود العثمانية فى مصر لم توافق انجلترا . وكذلك لما طلبت الحكومة العثمانية من حكومة مصر إرسال فرقة من جيشها لمساعدة الأتراك فى طرابلس ، احتج المعتمد البريطانى هربرت كتشنر على ذلك ، وبين أنه إذا أرسلت مصر جزءا من جيشها إلى طرابلس ، فستجد انجلترا نفسها حينئذ مضطرة إلى زيادة عدد جنودها فى مصر الأمر الذى لا تقبله تركيا راضية . وذكر كتشنر الدولة العثمانية أنها كانت لا توافق أبدا على تعزيز انجلترا لجيوشها فى مصر .

وعلى ذلك مرت الحرب الطرابلسية دون أن تقوم إيطاليا باعتداء على مصر أو القناة .

وقبل قيام الحرب الطرابلسية أثارت شركة قناة السويس فى سنة ١٩٠٩ موضوع مد الامتياز الممنوح لشركة القناة . ورأت الحكومة البريطانية من جانبها ألا تتدخل فى هذا الموضوع ، ولذا حين أثيرت هذه المسألة فى البرلمان الانجليزى فى نوفمبر سنة ١٩٠٩ لم يرد جراى وزير الخارجية البريطانية

أن يدلى برأى فى الموضـوع ، واقتصر على أن قال إن الأمر معروض على مصر لأبداء رأيها فيه . ولـكن يظهر أن المعتمد البريطانى فى مصر سير إلدن جورست كان أكثر حماسة من حكومته لمد الامتياز فلقد اعتقد أن مد الامتياز يهم حاضر المصريين ومستقبلهم ، ولـكن حكومته لم تشجعه على تأييد ذلك المشروع تأييدا عمليـا ، وعرض المشروع على مصر فى ٩ فبراير سنة ١٩١٠ فرفضته .

فلم تتخذ الحكومة البريطانية موقفا معينا ، بل بالعكس فانها لم تحزن لرفض مصر له . إذ لمـا أثير ذلك الموضوع فى مجلس العموم البريطانى ، ذكر بعض النواب الانجليز أن مستقبل القنـاة يهم انجلترا كما يهم مصر ، وسأل بعض النواب الآخرين عن التدابير التى اتخذتها الحكومة البريطانية لحماية مصالح البريطانيين المالية والتجارية فى قناة السويس بعد أن رفضت مصر مشروع المـد ، أجاب لورد جراى بأن هـــذا أمر يتعلق بالحكومة المصرية وبشركة القناة . وأن بريطانيا لا يجب أن تؤيد المد قبل أن تستشير مصالحها الخاصة ، فيجب أن تعرف أولا رأى الأعضـاء الانجليز فى مجلس إدارة الشركة ، وتعرف رأى الخزانة البريطانيه ورأى وزارة التجارة .

ويظهر أن أصحاب السفن فى بريطانيـا لم يكونوا يهتمون كثيرا بمسألة مدالامتياز الممنوح لشركةالقناة . وكذلك الحكومةالبريطانية.

وحين قامت الحرب الكبرى الأولى ، وانضمت الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا والدول الوسطى الأوربية ، أعلنت الحكومة البريطانية فى أواخر سنة ١٩١٤ زوال السيادة التركية وقيام الحماية البريطانية ، وأصبح بذلك إشرافها تاما على القناة بالرغم من أن هذا الأعلان جاء من جانب واحد ولم توافق عليه بطبيعة الحال تركيا ولا أصدقاؤها ، ولا مصر .

وراعت انجلترا مصالح البريطانيين هم وحلفاؤهم قبل كل شيء ، ولم يعد لمعاهدة سنة ١٨٨٨ خلال أزمة الحرب الكبرى الأولى وجود حقيقى ، فلم ينفذ من قراراتها إلا ما كان فى صالح الحلفاء ، فلم تراع انجلترا فيها حرية المرور ، وقبضت على السفن المعادية فى مياهها بحجة أن هذه السفن تنوى القيام بأعمال عدوانية فى القناة أو تعمل على عرقلة حرية الملاحة فيها .

وقررت الحكومة البريطانية كذلك اتخاذ القناة خط دفاع من الناحية الشرقية ، فتحولت بذلك القناة إلى منطقة عسكرية وموضع عمليات حربية ، ومنع مرور السفن المعادية فيها ، ووضع نظام خاص للقناة يكفل مصالح الحلفاء . قسمت القناة إلى ثلاثة أجزاء لتنظيم الدفاع عنها ، وجعل مركز القوات المدافعة فى الاسماعيلية ، ووضعت فى القناة سفن حربية بريطانية وفرنسية لتساهم فى الدفاع ، ووضعت

شركة القناة ما لديها من سفن ومعدات وأدوات ومهندسين وعمال فى خدمة الدفاع . وعاونت الحكومة المصرية بكل ما تستطيع من قوة وموارد ، وقامت باتخاذ الاحتياطات لمنع أى تلف يلحق بالقناة وقامت قوات الهجانة بحراسة شواطىء القناة .

ولقد قام الاتراك والألمان بقيادة جمال باشا بمهاجمة القناة ، ونشبت بالفعل معارك بينهم وبين الانجليز والفرنسيين انتهت بانهزام الأتراك وانسحابهم من منطقة القناة . وكان يظن أن الأتراك سيعودون إلى الهجوم على القناة ، إذا خف الضغط عليهم ، بعد أن فشل الحلفاء فشلا تاما فى الاستيلاء على الدردنيل ، على أن الأترك لم يقوموا بذلك الهجوم ، ومع ذلك ظلت القناة مركز العمليات الحربية فى شرقى مصر ، وظلت كذلك إلى أن عين الجنرال اللنبى فى يونيو سنة ١٩١٧ وتقدم الانجليز إلى العريش وقاموا هم بالهجوم ، وطهروا شبه جزيرة سينا ، فحينئذ انتهى الخطر التركى على القناة .

وحين انتهت الحرب نصت مادة ١٥٢ فى معاهدة فرساى على تحويل سلطة الأتراك فى حماية القناة إلى انجلترا ، وأكدت نصوص معاهدة سنة ١٨٨٨ ، وعادت إلى السريان من جديد .

خرجت بريطانيا من هذه الحرب قوية المركز مهيبة الجانب فى الشرق الأدنى جميعه ، فلقد سيطرت على كل المناطق المشرفة

على القناة والمحيطة بها ، واعترفت بحمايتها على مصر الدول المنتصرة والدول المنهزمة على السواء ، وانتدبت لفلسطين ، وشرق الأردن .

وفى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أعلنت انجلترا من جانبها انتهاء الحماية البريطانية على مصر ، واعترفت باستقلال مصر مقيدا بالتحفظات الأربعة . ويهمنا فى هذا المكان التحفظ الخاص بالمواصلات البريطانية ، وكانت الحكومة الانجليزية على اختلاف ألوانها ترى أن القناة هى الحلقة المهمة فى هذه المواصلات الامبراطورية ، فكأن انجلترا فى هذا التحفظ قد احتفظت لنفسها بحق حماية قناة السويس وحرية المرور فيها ، والدفاع عنها ، إذا قام عليها اعتداء من أية ناحية ، على أنه يجب ألا ننسى هنا أن انجلترا كانت تربط مسألة القناة دائما بمسألة مصر ، ففى ذلك الوقت كانت انجلترا تعتقد أن مصر كلها بما فيها قناة السويس حلقة فى خطوط المواصلات الامبراطورية يجب على انجلترا حمايتها والدفاع عنها ضد كل اعتداء . ولذلك احتفظت لنفسها بحق الدفاع عن مصر .

وعلى هذا الأساس بررت انجلترا بقاء الاحتلال فى كل جهات مصر التى تراها لازمة للدفاع ولحماية المواصلات البريطانية بين الشرق والغرب .

ولذا كان تاريخ مصر السياسى من بعد سنة ١٩٢٢ هو تاريخ جهاد مصر للتخلص من القيود التى فرضها تصريح ٢٨ فبراير ، الواحد تلو الآخر .

فمصر ظلت متمسكة بفكرتها ومطلبها العادل ، وهو وجوب جلاء الانجليز عن كل أراضى مصر . وانجلترا من ناحيتها متمسكة بما تراه حقوقا لها ، ومنها الحق الذى تدعيه لنفسها من ضمان حرية مرور سفنها التجارية والحربية فى كل أوقات السلم والحرب لحماية مصالحها فى الشرقين الأوسط والأقصى . ولم تكن على استعداد لتترك حراسة هذه الطريق التى تعتبرها حيوية لها لغيرها .

وظل تصريح ٢٨ فبراير مدة هو الذى يحدد علاقات بريطانيا بمصر بالرغم من أن الجانب المصرى لم يعترف به . وجرت مفاوضات فى العهود المختلفة للوصول إلى حل للمسألة المصرية يرضى الطرفين .

وكانت أهم هذه المحادثات أو المفاوضات ماقامت بين سعد زغلول باشا ومستر رمزى مكدونالد ، فاقترح الجانب المصرى فيما يختص بالموضوع الذى نبحثه أن تتنازل انجلترا عن حماية قناة السويس لعصبة الأمم وأعلن رئيس الوزارة البريطانية أنه لايستطيع قبول هذه الفكرة ، وأكد أهمية قناة السويس للمواصلات البريطانية الامبراطورية ، وذكر أنه لاتستطيع حكومة بريطانية إعطاء هذا الحق لغيرها

حتى ولو كان حليفا لها . ويظهر أن انجلترا وإن كانت قد اشتركت في بناء نظام عصبة الأمم إلا أنها لم تكن تؤمن تماما بقدرتها على حماية مصالحها .

وفي المفاوضات التي جرت بين سير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية وثروت باشا رئيس مجلس الوزراء في سنة ١٩٢٧ وانتهت إلى وضع مشروع معاهدة ، لم تذكر مسألة القناة كمسالة منفصلة عن المسألة المصرية . وإنما ذكرت خطوط المواصلات البريطانية كأنها تشمل الأراضي المصرية جميعا . فيذكر ذلك المشروع « يسمح جلالة ملك مصر لجلالة ملك بريطانيا ضمانا لحماية خطوط المواصلات الامبراطورية البريطانية ، وانتظارا لعقد اتفاقية في تاريخ قريب ، بأن تكون له القوات اللازمة لذلك الغرض ، ووجود هذه القوات ليس معناه احتلالا ولا يمس حقوق سيادة مصر . — وبعد مرور عشر سنوات ينظر الطرفان المتعاقدان في ضوء تجاربهما مسألة الأماكن التي توضع فيها هذه القوات ، فاذا لم يصلا إلى اتفاق يعرض الأمر على عصبة الأمم ، فان حكم مجلس عصبة الأمم في غير صالح مصر ، يعاد النظر فيه بناء على طلب الحكومة المصرية بعد انقضاء خمس سنوات من قرار العصبة . »

وفى الملحقات المتصلة بذلك المشروع تحرم الحكومة المصرية الطيران الأجنبي على منطقة القناة ، ولا ينطبق هذا التحريم بطبيعة الحال على بريطانيا .

ورجع ثروت باشا الى مصر ومعه « الحد الاقصى لما تستطيع الحكومة البريطانية أن توافق عليه » ، فرفضت مصر ذلك المشروع .

وحين ذهب محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء الى لندن فى سنة ١٩٢٩ لغرض تعديل نظام الامتيازات ولقبول مصر فى عصبة الامم ، قامت محادثات بينه وبين الانجليز تطورت الى مفاوضات . ولم يتردد رئيس الوزارة المصرية فى انتهاز هذه الفرصة لوضع أساس لتسوية بين انجلترا ومصر . وبدأت المناقشة بينه وبين وزير الخارجية البريطانية فى ذلك الوقت ، مستر آرثر هندرسون فى المسائل الحربية التى فشل من أجلها مشروع سنة ١٩٢٧ .

ووضع لذلك نص يختص بمنطقة القناة هو « يسمح صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة ملك بريطانيا تسهيلا وضمانا لحماية خطوط مواصلات الامبراطورية البريطانية بأن يضع فى المنطقة شرقى التل الكبير القوات اللازمة لهذا الغرض » ، وهذا تقدم على مادة ٧ من مشروع ثروت باشا أو ستن تشمبرلن (نوفمبر ١٩٢٧) . فلقد ترك ذلك المشروع لبريطانيا حق وضع قواتها فى القاهرة أو الاسكندرية أو أى

مكان تختاره ، وذلك فى السنوات العشر الاولى التالية لتنفيذ المعاهدة وبعد مرور العشر سنوات يثار موضوع تحديد أمكنة القوات البريطانية ويعرض الأمر على عصبة الامم إذا لم يستطع الطرفان الوصول الى اتفاق .

ولذا ففكرة هندرسون (فى مشروع معاهدة هندرسون — محمد محمود باشا) هى تحديد أمكنة القوات البريطانية بمنطقة قريبة من القناة ، وبعيدة فى نفس الوقت عن القاهرة والاسكندرية أى بعيدة عن أنظار الشعب المصرى . وبذلك أنتهت الفكرة القديمة التى تمسكت بها بريطانيا مدة بأن مصر كلها حلقة فى سلسلة المواصلات البريطانية الى الهند والشرق الاقصى .

وأكدت الفكرة الجديدة التى تقول بأن الغرض من بقاء القوات البريطانية فى مصر انما هو حماية قناة السويس . كما حددت أماكن هذه القوات لا كما تختار الحكومة البريطانية ، ولكن فى أماكن خاصة تتفق عليها الدولتان .

ولذلك نص فى مشروع هذه المعاهدة على ما يأتى : « لضمان حماية قناة السويس كوسيلة أساسية للمواصلات بين أجزاء الأمبراطورية البريطانية ، يسمح جلالة ملك مصر لجلالة ملك انجلترا بأن يضع فى الأراضى المصرية فى جهات اتفق عليها إلى شرقى خط ٣٢

شرقا القوات التى يراها جلالة ملك بريطانيا لازمة لهذا الغرض، ووجود هذه القوات لايعنى احتلالا ولايمس حقوق مصر فى السيادة » .

ففى هذا المشروع (مشروع ١٣ أغسطس سنة ١٩٢٩) أكدت انجلترا رسميا أهمية قناة السويس لمواصلاتها الامبراطورية ، وأعطت لنفسها حق الدفاع عنها ، ولذا قررت أن تعسكر جنودها فى منطقتها . ولقد أعلن مستر هندرسون فى خطاب له فى البرلمان الانجليزى فى ٢٣ ديسمبر ١٩٢٩ أن هذه المفاوضات هى امتداد لمفاوضات سنة ١٩٢٧ ، واشترط مستر هندرسون أن يعرض ذلك المشروع على الشعب المصرى ووافق محمد محمود باشا على ذلك .

ثم جاءت وزارة الوفد إلى الحكم فى أول يناير سنة ١٩٣٠ ، لتستمر فى المفاوضات مع وزارة العمال ، ووصل النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء ، ومعه وزير خارجيته واصف غالى باشا إلى لندن فى ٢٦ مارس سنة ١٩٣٠ فى جو صفاء وود بين الحكومتين المصرية والبريطانية وبدأت المفاوضات فى ٣١ مارس .

وتناقش الطرفان طويلا فى مسألة الدفاع عن قناة السويس . واقترح الجانب المصرى وضع كل القوات البريطانية على الحافة الشرقية للقناة فى بور فؤاد أو القنطرة . ولم يقبل المفاوضون الانجليز وعلى رأسهم هندرسون ذلك الاقتراح .

ثم وافق الجانب المصرى على تركيز القوات الانجليزية بقرب الاسماعيلية ، وتقصير أجل بقائها هناك من خمسة وعشرين عاما إلى عشرين عاما ، ولقد استمرت المفاوضات إلى ٥ مايو ، وكاد يصل الطرفان إلى مشروع اتفاق ومعه ملحقات ، ولكن هذا المشروع فشل نهائيا بسبب الاختلاف على مسألة السودان .

اشترط مشروع هذه الاتفاقية إنشاء تحالف بين الطرفين « تأكيدا لصداقتهما وتفاهمهما الودى وعلاقتهما الطيبة » . وفيما يختص بموضوع القناة نصت الماده التاسعة من هذا المشروع على ما يلى « نظرا لأن قناة السويس التى هى جزء لا يتجزأ من مصر ، هى طريق عالمية ، ووسيلة مهمة للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية فإلى الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى مركز يستطيع فيه بموارده حماية حرية وسلامة الملاحة فى القناة ، فان جلالة ملك مصر يسمح لجلالة ملك بريطانيا بأن يضع قريبا من الاسماعيلية فى المنطقة المحددة بالمذكرة الملحقة قوات لا يزيد عددها عن العدد المتفق عليه ، وهدفها هو التعاون مع القوات المصرية فى حماية القناة . ولنفس الغرض ينقل مركز القوات الجوية الملكية البريطانية من أبو قير إلى بور فؤاد . ووجود هذه القوات لا يعنى احتلالا ولا يمس حقوق مصر فى السيادة » .

« ومن المفهوم أنه فى نهاية مدة العشرين سنة المبينة فى مادة ١٤ ، إذا حدث خلاف بين الطرفين المتعاقدين على مسألة عدم لزوم بقاء القوات البريطانية ، لأن الجيش المصرى أصبح فى حالة تمكنه بموارده من حماية حرية الملاحة فى القناة ، فيعرض هذا الخلاف على عصبة الأمم »

« ومع ذلك فبعد انتهاء عشر سنوات من تنفيذ المعاهدة يصح أن تبدأ بموافقتهما المفاوضات لأجراء أى تعديل (فى المعاهدة) » .

يلاحظ فى هذا المشروع أن انجلترا اعترفت لأول مرة رسميا بأن القناة جزء لا يتجزأ من مصر وأعترفت بأنها طريق عالمية ، وأنها وسيلة مهمة للمواصلات البريطانية بين أجزاء الامبراطورية ، كما اعترفت بأن الجيش المصرى له الحق الأول فى الدفاع عن القناة ، ولكن نظرا لحالته الراهنة فتتعاون معه القوات البريطانية،وحددت أماكنها فى الاسماعيلية وهذا بلاشك تقدم على مشروع سنة ١٩٢٨ من هذه الناحية

ولقد انقطعت المفاوضات بين وزارة العمال ووزارة الوفد فى ٥ مايو . وظلت العلاقة بين الدولتين علاقة الضعيف بالقوى . وكانت الحكومة البريطانية مستعدة لأن تعيد الكرة فى استعمال القوة كلما تحدى المصريون السياسة البريطانية . وكان وجود جيش الاحتلال رمزا لاستذلال المصريين وقمعهم ، فكانت العلاقات بين الفريقين

بصفة عامة علاقة عداء ، والجو بينهما مسموما .

استخدمت بريطانيا القوة فى مارس سنة ١٩١٩ لقمع الثورة، ولجأت إلى استخدام القوة والتهديد عقب مقتل السر لى ستاك فى ١٩٢٤، فأرسلت إلى مصر بقوات برية وبحرية جديدة وفرضت شروطا عنيفة، وفى ٣٠ مايو سنة ١٩٢٧ أرسلت من مالطه إلى مصر ثلاث بوارج حربية لتأييد رأى انجلترا فى مسائل خاصة بتنظيم الجيش المصرى وبعد ذلك بسنة تقريبا ضغطت انجلترا على حكومة القاهرة . وجاءت خمس سفن حربية بريطانية فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٨ لتأييد الانذار النهائى للحكومة البريطانية ، ولما قامت بعض الاضطرابات فى يوليه سنة ١٩٣٠ أرسلت انجلترا سفنا حربية إلى الاسكندرية وبور سعيد والسويس . ثم جاءت سنة ١٩٣٥ وأذن الله لذلك الجو أن يتغير

---

٧ ـ موقف انجلترا ازاء القناة

من بعد ١٩٣٥

تغير الجو السياسى الذى اعتادته انجلترا طوال الخمسة عشر عاما التى تلت الحرب الكبرى الأولى .

فالظروف الدولية لم تعد مواتية لانجلترا كما كانت فى القديم ، وهددت انجلترا فى قوتها البحرية وفى مركزها فى البحر الأبيض المتوسط . فظهرت قوة إيطاليا الموسولينية جارفة ، وأيدتها المانيا الهتلرية ، وقبعت الروسيا فى دورها تنظم شئونها الداخلية وتنتظر الفرصة لتنال من الرأسمالية الأوربية

وأخذت النظم الدولية التى كانت انجلترا قد ركنت اليها بعض الشىء فى الانهيار ، فعصبة الأمم لم يعد لها احترام كبير بعدأن نفضت الولايات المتحدة الامريكية يديها منها ومن الأمور الأوربية ، ونمت قوة اليابان فى شرقى آسيا ، وهددت تفوق انجلترا ونفوذها فى الصين وفى جنوب شرقى آسيا ، وأصبحت الهند فى ثورة دائمة على الحكم البريطانى مطالبة بالاستقلال . ونادت الشعوب المهضومة بحقها فى تقرير مصيرها وثابرت فى كفاحها ، فانتهى عهد التهديد باستخدام

القوة بالنسبة لانجلترا ووجدت أن مصلحتها تقتضى النظر إلى مصالح الشعوب بجانب الاهتمام بالمصالح الانجليزية . وكانت انجلترا قبل ذلك تنظر إلى مصالحها وحدها وتضعها فوق كل اعتبار .

و أهم العوامل التى كان لها الأثر الأكبر فى توجيه سياسة انجلترا نحو مصر ـ موقف إيطاليا الفاشستية من أثيوبيا . فتبينت كل من انجلترا ومصر ضرورة الوصول إلى تسوية الأمور المتنازع عليها بينهما ووضع علاقاتهما على أساس جديد .

أما من حيث مصر فلقد تركت الأزمة الحبشية فيها أثرا بليغا ، فلقد كانت ميول مصر وعواطفها إلى جانب الأحباش الذى كانوا يناضلون عن حريتهم . وكان على مصر أن تقرر موقفها فى هذا النزاع المحتوم بين جارتيها ، فايطاليا جارة لمصر من الناحية الغربية ، والحبشة جارتها من ناحية السودان ، والطريق التى تصل بين الجارتين تمر فى أراضى مصر ، وهى قناة السويس .

وجدت مصر نفسها فى مركز محفوف بالخطر ، من ناحية حدودها الغربية ومن ناحية الحدود الجنوبية الشرقية . وزاد الموقف ارتباكا أن موقف مصر بالنسبة لبريطانيا كان غير واضح وغير محدود .

فالموقف الدولى الجديد ، والخطر المحدق بحدود مصر ، بعث

موضوع العلاقات المصرية البريطانية من جديد . وازداد الخطر على مصر وعلى مركز بريطانيا فى الشرق الأدنى ، بعد تفكير عصبة الأمم فى فرض عقوبات على إيطاليا .

ولم تقف إيطاليا جامدة ، ولم تقتصر مساعيها على تنمية نفوذها وقوتها فى أثيوبيا ، بل طلبت أن يعمل لمركزها فى البحر الأبيض ومصر وقناة السويس حساب آخر . فلقد عززت حامياتها فى ليبيا ، ووصل الأسطول الايطالى فى القوة إلى مركز مساو للأسطول البريطانى فى البحر الأبيض المتوسط ، إذا وصلت حمولته إلى ٣٥ ٪ من مجموع حمولة الأسطول البريطانى كله . وكان الأسطول الايطالى أحدث فى نشأته ، تعزره قوة جوية تجعل مركز الأسطول البريطانى وقواعده فى مالطة والاسكندرية والقناة فى خطر شديد ، إذا قامت حرب بين بريطانيا . وكانت هذه الحرب محتملة الوقوع . لاسيما وأن انجلترا لم تكن واثقة تماما من تأييد فرنسا البحرى لها إذا تحرجت الامور بينها وبين ايطاليا ، وتخشى فى نفس الوقت أن تنتهز اليابان هذه الفرصة لتسطو على ممتلكات انجلترا فى الشرق الأقصى ، وتقضى على ما لانجلترا من نفوذ فى هذا الجزء من العالم .

ولقد كان اتجاه الرأى العام المصرى مساعدا للحكومة

المصرية فى مسايرتها لسياسة انجلترا بأزاء إيطاليا . فلقد كانت مصر الدولة الوحيدة خارج عصبة الأمم التى عملت على تنفيذ العقوبات التى فرضتها عصبة الأمم على إيطاليا . وكان احتجاج إيطاليا الشديد على تنفيذ مصر لهذه العقوبات، من العوامل التى عادت فأشعرت مصر بالخطر الايطالى الداهم ، لاسيما وأنه اقترح فى بعض الأوساط السياسية أن يكون ضمن العقوبات إغلاق السويس فى وجه السفن والمعدات الايطالية .

وكان الايطاليون مستعدين لاعتداء جديد إذا تحدت دولة مركزهم الجديد فى شرق إفريقية ، ورأى المصريون أنه أفضل لهم أن يصلو إلى اتفاق مع انجلترا ، هذا خير لهم من الوقوع فريسة لغزو إيطالى محتمل الوقوع .

وشعرت انجلترا من ناحيتها ، بالرغم من وجود قوات الاحتلال بضعف مركزها فى مصر ، فمركزها كان قائما على القوة والتهديد باستخدام القوة ، هذا فى الوقت الذى كانت فيه انجلترا ، برلمانها وصحفها ، وحكومتها فى الظاهر ، تعيب على إيطاليا الالتجاء إلى القوة كوسيلة لفض منازعاتها مع الشعوب الأخرى ولقمع حرياتها.

وكانت الدعاية الايطالية ضد انجلترا قائمة على قدم وساق تحض مصر على التقرب من إيطاليا ، وتندد بسياسة انجلترا الامبراطورية فى مصر وتطالب بنصيب فى إدارة شركة قناة السويس . وظنت إيطاليا أن مطلبها الأخير ليس فيه إساءة للمصرين وإنما فيه كيد لفرنسا التى كان

لها نصيب الأسد فى إدارة القناة ، فكانت إيطاليا تخشى دائما أن تغلق القناة فى وجه سفنها وفى طريق مواصلاتها الامبراطورية ، وكما طالبت إيطاليا بنصيب فى إدارة القناة طالبت بتخفيض الرسوم التى تفرضها الشركة على حركة المرور فى القناة .

فالأزمة البريطانية الايطالية فى خريف سنة ١٩٣٥ وجدت انجلترا لاتزال لها الحرية المطلقة فى استخدام الموانى والأراضى المصرية بما فيها القناة بحريا وبريا وجويا . ولقد أثار تركيز القوات البريطانية فى مصر لدى المصريين الفكرة القائلة بأن انجلترا قد حولت مصر إلى معسكر معاد لأيطاليا . وهذا من شأنه أن يبرر اعتداء الدول المعادية للانجليز على مصر .

ولذا فالأزمة الايطالية الحبشية أثارت مسألة إعادة النظر فى العلاقات المصرية البريطانية التى ظلت متوترة منذ صيف سنة ١٨٨٢ . ووجدت انجلترا نفسها مضطرة إلى تعزيز قواتها فى مصر لمقابلة الخطر الايطالى .

ولكن الشعب المصرى لم يكن يرضى عن ذلك الموقف الجديد ، فالسكوت على ذلك قد يؤدى إلى سابقة خطيرة يستند عليها الانجليز فى المستقبل . وقد يؤدى فى نفس الوقت إلى اعتداء إيطاليا على مصر ، ثم فيه مافيه من استهتار الانجليز بالشعور الوطنى فى البلاد ، لاسيما بعد أن أعلن مستر رنسيمان فى خطاب انتخابى له فى ١٨ أكتوبر سنة

١٩٣٥ أن انجلترا قد جعلت قاعدتها البحرية المهمة فى الأسكندرية بدلا من مالطة .

ظهرت الحاجة فى مصر لتوضيح علاقة البلاد بانجلترا ، ظهر فى الخطب التى ألقاها زعماء الأحزاب المختلفة فى البلاد أن مركز انجلترا فى مصر سيجلب على مصر ضررا وبيلا ، دون أن تستفيد منه البلاد أقل فائدة . وطالب الرأى العام بتكوين جبهة متحدة . واضطرت انجلترا فى الواقع أن تبين سياستها نحو مصر . وفى خطابين ألقاهما سير سميول هور فى ٩ نوفمبر ، و٥ ديسمبر سنة ١٩٣٥ أعلن فيهما أن انجلترا لم تسع إلى استغلال الموقف الحاضر لخدمة مصالحها على حساب المصالح المصرية ، وأن بريطانيا تعطف على الأمانى المصرية .

ولكن الخطابين لم يجدا قبولا فى مصر لموقف الحكومة الانجليزية بأزاء دستور سنة ١٩٢٣ بأنه « غير مناسب » ، ولاعلان سميول هور بأن الوقت لم يحن بعد للمفاوضات الفعلية لتحديد علاقة انجلترا بمصر .

فثارت فى مصر احتجاجات عنيفة ، لأن معنى التصريح البريطانى أولا أن انجلترا لازالت مصرة على التدخل فى الأمور الداخلية للبلاد ، وثانيا أن مسألة حيوية لمصر ، هى مسألة حياة أو موت لها تضعها انجلترا فى المرتبة الثانية بعد العلاقات الايطالية الانجليزية .

وتذكر المصريون رفض انجلترا لمناقشة المسألة المصرية مع وفد مصر في سنة ١٩١٩ .

ولكن في سنة ١٩١٩ كان مركز انجلترا أقوى بكثير من مركزها في سنة ١٩٣٥ . فلقد خرجت انجلترا من الحرب العالمية الأولى منتصرة تعنو لها الوجوه ، بينما في سنة ١٩٣٥ كانت انجلترا مهددة بحرب لا تعرف منتهاها .

وعلى أي حال ، دعا موقف انجلترا هذا إلى تآلف الجهود في مصر وتكوين جبهة متحدة . عند ذلك ، بينت انجلترا أنها لا تمانع في رجوع دستور سنة ١٩٢٣ ، وعاد الدستور ، وجاءت حكومة الوفد . وكانت الحكومة المصرية الجديدة تريد أن تقيد بريطانيا بما وصل إليه اتفاق سنه ١٩٣٠ ، وخاصة الاتفاق على المسائل الحربية ، وأن تتركز المفاوضات الجديدة . في المسائل التي اختلفت عليها ، وهي مسألة السودان .

ولكن مستر إيدن وزير الخارجية البريطانية الجديد عندما وافق على فتح باب المفاوضات ، صمم . على أن تنظر المسائل الحربية من جديد ، هذه المسائل التي كان قد أتفق عليها ، فجاء هذا التصميم من الجانب الانجليزي صدمة جديدة لمصر ، ولقد برر الانجليز ذلك الموقف على أساس أن مشروع سنة ١٩٣٠ لم تصبح له قوة المعاهدة .

وأن الموقف الاستراتيجى العالمى فى سنة ١٩٣٦ قد تغير كثيرا عن الموقف فى سنة ١٩٣٠ ، فالايطاليون يهددون ليبيا والقناة ، وعززت قواتهم فى غربى مصر فى ليبيا ، وعلى جانب حدود مصر والسودان من ناحية الحبشة . وهذا الموقف الجديد لم يكن يتكهن به الساسة الانجليز أو المصريون فى سنة ١٩٣٠ .

ولكن الصدمة الكبرى كانت عندما قدم سير مايلزلامبسون المعتمد البريطانى فى مصر موافقة مستر إيدن على فتح باب المفاوضات، إذ بين المعتمد البريطانى بأنه إذا فشلت المفاوضات هذه المرة ، فان بريطانيا ستعيد النظر فى موقفها بأزاء مصر . فكان هذا تهديدا صريحا لمصر . وكان المصريون يؤملون قبل وصول ذلك التهديد بأنه إذا فرض ولم تصل المفاوضات إلى نتيجة ، فتعود الحالة فى مصر إلى ما كانت عليه قبل الدخول فى المفاوضات .

وعلى أى حال وافق الطرفان على بدأ المفاوضات ، وضمت انجلترا إلى جانب معتمدها فى مصر الفنيين من كبار رجال الحرب والبحرية والطيران وتكون الجانب المصرى من زعماء مصر جميعا .

وبدأت المفاوضات فى جو من التشاؤم ، ولكنها نجحت والفضل فى ذلك يرجع إلى موسولينى بطريقة غير مباشرة ،

فلقد زادت مطامع إيطاليا، وزادت مطالبها فى البحر الأبيض المتوسط، فأثارت مخاوف المصريين والانجليز معا.

وعندما افتتحت المفاوضات بدىء بالأمور الحربية (وهى التى تهمنا فى هذه الدراسة لاتصالها بمسألة قناة السويس) واصطدمت آراء الفريقين، ولم يستطيعا الاتفاق فى أول الأمر، ورأى سير مايلز أن يسافر إلى لندن ليتصل بحكومته. وأنقذت هذه الزيارة الموقف حينذاك. ولقد بينت صحيفة «التيمز» فى ١٠ يونيو (بتلخيص) «أن السبب فى تعثر المفاوضات هو غلو الهيئات العسكرية البريطانية فى طلباتها، وأوضحت سخف الفكرة التى تقول بضرورة تنفيذ مطالب انجلترا كاملة، مائة فى المائة، ضد عواطف وشعور شعب ناهض اعترفت انجلترا ذاتها باستقلاله منذ أربعة عشر عاما، وأن أية معاهدة أريد نجاحها فيجب أن تعمل هذه المعاهدة على احترام شعور المصريين القومى، ويجب أن تقوم حرية التفاوض، لا على قوة الاملاء، وإنما على الثقة المتبادلة بين الجانبين، فلا تكون عن طريق إرغام الجانب الآخر المفاوض على التنازل عن حقوقه. وأن على الحكومة البريطانية ألا تصغى لآراء العسكريين فحسب، ولكنها تشاورهم وتراعى فى نفس الوقت أهمية المسائل السياسية بجانب الاعتبارات الحربية»

ولقد أيد هذا المقال وجهة نظر سير مايلز فى لندن ، وحين عاد ، بدأت المفاوضات من جديد ، وفى ٢٢ يوليه وصل الفريقات إلى اتفاق على المسائل العسكرية .

ويرى الكتاب الانجليز أن سبب غلو الهيئات العسكرية البريطانية فى مطالبها هو تغير وسائل الحرب ومداها ، فقاعدة مالطة أصبحت محاطة بقوات إيطاليا فى صقلية وليبيا ، وكذلك ضؤل مركز قاعدة عدن بجانب إفريقية الشرقية الأيطالية . فكان أن احتج العسكريون الانجليز على قصر مركز القوات التى كانت مشرفة على كل مصر ، على قناة السويس فقط .

فكان إذن على الجانبين المتفاوضين ، كما وجدا ، الاحتفاظ بقوات الانجليز فى مصر فى جهة غير ظاهرة ، حتى لا يقف وجودها فى سبيل نمو علاقات طيبة بين مصر وانجلترا . واتفق على أن يزاد عدد هذه القوات قليلا عن مشروع سنة ١٩٣٠ . (وكان الخبراء العسكريون الانجليز يريدون أن يزيد عددها كثيرا .) كذلك ووفق على أن تقصر هذه القوات فى وقت السلم على قناة السويس فقط . وجعلت مدة بقائها فى القناة عشرين عاما من وقت تنفيذ المعاهدة .

وعند انتهاء هذه المدة تستطيع الحكومة المصرية أن

تطلب إعادة النظر فى أمر بقاء القوات الانجليزية فى القناة ٠

ونظير المسائل الثلاث السابقة ، وافق الجانب المصرى على ثلاث مسائل ، وهى أن يكون جو مصر كلها مباحا للقوات البريطانية الجوية ، ويسمح للبحرية البريطانية باستخدام ميناء الاسكندرية لمدة ثمانى سنوات من إمضاء المعاهدة ٠ والمسألة الثالثة السماح للجيش البريطانى فى وقت الحرب باستخدام كل أراضى مصر ومياهها ومطاراتها ، وسهلت للقوات البريطانية كل وسائل التنقل بين أجزاء مصر . وذلك بأن أخذت الحكومة المصرية على عاتقها إنشاء وإصلاح طرق وسكك حديدية معينة ٠ كذلك أعطيت الحكومة البريطانية الحق فى إرسال بعثات من الضباط الانجليز (فى ثياب مدنية) إلى الصحراء الغربية لمسائل تكتيكية .

ولقد وضح مستر إيدن فى حديث له فى مجلس العموم البريطانى (٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦) السبب الذى دعا حكومة انجلترا إلى التنازل عن احتلال القاهرة والاسكندرية والاقتصار على منطقة قناة السويس ، هو أن قوات انجلترا أصبحت ميكانيكية، وبعد إنشاء الطرق المعبدة والسكك الحديدية التى تنص عليها

المعاهدة ، تستطيع الفرق الأنجليزية الأنتقال خلال مصر بسرعة عظيمة وقت الخطر ، ثم من ناحية ثانية سمح لقوات انجلترا الجوية بالطيران فى جو مصر جميعه ، وقت الحاجة ، وأعطيت لقوات مصر الجوية نفس الحقوق فى بريطانيا .

ولقد ظنت انجلترا أن رحيل الجنود الانجليز من القاهرة والإسكندرية بعد مرور ثمانى سنوات إلى منطقة القناة فيه ارضاء لشعور المصريين الذين كان يسوؤهم دائما أن يروا القوات البريطانية معسكرة فى عاصمتهم وفى أكبر ميناء لهم . وخيل لبعض الكتاب الانجليز أن وجود قوات أجنبية فى بلاد دولة أخرى لا يحمل معه فكرة عدم وجود المساواة بين الفريقين ، لا سيما بعد اتفاق الطرفين على ذلك .

وهذا هو نص الجزء الخاص بقناة السويس من هذه المعاهدة

مادة ٨ : « بما أن قناة السويس التى هى جزء لايتجزأ من مصر ، هى طريق عالمية للمواصلات ، ووسيلة للمواصلات أساسية بين الأجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية ، فانه إلى حين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان الساميان على أن الجيش المصرى أصبح فى موقف يستطيع فيه بموارده حماية القناة ، وحرية الملاحة فيها ، يخول صاحب الجلالة ملك مصر

لصاحب الجلالة ملك انجلترا وضع قواته فى الأراضى المصرية فى منطقة القناة ، فى المنطقة التى يحـدها الملحق لهـذه المعاهدة ، وذلك لضمان التعاون مع القوات المصرية فى الدفاع عن القناة . ووجود هذه القوات لا يكون له معنى الاحتلال ولا المساس بحقوق السيادة فى مصر » .

« ومن المفهوم أنه فى نهاية العشرين سنة المذكورة فى مادة ١٦ إذا لم يتفق الطرفان المتعاقدان الساميان على أن وجود القوات البريطانية أصبح غير ضرورى ، نظرا لأن الجيش المصرى أصبح قادرا بموارده على حماية القناة وسلامة الملاحة فيها ، فان هذا النزاع يعرض على مجلس عصبة الأمم ليحكم فيه على أساس مواد ميثاق العصبة المعمول به فى ذلك الوقت الذى أمضيت فيه هذه المعاهدة ، أو على شخص أو هيئة ليحكم فيه بالطريق التى يرتضيها الطرفان المتعاقدان الساميان » .

وملحق مادة ٨ حدد عدد القوات البريطانية المسلحة البرية بعشرة آلاف جندى والجوية بأربعمائة . وهذه الأعداد لا يدخل فيها المدنيون والكتاب والصناع والعمال .

وحددت الأماكن التى توضع فيها القوات البرية والجوية وما يلزمها من ثكنات وتسهيلات الاقامة ، وتقوم الحكومة المصرية

بانشاء الثكنات وتسهيلات الاقامة على حسابها الخاص، كما تقوم بانشاء وصيانة الطرق من الاسماعيلية إلى الاسكندرية، ومن الاسماعيلية إلى القاهرة، ومن بور سعيد إلى الاسماعيلية إلى السويس، ومن البحيرة المرة إلى طريق السويس القاهرة. ووضعت مقايسات خاصة لهذه الطرق وشروط لتعبيدها. كما وافقت الحكومة على تسهيل النقل بالسكة الحديدية لمقابلة الظروف الجديدة وحاجات جيش حديث. كما وافقت على عمل تسهيلات فى بور سعيد والسويس للمواد والعتاد الحربى اللازم للقوات البريطانية.

وأما المادة ١٦ فتنص على ما يأتى «وفى أى وقت بعد انتهاء عشرين سنة على تنفيذ هذه المعاهدة، يدخل الطرفان الساميان المتعاقدان، بناء على طلب أحدهما، فى مفاوضات لأعادة النظر فى شروط الاتفاق، وفى حالة عدم استطاعتهما الوصول الى اتفاق، يعرض الخلاف على مجلس عصبة الأمم للقرار فيه، طبقا لأحكام الميثاق الموجودة وقت إمضاء هذه المعاهدة أو إلى شخص أو هيئة يرتضيها الطرفان. ومن المفهوم أن أى تعديل لهذه المعاهدة يجب أن ينص على استمرار التحالف بين الطرفين الساميين المتعاقدين.

«ويجوز للطرفين بالاتفاق بينهما، الدخول فى مفاوضات

عقب انتهاء عشر سنوات من هذه المعاهدة للنظر فى تعديلها »
وأمضيت المعاهدة فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ فى دار وزارة الخارجية بلندن.

أمضى هذه المعاهدة من الجانب المصرى : مصطفى النحاس باشا ، أحمد ماهر باشا ، محمد محمود باشا ، اسماعيل صدقى باشا . عبد الفتاح يحيى باشا . واصف غالى باشا . عثمان محرم باشا . النقراشى باشا . حمدى سيف النصر باشا . حلمى عيسى باشا . حافظ عفيفى باشا .

ومن الجانب الانجليزى أنتونى إيدن ، رمزى مكدونالد جون سيمون . هاليفاكس ، ميلز لامبسون

وقبل إمضاء هذه المعاهدة ، كانت إيطاليا قد طالبت بمطالب فى القناة ، سبق أن ذكرت وهى ، أن تمثل إيطاليا فى شركة القناة ، وأن تخفض الرسوم ، وأن تؤكد دولية القناة . ولقد دخلت إنجلترا وإيطاليا فى مفاوضات لتسوية المسائل المعلقه بينهما والخاصة بالقناة ، ووصل الفريقان إلى اتفاق فى إبريل سنة ١٩٣٨ ، سجل فيه احترام الطرفين لمعاهدة سنة ١٨٨٨ . واعترفت الحكومة المصرية بهذه الاتفاقية بين الدولتين ، لأن هذه الاتفاقية تقوى مركز الدولة المصريه فى القناة .

وحين قامت الحرب الكبرى العالمية الثانية . اصطلت قناة السويس بنارها ، فبالرغم من أن البحر الأبيض المتوسط قد أغلق إلى حد كبير أمام الملاحة بين الشرق والغرب ، وخاصة

بعد استيلاء الألمان على بلاد اليونان وكريت وإمطارهم مالطة نارا حامية ، إلا أن القناة رأت جانبا لايستهان به من نشاط الألمان وحلفائهم . فهاجمها الألمان بطائراتهم ، وحاولوا إتلافها وتعطيل الملاحة فيها ، ولكنها لم تتعرض لغز برى أو بحرى كما تعرضت أجزاء مصر الغربية .

وعلى العموم فلقد انتهزت مصر هذه الفرصة لاثبات حقوقها عمليا فى القناة ، فقامت بحماية القناة ، والدفاع عنها من الناحية الجوية . ولكن انجلترا استفادت استفادة تامة هى وحلفاؤها بطبيعة الحال من معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وخاصة بعد أن اعتدى جويا على القناة . فأغلقت القناة أمام سفن الأعداء ، وحين سقطت باريس فى يد الألمان أشرف الانجليز على إدارة القناة .

* * *

وبعد انتهاء الحرب وجدت الحكومة المصرية أن المعاهدة استنفذت أغراضها ، وأنها أصبحت حجر عثرة فى سبيل السلام العالمى ، فميثاق الأمم المتحدة ، فيه ضمان لحقوق الشعوب المحبة للسلام ، وإن وجود القوات البريطانية فى منطقة القناة أصبح لامبرر له ، فمصر هى التى دافعت عن القناة من الناحية الجوية إبان حرب سنة ١٩٣٩ ، وكذلك أخذ الجيش المصرى فى النمو والقوة والتسلح ، وقطع فى

سبيل ذلك شوطا بعيدا . وإن وجود قوات أجنبيـــة فى بلاد دولة صديقة بغير رضاها أصبح لايتفق أبدا والمواثيق التى أعلنها الحلفاء فى أكثرمن موقف .

لقد اعترفت الحكومة البريطانية نفسها بضرورة تحديد العلاقات بين الدولتين من جديد وفقا للظروف العالمية التى جدت بعد الحرب ، وخاصة بعد أن اعترفت الحكومة البريطانية نفسها بأن مصر أبلت فى هذه الحرب ضد أعداء انجلترا بلاء حسنا ، إذ تعرضت أراضيها للغزو ووضعت جميع مرافقها ومواصلاتها وموانيها لخدمة الحلفاء .

قبلت الحكومة البريطانية بالفعل مبدأ الجلاء عن مصر وقناة السويس ، على أساس وضع العـــلاقات بين البلدين على أساس مطمئن للجانبين فى وقت السلم وحين نشوب الحرب أو التهديد بهـــا . وظهرت فكرة الدفاع المشترك .

وفى مشروع صدقى باشا ومستر أرنست بيفن وافقت بريطانيا على أن يتم الجلاء عن القاهرة والاسكندرية فى سنة ١٩٤٧ ، وعن قناة السويس فى سنة ١٩٤٩. ولقد قسمت الحكومة البريطانية مشروع الاتفاق إلى أجزاء، الجزء الأول خاص بمعاهدة جديدة ، والثانى خاص بالجلاء، والثالث بالسودان . ونبه مستر بيفن إلى أنه يصح التصديق على الجزأين الأولين فى حالة حدوث خـــلاف على الجزء الثالث ،

وعندئذ يترك هذا الجزء للوصول إلى تسوية له فيما بعد عن طريق المفاوضات أيضا . ولكن العقبة الكأداء فى نجاح المشروع لم تكن مسألة السودان فحسب ، بل أيضا مسألة الدفاع المشترك أو التعاون المتبادل .

لقد وجدت مصر فى ذلك الدفاع المشترك بالشكل الذى رسمته بريطانيا ارتباطا لا تجنى منه مصر سوى الغرم ، ويقيدها بقيود تضيق من حريتها . لقد بنت مصر آمالا كبيرة على وزارة العمال ، وظنت أن بلاءها فى الحرب العالمية الماضية ، وما تفوه به ساسة انجلترا وزعماؤها إبان الحرب من ضرورة احترام حقوق الشعوب فى الحياة والكرامة والاستقلال ، وما نعوه على الألمان من احتلال لبلاد الشعوب التى لا تدانيهم فى القوة . كل هذا أوجد عند كثير من المصريين بعض الأمل فى انتهاء عهد القوة والأرهاب والتهديد ، وبزوغ فجر عهد جديد فيه تحترم حقوق الشعوب ومطالبها العادلة ، وخاصة بعد إنشاء نظام هيئة الأمم المتحدة ووضع ميثاق له يتفق وكرامة الامم .

ولكن هذه الآمال لم تعمر طويلا بعد الحرب ، فلقد أظهرت وزارة العمال ، بالرغم من أنها اعترفت بتضحيات مصر الجسيمة وبلائها خلال الحرب الماضية ، وبالرغم من أنها وافقت على فتح باب المفاوضات للنظر فى تعديل المعاهدة ، وبالرغم من أنها أعلنت أنها لا تتمسك

باستعمارية القرن التاسع عشر ، إلا إنها لم تنحرف عن سياسة انجلترا الخارجية التقليدية فى القرن العشرين فيما يختص بالشرق الأدنى وقناة السويس والبحر المتوسط . وإن كانت تجارب الحرب الماضية قد أثبتت بشكل لا يقبل الشك أن قيمة قناة السويس كحلقة مهمة فى المواصلات بين الشرق والغرب وخاصة ، بين بريطانيا وامبراطوريتها الشرقية ، تكاد تنعدم إذا كانت الدولة التى تسيطر على وسط البحر المتوسط ، فى إيطاليا أو تونس دولة معادية لانجلترا ، لا سيما بعد التطور الهائل الذى شمل وسائل الحرب وخططها ، وبعد أن أصبحت القوة الجوية أساسية فى الحرب لا تقل أهمية عن القوة البرية أوالجوية ، فأهمية قناة السويس قائمة على أن البحر المتوسط مفتوح للمواصلات العالمية . فاذا استطاعت دولة أو دول تطل على البحر المتوسط معادية لانجلترا إغلاقه تضاءلت قيمة قناة السويس ، وتضاءلت الحركة خلالها ، ومع ذلك فأية قوة جوية معادية من قاعدة قريبة تستطيع تعطيل حركة المرور فى القناة وعرقلة الملاحة فيها .

فهمت حكومة العمال فى أول الأمر هذه الحقيقة ، فهى إذن لم تتمسك ببقاء جنود الاحتلال فى قناة السويس ، ولم يكن هناك من داع جوهرى بعد أن تضاءلت المصالح والامبراطورية الانجليزية الشرقية باستقلال الهند والباكستان ودخولهما ضمن نظام الكومنولث . ولكن إرنست بيفن أراد نظير ذلك أن يربط مصر بتحالف أو تعاون مشترك فى

وقتى السلم والحرب يخدم سياسة انجلترا العامة فى الشرق الأدنى أو الأوسط، (كما أصبح يطلق عليه)، فينص مشروع صدقى باشا ـ مستر بيفن فى المادة ٢ على « أن الطرفين المتعاقدين الساميين متفقان على أنه فى حالة اعتداء مسلح على مصر أو فى حالة دخول المملكة المتحدة فى حرب نتيجة لاعتداء مسلح على بلاد جارة (ملاصقة) لمصر، يتخذان متعاونين ومتشاورين، الاجراءات التى يريانها لازمة، إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير الضرورية لأعادة السلام » . وتنص مادة ٣ على أنه « لضمان التعاون المتبادل والمساعدة بين الطرفين المتعاقدين الساميين، ولأيجاد التنسيق فى الاجراءات التى تتخذ للدفاع المتبادل. يتفق الطرفان المتعاقدان على انشاء لجنة للدفاع مشتركة تتكون من الهيئات الحربية للدولتين يساعدها من ترى الدولتان تعيينه . واللجنة استشارية، وظيفتها ... دراسة مشاكل الدفاع المتبادل للطرفين . . . فى البر والبحر والجو . وخاصة ما يستلزمه ذلك التعاون والخطوات اللازمة لقوى الطرفين . . . المسلحة لمقاومة الاعتداء بنجاح . . »

فكأن انجلترا فى هذا المشروع استعاضت عن احتلال قناة السويس والدفاع عنها برأى جديد هو التعاون المشترك . وهذا بلا ريب تطور فى وجهة النظر الانجليزية . وإن كانت هذه الفكرة الجديدة لم تستمر طويلا، إذ كما سنجد عادت بريطانيا فى سنة ١٩٥٠

تؤكد قيمة القناة الاستراتيجية وأهميتها للملاحة الدولية . ولم يكن الرأى العام المصرى بمستعد أن يقبل هذا الرأى أو أن يستبدل بالدفاع المشترك كما أرادته انجلترا الجلاء عن القناة .

فهذا كان من أسباب فشل مشروع صدقى - بيفن ، وفشل المفاوضات التى تلته بل وقطعها . فأعلن رئيس الحكومة النقراشى باشا فى أواخر يناير سنة ١٩٤٧ أن معاهدة سنة ١٩٣٦ « غير قائمة » ، وأعلن مستر بيفن من جانبه فى مجلس العموم تمسكه بأحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ . واشتدت الأزمة من جديد . وأصبح لا معدى لمصر من التقدم إلى مجلس الأمن ، وهو الهيئة الدولية القائمة المعترف بها .

لذلك لم تجد الحكومة المصرية بدا من أن تتقدم فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٧ بشكوى إلى مجلس الأمن ، معلنة أن وجود قوات أجنبية فى وقت السلم فى مصر التى اشتركت فى هيئة الأمم المتحدة ، وبغير رضا المصريين ، فيه استهتار بوجودها كدولة مستقلة وفيه اعتداء على كرامتها ، وجرح لشعورها ، وتناقض صريح مع ميثاق هيئة الأمم المتحدة وقرارها الذى صدر فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ . بل إن وجود الجنود الانجليز فى القناة ومنطقتها يحمل فى طياته خطرا كبيرا على السلام العالمى ، ويتعارض مع نمو مصر كدولة مستقلة . ووجود هؤلاء المحتلين لم يجعل المفاوضات حرة فى الماضى ، ولن يجعلها حرة فى

فأعلنت « أن سياستها هى تأكيد روابط التحالف بينها وبين مصر كدولتين متساويتين لهما مصالح مشتركة ... وأن حكومة المملكة المتحدة تقترح على ذلك سحب كل قواتها البحرية والجوية من الأراضى المصرية ، وأن تسوى بالمفاوضات مراحل وتاريخ ذلك الجلاء والتنظيمات التى من شأنها تسهيل التعاون بين الدولتين فى حالة الحرب أو التهديد بالحرب . »

فكأن الحكومة البريطانية ، كما قال رئيس الحكومة المصرية فى ليك سكسس ، قد جعلت الجلاء عن مصر مشروطا ، وقدمت على هذا الأساس مشروعا لمعاهدة تحالف ومشروعا لمعاهدة حربية يشتملان تقريبا على الشروط الحربية البغيضة التى كانت تنطوى عليها معاهدة سنة ١٩٣٦ . وتبع هذا اقتراحات من كل من الجانبين ، إلى أن سافر صدقى باشا إلى لندن ليتصل بمستر بيفن وزير الخارجية البريطانية ، ووصل الطرفان إلى مشروع لاتفاق ، ظهر فيه فيما بعد اختلاف وجهات النظر ، وذلك بعد أن رجع صدقى باشا إلى مصر .

ولم يستطع الطرفان — المصرى والانجليزى كما نص خطاب رئيس الحكومة المصرية — الوصول إلى نتيجة حاسمة فيما اختلفا عليه ، ولذا لم يبق أمام مصر إلا أن تتقدم لمجلس الأمن ،

المستقبل . وأعلنت الحكومة المصرية أن معاهدة سنة ١٩٣٦ لم تعد تربط مصر ، لتعارضها مع ميثاق أعم وأوسع هو ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، ولذلك تطالب مصر بالجلاء التام للقوات البريطانية عن مصر وعن السودان أيضاً .

وذهب النقراشى باشا رئيس الحكومة المصرية إذ ذاك إلى ليك سكسس ، وفى خطاب طويل وصف العلاقات المصرية الانجليزية من بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وبعد أن أعلن ثقته التامة فى عدالة ميثاق هيئة الأمم والمبادىء التى تضمنها ميثاق الأطلنطى ، أبان أن مسألة النزاع بين مصر وبريطانيا لم تعد مسألة محلية تمس دولتين فحسب ، بل هى مسألة ذات خطر كبير تمس السلام فى كل الشرق الأوسط . وأن مصر قد تريثت وطال تريثها ، انتظرت إلى انتهاء الحرب العالمية الأخيرة لتناقش بريطانيا فى أمر علاقاتهما ، والرأى العام المصرى مجمع على جلاء الانجليز عن كل المناطق التى يحتلونها ، ولهذا لم تجد الحكومة المصرية بدا من أن تتقدم بمطالب الشعب المصرى إلى الحكومة الانجليزية مبينة أن معاهدة سنة ١٩٣٦ قد عقدت فى ظروف دولية خاصة تختلف تماما عن الظروف الحاضرة ، وأن موادها وضعت لمعالجة مسائل خاصة مؤقتة . ولكن انجلترا أصرت فى أول الأمر على بقاء قواعدها الحربية فى مصر ، ولكنها عادت

تطلب إنصافها ، بأن يحكم هذا المجلس بجلاء الانجليز مباشرة عن مصر، عن قناة السويس والسودان بغير شروط . فمعاهدة سنة ١٩٣٦ لم تقم فى جو من الحرية يكفل للجانب المصرى حقوقه ، فلقد عقدت وجنود الاحتلال قائمون فى مصر ، عقدت تحت التهديد ، بأنه إذا لم تسفر المفاوضات عن نتيجة فستتخذ انجلترا لنفسها موقفا جديدا .

وبعد ذلك فهذه المعاهدة متعارضة مع المعاهدة الدولية التى عقدت فى سنة ١٨٨٨ الخاصة بقناة السويس والتى نصت على أن القناة مفتوحة لكل السفن وقتى السلم والحرب ، وأن الدفاع عنها موكول للحكومة المصرية . فبريطانيا قد نقضت هذه المعاهدة الدولية إذ أعطت لنفسها فى معاهدة ١٩٣٦ من الناحية الفعلية حماية القناة .

وبعد ذلك فمعاهدة ١٩٣٦ متناقضة مع ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، فهى تنص على تحالف أبدى ، فى الوقت الذى ليست فيه لبريطانيا حدود مع مصر ولا روابط مشتركة ، فكل ماتريده بريطانيا هو أن تربط مصر بعجلة الاستعمار البريطانى ، وهذا فى ذاته يخالف كل المخالفة مبدأ المساواة الذى ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة ، فالميثاق قد نص على احترام مبدأ المساواة فى حقوق السيادة لكل

الشعوب المشتركة فى هيئة الأمم ، ولذا فلن تستطيع مصر أبداً قبول وجود قوات أجنبية فى بلادها بغير رضاها ، وخاصة فى وقت يسود فيه السلم ، وأن مصر التى قبلت الدخول فى نظام فيه التعاون الجماعى لمستعدة لتحمل نصيبها من المسئولية .

كانت هذه حجج الجانب المصرى . وأما الجانب البريطانى الذى كان يمثله فى مجلس الامن سير الكسندر كادوجان ، فلقد ذكر أن المعاهدة موجودة ولم تنته بعد ، ولذا فقوات انجلترا باقية فى قناة السويس .

وأن الحكومة البريطانية قد وافقت فى مشروع صدقى باشا بيفن على أن يتم الجلاء عن مصر وقناة السويس فى أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ . وأن الانجليز قد نفذوا ما وعدوا به إذ انسحبوا من القاهرة والاسكندرية فى ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ ، ولكن المشروع الذى ووفق عليه فى أول اكتوبر سنة ١٩٤٦ رفضته مصر، ولو أن مصر وافقت على بروتوكول الجلاء ومعاهدة التعاون المتبادل لتم جلاء القوات الانجليزية فى الموعد المضروب . ولكن المشروع كله رفض لعدم الاتفاق على مسألة السودان . ولذا فالنسبة لمسألة الجلاء عن القناة ليس لمصر قضية تقدمها لمجلس الأمن .

وأضاف سير الكسندر كادوجان بأنه لما رفضت مصر ذلك

المشروع ظلت معاهدة سنة ١٩٣٦ باقية ، وتبقى إلى سنة ١٩٥٦ . :
وشرع مندوب انجلترا يدلى بوجهة نظر الحكومة الانجليزية بأن
معاهدة سنة ١٩٣٦ معاهدة قانونية .

ثم أخذ بعد ذلك يدلل على أن وجود القوات البريطانية فى القناة لايتنافى وميثاق هيئة الأمم المتحدة . فطالما وجود هذه القوات قد نصت عليه المعاهدة هذا يجعله غير متناقض مع الميثاق . ثم عرج على مسألة الرضا والاختيار فى إمضاء المعاهدة ، وذكر أنه منذ سنة ١٩٢٢ ومصر ترفض بالفعل مشاريع معاهدات مع انجلترا ، فهل كان ممثلو مصر فى سنة ١٩٣٦ - كما يقول - أقل حرية من النحاس باشا فى ١٩٣٠ أو ثروت باشا فى ١٩٢٧ أو محمد محمود باشا فى ١٩٢٩ ؟ ثم ذكر أن هذه المعاهدة عرضت على البرلمان المصرى ووافق عليها بأغلبية ٢٠٣ إلى ١١ صوتا . واستشهد ببعض تصريحات لرجال السياسة المصريين فى ذلك الوقت مؤيدة لهذه المعاهدة واستمر يعدد فيما رآه محاسن لهذه المعاهدة.

وذكر سير الكسندر كادوجان أن وجود القوات الانجليزية فى القناة بمعاهدة لاينقص من حقوق مصر فى السيادة ، دلل على ذلك بضرب أمثلة لمعاهدات من هذا النوع ، تنص على وضع قوات أجنبية فى بلاد دولة محالفة ، ففى اتفاقية ١٩٤١ ، كما يقول ، تتمتع الولايات المتحدة بوضع قوات فى جملة قواعد على أرض بريطانيا .... والاتحاد السوفييتى بمعاهدة

أغسطس ١٩٤٥ مع الصين أصبح له الحق فى استخدام ثغر بورت آرثر لقواته الحربية والبحرية والجوية لمدة ثلاثين عاما ...

وقال فى آخر خطابه أنه لايهم بعد ماذكر أن يرضى الشعب المصرى الآن أولا يرضى عن وجود الانجليز فى القناة .

وصرح الجانب المصرى عن دهشته لهذه النغمة المتكررة التى تبرر استعمارية القرن التاسع عشر ، والتى ظن أنها انتهت نهائيا بالقضاء على الفاشية والنازية ٠ أخذ الجانب المصرى يردد مساوىء الاحتلال البريطانى فى مصر مستعرضا تاريخ الحكم الانجليزى فى وادى النيل منذ سنة ١٨٨٢ ، وذكر مجلس الأمن بأن مسألة معاهدة سنة ١٩٣٦ ليست مسألة قانونية فحسب ،« فمهمتكم ، يخاطب أعضاء مجلس الأمن ، ليست الحكم فى حقوق الطرفين المتخاصمين القانونية ، أن مهمتكم الأولى هى المحافظة على السلام والأمن ، هى ايجاد الظروف التى تنمو فيها العلاقات الودية والسلمية بين الشعوب ... وكثيرا ماأدت المعاهدات الفاسدة إلى اضطراب السلام ٠٠ »

ثم استعرض الجانب المصرى معاهدة سنة ١٩٣٦ نصا نصا ، وبين أن قيمة أى تحالف ليس فى الشروط التى تكتب أو النصوص التى تسطر ، وإنما فى روح الصداقة الذى يربط بين الشعوب ٠٠٠٠ ، فهو بلا شك خير وأبقى .

قارع الجانب المصرى بريطانيا الحجة، ووضح وجهة نظره فى مسألة السودان، وأبان أن نظام عصبة الأمم الذى نصت المعاهدة على الاحتكام إليه فى حالة الاختلاف قد زال من الوجود، وأن مصر قد لجأت الآن إلى الهيئة الدولية الموجودة وهى هيئة الأمم المتحدة ترجو الانصاف وتحقيق مطالبها.

ولكن احتكام مصر إلى مجلس الأمن لم يؤد إلى نتيجة فى تحقيق المطالب المصرية والجلاء عن قناة السويس والسودان. على أن مصر بالرغم من ذلك أسمعت العالم أجمع شكواها وأفصحت حكومتها رسميا على مشهد من جميع الدول عن رأيها فى العلاقات المصرية الانجليزية.

••••••

وظلت الأزمة السياسية بين مصر وانجلترا مستحكمة، تتقدم خطوة وتتأخر خطوات. وفى الوقت الذى كانت فيه مصر تزداد إيمانا بقضيتها، وبعدالة حقوقها. استمر الانجليز مشرفين على القناة محتلين لها لا يتزحزحون عنها. ثم شغلت مصر فترة من الوقت بالدفاع عن فلسطين وحقوق العرب، حتى إذا وقعت الهدنة، عادت مسألة تحديد العلاقات المصرية الانجليزية إلى الظهور مرة ثانية تستلزم حلا حاسما.

فعادت الحكومة المصرية الى الاتصال من جديد بالحكومة الانجليزية، وأرادت وزارة الوفد منذ توليها فى أول سنة ١٩٥٠ العمل على تصفية الجو بينها وبين بريطانيا وفى الشرق الأوسط. وتقدمت الى

الحكومة البريطانية مبينة أن مطالبها هى « جلاء القوات البريطانية جلاء ناجزاً وصيانة وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ». وعلى أساس تحقيق هذين المطلبين تستطيع مصر تأدية واجبها فى سبيل السلام العالمى

وفى أوائل صيف سنة ١٩٥٠ رحب مستر أرنست بيفن بفتح باب المفاوضات ، واقترح « أن يجرى أولا بين رئيس أركان حرب الامبراطورية فيلد مارشال سير وليام سليم وبين الحكومة المصرية بحث صريح رسمى للنواحى العسكرية للمسألة التى تواجهنا فى الشرق الأوسط »، وأضاف إلى « أن ثمة نواح أخرى لهذه المسألة غير النواحى العسكرية »، ورأى أن تسير هذه المباحثات « بأقل ما يمكن من العلانية »

وأسرعت الحكومة المصرية إلى إجابة الحكومة البريطانية إلى رأيها على أساس « الموافقة على مبدأى جلاء القوات البريطانية ووحدة مصر والسودان » ، كما بينت رغبتها فى الاتصال بالسفير البريطانى الجديد لدى وصوله .

وجاء المارشال سليم إلى مصر ، وكان الوقت صيفا (٥ يونيو ١٩٥٠) ، واتصل بولاة الأمور فى مصر ، وبين لهم فى جلاء أولا أنه لا يمكن فصل المسألة السياسية عن العسكرية ، وأكد وجود الخطر الروسى الداهم وأنه لا يمكن لدولة واحدة مقاومته . وأن الحل

الوحيد هو تكتل الدول ذات المصلحة فى مقاومته « من الوجهتين العسكرية والصناعية » « والتنازل عن بعض سيادتهـا وتقاليدها الماضية » ، وقد تنازلت انجلترا نفسها وغيرها عن بعض السيادة وقبلت وجود قوات أجنبيـة فى بلادها . وتركت الولايات المتحدة سياسة العزلة القديمة ، واشتركت اشتراكا فعليا فى الدفاع عن العالم الغربى .

وأضاف المارشال سليم بأنه « إذا نشبت الحرب فستكون مصر موضعا من مواضع اهتمام السوفييت ..... هى والشرق الأوسط ..... وقد تقولون أن وجود القوات البريطانية فى مصر يجتذب الروس إليها لطردهم منهـا ، ولكن ما يبتغون هو مصر . فأنتم بلد ذات ثروة وموارد وكل من يريد أن يملك الشرق الأوسط يجب أن يملك مصر فمصر مفتاح الشرق الأوسط » ، ومضى قائلا :

« ولا يتسنى لمصر أن تقف بمنجاة ببقائها على الحياد . إذ لاتستطيع الحياد إلا أحدى دولتين ، إما قوية وليست مصر هذه الدولة ، أو صغيرة (لا مطمع فيها) . . »

وإذا لم تستطع مصر الحياد ، ففى نظره ليس أمامهـا إلا الدفاع ، والدفاع يستلزم حلفاء ، وبريطانيا هى الحليف . والدفاع يستلزم الحرب والحرب تستلزم الأسراع بالأعداد لها . ثم انتقل المـارشال سليم إلى

هدف بريطانيا الحقيقى وهو « إننا نريد الوصول إلى اتفاق عسكرى معكم وسيكون اتفاقا دفاعيا محضا» . وذكر أن بريطانيا لا تريد فى هذه التحالف أن تقف موقف «المعلم» بل موقف «الشريك» ، «وأنه يتطلع إلى نظام للدفاع يظهر بجلاء أن وجود الجيوش البريطانية فى قناة السويس ليس له معنى الاحتلال بأية حال ، ولكنه يرمى إلى الدفاع لمواجهة الموقف الدولى ....، وأن السلطات العسكرية المصرية تستطيع أن تجد نظاما لمصلحة بلدينا المشتركة » .

ووجد رئيس الوزارة المصرية رفعة النحاس باشا أن يبين عن رأى الحكومة المصرية فيقول بأن الشعب المصرى « لا يمكن أبدا أن يركن لوعود جديدة أو يقبل نظريات مستحدثة ترمى فى النهاية إلى بقاء قوات أجنبية فى مصر تحت أى اسم أو بأية صفة .

« ..ولقد وقفت إلى جانبكم ووجهت الشعب إلى أن يبذل لكم معاونة مادية ومعنوية فى الحرب الأخيرة . ولم أفعل ذلك طبقا لمعاهدة ١٩٣٦ فحسب وإنما فعلته إيمانا بقضية الحرية ..... ولا أستطيع ... . قطع الصلة بين الماضى والحاضر ، فان الماضى ماثل أمامنا لا يمكن تجاهله أو نسيانه ، ويتلخص فى الاحتلال الطويل والوعود التى لم تتحقق . إن ثقة الشعب المصرى قد ضعفت فى وعودكم ونظرياتكم ، وكذلك الدول الكبرى المسيطرة على العالم . لماذا نقف إلى جانبكم ونعرض أنفسنا للقتل ، وأراضينا للخراب ونفقد مواردنا ومرافقنا إذا لم

نكن نعرف يقينا أن مطالبنا ستحقق فى هذه المرة الثالثة . . .

« يجب أن نبحث عن طريقة أخرى فى تعاون من نوع جديد يحقق الجلاء عن قناة السويس ويكفل المصالح المشتركة، وأحب أن تعرف أنه ليس فى العالم قوة تستطيع إقناع الشعب المصرى بأن مصر ستكون مقصودة لذاتها بالهجوم أو بالاعتداء فإنما يسبب ذلك وجود جيش أجنبى فى بلادنا هو الذى يوجه إليه العدوان الروسى»، وطالب رئيس الحكومة بمعاونة انجلترا مخلصة فى تسليح الجيش المصرى ، «فالجيش المصرى سيتمتع بروح معنوية عالية كلما شعر باستقلاله . إن جلاءكم عن أرض الوطن سيزيد من قوة هذه الروح ويجعل الجيش يتفانى فى خدمة قضية السلام المشترك » .

وختم كلامه بهذه العبارة « لماذا تبقون قواتكم فى القناة وليس فى فلسطين أو غزة مع أن هذه القوات الثقيلة منها والخفيفة يمكن أن تصل إلينا فى مدى أسبوع ، وتكون عندنا وقت الحرب » .

وعندئذ دافع المارشال سليم عن الفكرة التى تقول بأن وجود الجيوش لا يحمل معنى الاحتلال ، وإنما هو « نظام دفاع مشترك فحسب قائم على المساواة »، وأنه لا يستطيع «أن يوصى حكومته بالجلاء التام» عن القناة . وأن انجلترا « تتقدم فى أفكارها بشأن الدفاع » ، ولذا فهى لا تقبل الآن ما قبلته فى مشروع صدقى بيفن من الجلاء التام عن

الأراضى المصرية وقناة السويس .

ولذلك اضطر رفعة النحاس باشا أن يدلى للجانب الانجليزى فى ٦ يونيو ١٩٥٠ ببيان شامل عن مطالب مصر وعن أهمية الجلاء عن قناة السويس فهو كما قال :

« ا ـ حق مصر الطبيعى . . .

ب ـ وعود بريطانيا بالجلاء قد جاوزت الستين وعدا كان آخرها ماقبلته الحكومة البريطانية فى مشروع بيفن صدقى . . . ولا يصح الادعاء بتغير الظروف عما كانت عليه فى سنة ١٩٤٦ ، فالظروف لدولية لم تتغير منذ انتهاء الحرب فان توقع الخطر الروسى قائم منذ ذلك الحين .

جـ ـ أحكام الميثاق وقرارات هيئة الأمم المتحدة .

د ـ تقدم الفنون العسكرية والأسلحة يجعل الاحتفاظ بهذا العدد المحدود فى منطقة القنال عديم الجدوى من الناحية العسكرية .

هـ ـ من الميسور أن تستبدل مصر قوات مصرية أكثر عددا (بهذا العدد المحدود) .. مصر تستطيع سد هذا الفراغ بقواتها الوطنية

و ـ (ومن مصلحة انجلترا كسب ثقة الشعب المصرى) .

ز ـ بأن القول بأن حالة التهديد بالحرب فى الوقت الحاضر يبرر

الاحتفاظ بقوات بريطانية فى قناة السويس معناه تأييد الاحتلال لأن هذا الخطر لا يرجى له زوال . . . وسيكون من الميسور دائما التعلل بوجود خطر الحرب . . .

ح ـ أن الدول المجاورة لروسيا نفسها مثل تركيا وايران والمعرضة لخطر الغزو المباشر لا توجد فيها قوات احتلال أجنبية . . .

وتملك بريطانيا كثيرا من القواعد الجوية والاستراتيجية فى البلاد المحيطة بمصر مثل مالطة وقبرص وبرقة والأردن التى يسهل إرسال القوات منها إلى مصر زمن الحرب . »

« وأما المقارنة بين مصر والمملكة المتحدة ، كما يقول بيان رئيس الوزراء ، بالنسبة لوجود قوات أجنبية فى بريطانيا فالجواب ..(١) إلا نزاع فى أن وجود تلك القوات لا ينطوى على أى مساس بالسيادة البريطانية نظرا لأن الدولتين على قدم المساواة (٢) هذا الموقف طارىء ومؤقت . أما فى مصر فيعتبر امتدادا لاحتلال ظل ستين عاما (٣) لو أن انجلترا طالبت أمريكا بأجلاء قواتها عن أراضيها لفعلت ذلك فورا . (٤) تباين نظرة كل من الشعبين المصرى والبريطانى إلى وجود تلك القوات الأجنبية فى أراضيه ....»

« وترى مصر أن الأمر ينبغى أن يعالج على الوجه الآتى :

ا ـ جلاء القوات البريطانيـة عن مصر (قنـاة السويس) جلاء ناجزا .

ب ـ لما كانت مصر شديدة العنـــاية بتقوية جيشها وتزويده بأحدث الأسلحة والعتاد ... واتمام التجهيزات المدنيـــة والعسكرية اللازمة ... ووسائل المواصلات كل ذلك يقتضى أن تبـادر بريطانيا يبذل معونتها لأجابة مطالب مصر فى هذا السبيل .

جـ ـ عند قيام حالة تهدد الأمن فى الشرق الأوسط فان الحـكومتين تتبادلان الرأى فيما يتصل بالموقف .

د ـ إذا وقع اعتـــداء مسلح على مصر أو إذا دخلت بريطانيا الحرب كنتيجة لوقوع اعتداء مسلح على إحدى الدول المتاخمة لمصر . فان مصر تتعاون عسكريا فى داخل حدودها وفى نطاق إمكانياتهـا مع بريطانيا العظمى للدفاع عن مصر . وتفصيلات هذا التعاون يجرى الاتفاق عليها فيما بعد . »

« وفى مثل هـذه الأحوال إذا تبين أنه من الضرورى استقدام قوات بريطانية إلى الأراضى المصرية، فانها سوف تلقى جميع التسهيلات اللازمة لاستقبالها ، والتى يمكن الاتفاق عليها مقدما ، ومن المقرر أنه بمجرد انتهاء العمليات الحربية فان القوات البريطانية تغـادر الأراضى المصرية .

وأن الحكومة المصرية مستعدة لبحث أى مقترحات من الجانب البريطانى طالما أن أساسها الجلاء الناجز عن الأراضى المصرية . »

ولكن ذلك البيان الذى حاول فيه رئيس الوزارة المصرية التوفيق بين وجهتى نظر مصر وانجلترا لم يلق القبول عند المارشال سليم الذى أصر على ضرورة وجود القوات البريطانية وقت السلم ، لأن دول الدومنيون لا تقبل إرسال قوات لمساعدة مصر إذا لم تكن قوات بريطانيا فى مصر فى القناة بالفعل .

وبعد شهر تقريبا ، فى يوليو من نفس هذه السنة حاول السفير البريطانى نفس المحاولة مع وزير الخارجية المصرية فبين أن ليس من مصلحة مصر إزالة المنشآت والقوات البريطانية من قناة السويس ، ثم محاولة إعادتها بعد ذلك على أساس جديدة « فهذا ليس عمليا » . وقال « إن من الضرورى على أية حال (للدفاع) وجود قاعدة عسكرية لتكون فى حالة تسمح باستخدامها فى وقت قصير وأن يكون بها فنيون وموظفون إداريون . . وأغلب القوات فى منطقة قناة السويس الآن من الفنيين » .

وردد وزير الخارجية المصرية بيان رئيس الحكومة السابق ذكره . فبين أن مصر مصممة على الدفاع عن نفسها ، « وهى توافق على عقد محالفة دفاعية مع بريطانيا بشرط الجلاء الناجز الكامل ، وأن تكون هذه المعاهدة

معاهدة الند للند على قدم المساواة » . وأجاب على استشهاد الجانب الانجليزى فى مقابلات أخرى بمسألة كوريا الجنوبية واكتساح الشيوعيين لها الأمر الذى ما كان يحدث لو أنه كان بكوريا الجنوبية قوات امريكية من قبل ، فأجاب وزير الخارجية بأن البون شاسع بين المسألتين ، فمثلا روسيا ليست ملاصقة لمصر ورجا من الفيلد مارشال سليم، الذى أثار هذه الفكرة « ألا ينظر إلى الموقف على ضوء الحقائق العسكرية البحتة وحدها ، وأن ينظر إلى الحالة النفسية للشعب المصرى أيضا، فمصر المتحررة من قوات الاحتلال تكون حليفا أقوى وأخلص.

ولكن الجانب البريطانى أصر على ضرورة « توفر قاعدة تكون معدة لاستقبال جميع النجدات فى الحال و إقامتها » وهذه القاعدة هى قناة السويس .

وبين فى أغسطس سنة ١٩٥٠ بأنه لا يمكن إنشاء هذه القاعدة فى غزة إلا إذا « عقد صلح بين مصر واسرائيل » . ثم إن غزة «بعد ذلك ليست مكانا صالحا فليس فيه مواصلات أو موانىء أو قوة عاملة » ، فاذن لا بد من بقاء القاعدة الحالية فى القناة لأن « مصر لا تستطيع من وجهة النظر الفنية أن تقوم بصيانة القاعدة دون مساعدتنا » ولا بد من بقاء الدفاع المشترك .

والسبب الأساسى فى تمسك بريطانيا بوجهة نظرها هذه كما يقول السفير البريطانى فى ٢٤ أغسطس ١٩٥٠ « هو موقع مصر الجغرافى

وامتلاككها لقناة السويس وهى حلقة مواصلات حيوية تهم بها جميع الدول البحرية » . .. « ونحن لا نطلب منكم أن تسلمونا منطقة القنال ولكنا نطلب أن نشترك معكم فى الدفاع عن منطقة القنال . وأهم جزء فى الدفاع هنا هو الدفاع الجوى . ويجب على مصر أن توافق على أن يكون لها دفاع جوى مشترك إذ أنها لا تستطيع أن تدافع عن منطقة القناة بمفردها » .

وهذا التمسك من الجانب البريطانى دعا وزير الخارجية المصرية صلاح الدين باشا إلى القول (فى مقابلة ١٤ أغسطس مع السفير البريطانى) «إن مصر تعتبر بحق أن وجود قوات لكم فى أرضها مهما كانت صفتها مخل بسيادتها فلها كل الحق فى أن ترفض هذا الاحتلال ... مهما تكن أهمية قناة السويس الاستراتيجية بالنسبة لكم . . . على أن قناة السويس لم تعد لها هذه الأهمية السابقة من الوجهة العسكرية . ودليل ذلك أن أكثر حركة النقل إلى الشرق الأقصى كانت فى أثناء الحرب العالمية الأخيرة تمر من رأس الرجا الصالح فضلا عن إمكان تعطيل الملاحة فى القنال وقتا طويلا إذا ألقيت عليه قنبلة من القنابل الذرية . . . ومن هذا يمكن أن يقال أن مصر نفسها هى مطلبكم الحقيقى لا قنال السويس » .

وفى مقابلة ٢٤ أغسطس ١٩٥٠ « ردد السفير البريطانى مرة أخرى

وجهة النظر الانجليزية فقال « ليست بريطانيا أو مصر حرة التصرف ، فكلانا يواجه مستقبلا نقاتل فيه من أجل حياتنا ولا يمكننا أن نؤمل فى الحياة منعزلين ... إن مصر تواجه الآن حيرة شديدة ، فهى تريد من جهة أن تدافع عن نفسها ، وأن تحقق من جهة أخرى مطالبها القومية ، وهذا الغرضان لا يمكن بلوغهما فى آن واحد ، ويجب على الحكومة المصرية أن تقبل هذه الحقيقة القاسية ، وهى أن الجلاء الكامل الناجز (عن قناة السويس) لا يتفق مع الدفاع عن البلاد ، ويجب أن نجد وسيلة للتوفيق بين مطالب الدفاع العاجلة وبين كرامة مصر القومية . . . »

ولكن وزير الخارجية المصرية لم يقتنع بهذه الفكرة ولم يزد إلا استمساكا بوجهة النظر التى عبرت عنها الحكومة المصرية .

وحين زار وزير الخارجية المصرية مستر بيفن فى لندن، لم يجد إلا نفس الرأى السابق، فيقول مستر بيفن فى ٤ ديسمبر ١٩٥٠ « إنه يشعر بأنها تكون مسئولية بالغة الخطر إذا تركت معاهدة ١٩٣٦ دون إعداد تدبير فعال ليحل محلها . . . وأن العبارة المصرية المعادة عن الجلاء ووحدة مصر والسودان لا تنهض أساسا عمليا يمكن البناء

عليه . . . » ، وأشار إلى « الموقف الدولى الذى يهدد بالخطر » « وأنه لا داعى للأشارة إلى مناقشات ١٩٤٦ بين مصر وإنجلترا » .

ولم يقدم السفير البريطانى مقترحات فعلية من حكومته إلا فى يوم ١١ إبريل ١٩٥١ وذلك لحل مسألة الدفاع ، موضحا فى نفس الوقت « السخط الحقيقى الذى أثاره فى بريطانيا استمرار القيود على ناقلات البترول التى تمر بقناة السويس » .

ونص هذه المقترحات هو « إن حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة على استعداد لأن تستأنف المفاوضات لتعديل معاهدة التحالف المعقودة سنة ١٩٣٦ .

« تعلم حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة بالصعوبات الكبيرة التى تواجه الحكومة المصرية فى هذه المسألة . على أنها لا تستطيع بالنظر إلى التزاماتها نحو حلفائها الآخرين فى شمال الأطلنطى وفى الشرق الأوسط أن تقبل تبعة اتخاذ أية تدبيرات تضر بمقدرتها على المساهمة فى الدفاع عن هذه المنطقة بنجاح ضد أى معتد . ومثل هذا الدفاع لن يكون ممكنا إلا استمرت القاعدة المصرية فى المستقبل فى أداء وظيفتها بحيث تكون معدة فورا وقت الحرب ، وإلا إذا كان الدفاع الجوى عن مصر مكفولا .

« فلهذه الظروف تقترح حكومة . . . المملكة المتحدة أن

تعدل معاهدة التحالف المعقودة فى سنة ١٩٣٦ بحيث تنص على ما يأتى :

« أ ـ انسحاب الجنود البريطانيين من مصر (قناة السويس) على مراحل ، ويبدأ هذا الانسحاب بعد انقضاء سنة على اتفاق بتعديل المعاهدة وينتهى فى ١٩٥٦ ....

« ب ـ تحويل القاعدة إلى المدنيين تدريجيا ، ويقترح أن يتم ذلك لغاية سنة ١٩٥٦ ، بأحلال الموظفين المدنيين الضروريين محل الموظفين العسكريين المنسحبين ، ويعهد بالقاعدة بعد ذلك إلى القوات المسلحة المصرية للمحافظة عليها • على أن تدار وفقا للسياسة العسكرية البريطانية تحت الأشراف الادارى العام لمجلس إشراف انجليزى — مصرى • • •

« جـ ـ إنشاء نظام انجليزى ـ مصرى طويل الأجل للدفاع الجوى

« د ـ (تختص بتعهد بريطانيا بأمداد الجيش المصرى بالأسلحة) .

« هـ ـ وفى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها ، توافق مصر على عودة القوات البريطانية لمدة الخطر ، وعلى أن تمنحها والقوات الحليفة لبريطانيا جميع التسهيلات والمساعدات بما فى ذلك استعمال الموانى والمطارات ووسائل المواصلات

المصرية » .

وأضاف السفير البريطانى أن انجلترا « لا تستطيع أن تقبل اقرار الرأى القائل بأن مسألة السودان لا يمكن فصلها عن مسألة الدفاع.»

ولكن الحكومة المصرية لم تقف عند الرفض، فوضعت اقتراحات من ناحيتها قدمتها للسفير البريطانى فى ٢٤ ابريل ١٩٥١ تحدد نهائيا وجهة نظرها فى حل الموقف . ويبدأ رد الحكومة المصرية بالتعبير عن « أسف مصر البالغ وخيبة الأمل المؤلمة » وبعد أن يرفض الرد المصرى هذه المقترحات جملة وتفصيلا يتقدم بالمقترحات الآتية :

« ١ ـ الشروع فى إجلاء القوات البريطانية عن مصر (قناة السويس) بمجرد عقد الاتفاق مباشرة ، وضرورة اتمام هذا الجلاء برا وبحرا فى مدة لا تتجاوز سنة .

«٢ ـ تسليم القاعدة الى القوات المصرية المسلحة بمجرد اتمام الجلاء .

«٣ ـ اعطاء أولوية خاصة لتزويد الجيش المصرى بالأسلحة والمعدات اللازمة فى أقرب وقت باعتبار مصر قائمة فى منطقة استراتيجية .

« ٤ ـ وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى . . .

«٥ ـ (خاص بالسودان) .

٦ ـ عقد اتفاق بين الطرفين يمكن بمقتضاه عودة القوات البريطانية إلى الجهات التي يتفق بين الحكومتين على ضرورة عودتها إليها للمعاونة في الدفاع عن مصر في حالة ما إذا وقع عليها اعتداء مسلح أو في حالة اشتباك المملكة المتحدة في حرب كنتيجة لاعتداء مسلح على البلاد العربية المتاخمة لمصر .

٧ ـ إذا عادت القوات البريطانية إلى مصر وفقا للبند السابق فيتعين الشروع في إجلائها عنها بمجرد انتهاء العمليات الحربية على أن يتم الجلاء برا وبحرا وجوا في أجل أقصاه ثلاثة أشهر .

٨ ـ الغاء معاهدة . . . ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ وجميع ملحقاتها وكذلك اتفاقى سنة ١٨٩٩ بمجرد سريان الاتفاق الجديد » .

تمهلت الحكومة البريطانية في الرد ، وأطالت التمهل ، والواقع أنه لم يكن لديها شيء جديد في ذلك الوقت تقدمه . وكثرت الأقاويل والشائعات . فقيل حينا أن المشكلة الرئيسية في نظرها هي اهتمامها بالمحافظة على التزاماتها قبل دول الكومنولث وحلف الأطلنطي ، فهي لا تستطيع البت في مسألة مثل الجلاء عن قناة السويس دون معرفة رأى شركائها هؤلاء ودون استشارتهم وموافقتهم . وهي لذلك تنتظر حتى يضع وزراء الدفاع في الكومنولث تقاريرهم . وكان الغرض من اجتماعهم في لندن هو دراسة إنشاء نظام للأمن في منطقة شرق البحر

المتوسط بدلا من إقامة نظام دفاعى بين دول الشرق الأوسط . ولقد وجد ذلك المؤتمر أن اشتراك الولايات المتحدة مع انجلترا متعاونه مع الدول العربية ضرورى فى إقامة سد أمام التوسع الشيوعى الذى كان يخشى خطره عقب قيام النزاع الأيرانى الانجليزى على مسألة البترول . لقد أتجهت الآراء أخيرا فى ذلك الاجتماع على اقتراح إنشاء هيئة للدفاع عن الشرق الأوسط من انجلترا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا ومن يريد من دول الكومنولث .

ولم تكن انجلترا تثق قليلا أو كثيرا فى ميثاق الضمان الجماعى وحده ، ذلك الميثاق الذى عقدته الدول العربية باستثناء شرق الأردن، هذا الميثاق الذى ينص على وجوب التعاون المتبادل بين أعضائه وإنشاء مجلس عسكرى دائم .

وكانت الحكومة الانجليزية العمالية مضطرة أن تحسب حسابا كبيراً لذلك الفريق من الرأى العام الانجليزى الذى كان يطالب بالتمسك بالبقاء فى القناة ، ويرى أن تركها يضير المصالح البريطانية ضررا بليغاً. فبعض الصحف مثل صحيفة الديلى اكسبريس نرى « أن الجلاء عن القناة لايكون إلا خيانة للمصالح البريطانية الحيوية .... وما قيمة أى وعد يقدمه المصريون بالسماح للبريطانيين بالعودة » . وحمل المحافظون فى البرلمان البريطانى حملة عنيفة على السياسة المتراخية لوزارة العمال

بإزاء مصر . وكان المحافظون قوة لا يستهان بها ويحسب حسابها . وأضيفت إلى آراء المحافظين آراء العسكريين ، وكان هؤلاء أشد الناس تمسكا بالبقاء فى قاعدة قناة السويس ، ويرون أن انجلترا أقدر من غيرها على حماية هذه القاعدة وصيانتها ، ويجب ألا تترك تلك المهمة لغيرها كلية . وأنه لا مانع عندهم من إشراك مصر إذا أرادت مشاركة بريطانيا فى أمر الصيانة والدفاع عن هذه القاعدة — هذا كله لم تر حكومة العمال إجابة مصر إلى مطلبها فى الجلاء عن قناة السويس. وهى وإن كانت قد اتخذت هذه الخطة ، إلا أنها آثرت الصمت ، وفضلت الانتظار .

ولكن ذلك الموقف لم يرق الحكومة المصرية التى ملت الانتظار ونفذ صبرها ، ورأت ألا مناص من أن ترسل مذكرة قوية اللهجة إلى السفارة البريطانية فى ٦ يوليو سنة ١٩٥١ تذكرها « بأن الحكومة الملكية المصرية تجد نفسها مضطرة لأن توجه التفات حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة إلى تعذر الاستمرار إلى غير حد فى المحادثات الجارية بين الطرفين منذ شهر يوليو سنة ١٩٥٠ » وأن انجلترا لن تخسر شيئا « من هذه المطاولة ، وأن الحكومة الملكية المصرية قد أصبح من المستحيل عليها وعلى الرأى العام المصرى قبول استمرار هذه الحالة فترة أخرى »

وفى نفس اليوم الذى قدمت فيه هذه المذكرة أجتمع السير رالف

ستيفنسون السفير البريطانى بصلاح الدين باشا، وأخذ السفير البريطانى يبين قيمة التعاون فى مشروع دفاع مشترك، وأن «على الحكومة المصرية أولا أن تدرك أنها أمام واحد من أمرين

١ ـ التعاون فى مشروع دفاع واف قد يجنب مصر الغزو كلية.

٢ ـ أن تتعرض مصر لغزوين أحدهما ..... لاحتلال البلاد.

والآخر لطرد المعتدين» . والتعاون فى مشروع دفاع أكثر فائدة لمصر، فضلا عن أن ميثاق الأمم المتحدة يبيح الاتفاقات الأقليمية، وأن انجلترا تحاول عقد اتفاق لضمان الأمن الأقليمى. واعتذر عن تأخير رد الحكومة البريطانية بأنه ناشىء من مشاغلها الكثيرة.

وأمام هذا وجد وزير الخارجية المصرية نفسه مضطرا لأن يلاحظ بأن مشاغل انجلترا لن تنتهى وأبان بأن المطالب المصرية مسألة «حياة أو موت بالنسبة لمصر»، وهى مسألة مع ذلك تهم السلم العالمى. وأن الحكومة المصرية مضطرة بعد قليل إلى الأدلاء ببيان عن هذه المفاوضات للبرلمان.

وأن حكومة مصر تعتقد أن « السياسة التى تتبعها بريطانيا فى مصر والسودان منافية لميثاق الأمم المتحدة فى نصه وروحه، فهى منافية لمبدأ المساواة فى السيادة، ولمبدأ استقلال الدول الأعضاء وسيادتهم، وللمبدأ الذى يقضى بوجوب إمتناع كل دولة عن المساس باستقلال غيرها من

الدول الأعضاء أو بوحـــدة أراضيها ، كما أنها تنافى قرار هيئة الأمم المتحدة بوجوب جلاء القوات الأجنبية عن أراضى الدولة المحتلة بغير رضاها» ، وأما المحالفات الأقليمية فهى فى نظر الحكومة المصرية يجب أن « تعقد بالرضى والاختيار »، « وأن مصر شعبا وحكومة لا ترغب فى أى محالفة على أساس احتلال أراضيها والعبث بوحدتها » .

ولقد توترت العلاقات بين انجلترا ومصر من ناحية أخرى فى صيف سنة ١٩٥١ نتيجة لأصرار مصر على عدم مرور السفن الناقلة للبترول خلال القناة إلى اسرائيل، وخاصة بعد حادث السفينة البريطانية أمباير روش فاحتجت انجلترا ، وأعلنت أنها ستشكو مصر إلى مجلس الأمن ، وأرسلت أربعة مدمرات إلى البحر الأحمر ، وطالب بعض الأعضاء فى البرلمان البريطانى الحكومة الانجليزية بضرورة إرسال سفن حربية لحراسة السفن البريطانية أثناء مرورها بالقناة حتى لا تتعرض لها مصر، ورفضت الحكومة البريطانية اتباع رأى المحافظين بحماية ناقلات البترول، حتى لا تشجع المصريين على المطالبة بتأميم القناة . ولكنها التجأت إلى مجلس الأمن، وأمام هذا الموقف أعلن وزير الخارجية المصرية للسفير الأمريكى بأن النزاع على الملاحة فى قناة السويس يمكن فضه بالوسائل الدبلوماسية وأن إثارته فى مجلس الأمن ستحدث قطيعة بين الدول الغربية .

لم تكن إذن مسألة الملاحة فى القناة من العوامل للتقريب بين انجلترا ومصر ، وربما كان لها أثرها السيء على العلاقات المصرية الانجليزية .

وبينما الأمور سائرة فى بطء شديد ، ومصر تنتظر إجابة مرضية من بريطانيا على المقترحات التى قدمتها ، إذ بوزير الخارجية البريطانية يعلن فى مجلس العموم البريطانى فى ٣٠ يوليو ١٩٥١ تمسك الحكومة البريطانية بوجهة نظرها وبالدفاع المشترك بحجة الضرورات الدولية .

بسط مستر موريسون فى بيانه سياسة الحكومة البريطانية تجاه الشرق الأوسط ومصر ، وبين بوضوح لا مزيد عليه أن بريطانيا فى هذه الظروف العالمية الحالية غير مستعدة لقبول وجهة النظر المصرية فيما يختص بجلاء القوات البريطانية عن قناة السويس ، وفيما يختص بالدفاع عن مصر وعن الشرق الأوسط . وكان هذا الخطاب فى الواقع ردا حاسما على المقترحات المصرية ، وتبريرا لموقف انجلترا إزاء هذه المقترحات .

يقول مستر موريسون :

« فاليوم أصبحت كل الأمم أعضاء فى مجموعة واحدة ، ولايمكن دعم مصالح أية دولة على حساب الحاجات والحقوق المشروعة لبقية الدول .

« والصداقة القوية والتعاون الوثيق بين مصر وبريطانيا يعدان من أحجار الزاوية فى إستقرار أمور الشرق الأوسط وسلامته . وقد حاولنا أن نقدر مركز مصر ، ولكننا لم نجد استجابة لما أبديناه من صبر وإدراك . ولا نزال نواجه تصميما لا يلين على مطالب ليست لها أية علاقة بحقائق الموقف العالمى فى الوقت الحاضر .

« ووجود القوات البريطانية فى مصر لم يعد مشكلة لا تعنى إلا بريطانيا ومصر وحدها . فنحن دولة تحمل بالنيابة عن دول الكومنولث وحلفاء الغرب مسئولية كبرى .

« ومصر مفتاح الشرق الأوسط، وأنه لسراب خادع أن تتظاهر مصر بأنها تستطيع الوقوف جانبا فى أى نزاع دولى .

« فمصر تحتل جسرا هاما بين قارتين وتسيطر على المواصلات البحرية بين العالمين الشرقى والغربى ، وهى هدف هام جدا لأية دولة تعتدى على المشرق والحوض الشرقى للبحر المتوسط .

« ومصير مصر وبريطانيا وحضارتيهما مرتبط برباط وثيق ، وليس من الواقعية فى شىء أن تدعى مصر أن فى استطاعتها النجاة من الخطر برفض التحالف مع بريطانيا وعدم الاشتراك فى النظام الدفاعى عن المنطقة .

«وفوق ذلك ليس فى استطاعة مصر أن تقف وحدها لتدافع عن

أرضها ، ومثلها فى ذلك مثل بريطانيا ذاتها . وإنى لواثق تمام الثقة من أنه إذا اضطر العالم الحر إلى خوض غمار الحرب فان الشعب المصرى سيقف إلى جانبه كما وقف فى الماضى يقاوم العدوان .

« وأهم خلاف بين مصر وبريطانيا هو عدم الاتفاق على التدابير اللازمة لمواجهة أى طارىء من هذا القبيل، وبدون استعدادات واسعة النطاق فى وقت السلام ستتعقد قضيتنا قبل أن تبدأ المعركة .

« ومهمتنا إقناع مصر بمواجهة تلك الحقيقة التى لا مفر منها وبالاخطار التى تترتب على إهمال هذه الاستعدادات. ومن فوق هذا المنبر أدعو مصر إلى المساهمة بنصيبها وعلى قدم المساواة فى الجهود المشتركة لتأمين سلام العالم . نريد أن ننظم علاقاتنا على أساس جديد كل الجدة. ولكن إذا رفضت مصر تلك الدعوة ، فلن نسمح للموقف الذى ينشأ عن هذا الرفض بعرقلة جهودنا للوفاء بالتزاماتنا الدولية .

« ومع ذلك لن نيأس من إقناع مصر بالمساهمة معنا من تلقاء نفسها حتى تسهل مهمتنا .... »

وقرع مصر فى آخر خطابه « فمصر بموقعها الجغرافى الفريد يجب أن تضرب مثلا على السلوك الدولى بدلا من الاساءة إلى المعاهدات الدولية واتفاقية والملاحة » .

وختم حديثه بضرورة حماية مصالح بريطانيا المشروعة فى الشرق الأوسط .

ولقد وجدت نغمة موريسون ترديدا فى بعض الصحف الانجليزية فتقول صحيفة الأبزرفر (عن الاهرام ٢٠أغسطس) «أوضح هربرت موريسون أنه بينما ترغب بريطانيا فى الوصول إلى اتفـــاق مع مصر بشأن هذه القاعدة ستحافظ بريطانيا على تلك القاعـدة وتتمسك بها فى فترة التوتر الراهنـة رضيت مصر أو لم ترض ... وهذه ضرورة مؤلمة ، ولـكن يجب ألا يعمينا النزاع مع مصر عن حاجتنا إلى الارتباط معها برباط الصداقة والود . ويجب علينـا ... أن نواصل مساعينا لجعـل مصر تشترك فى حلف عام يضم دول الشرق الأوسط حتى تبدو القواعـد الموجودة على أرضها جزءا من نطاقها الدفاعى ، وأغلب الظن أن يكـتب لهذه السياسة النجـاح إذا كان واضحا أننا نزمع بتأييد الأمريكيين التمسك بمنطقة القناة ، وأن الاحتجاجات مهما كانت لن تبدل هذا القرار أو تغير منه شيئا » ...

وأما من ناحية الجانب المصرى فلقد وجد وزير الخارجية المصرية ضرورة الرد على تصريح موريسون الذى أحـدث رجة كبيرة فى مصر ، ففى ٦ أغسطس فى البرلمان المصرى تحدث عن الاحتلال وآثاره السيئـة ، وأبان عن تواكل انجلترا وتخاذلها فى أمر تسليح الجيش

الجيش المصرى ، ورد على فكرة موريسون بوجود خطر الحرب ماثلا فقال « ومتى خلص العالم من خطر الحرب .... وسيكون على الدوام خلاف دولى يلبس ثوب خطر الحرب ، ويجوز القول بأنه يهدد السلام ، فهل يمكن أن يطالبنا منصف بأن نقبل على سيادتنا واستقلالنا عار الاحتلال أبد الآبدين ... » ، وأبان عن تمسك مصر بحقوقها ومطالبها ، واستمساكها بميثاق هيئة الأمم المتحدة ، وأعلن أن مستر موريسون بخطابه هذا قد أوصد باب المفاوضات .

لقد وجدت الحكومة المصرية إذن « عمق الهوة » التى تفصل بين وجهتى نظر الطرفين، وذلك كما يقول بيان رفعة النحاس باشا فى ٨ أكتوبر « لأصرار الحكومة البريطانية على سياستها الاستعمارية القديمة ، سياسة ادعاء المسئوليات وانتحال التبعات ومقاومة الحقوق الوطنية بشتى الحجج والتعلات » .

اعتبرت الحكومة المصرية تصريح وزير الخارجية البريطانية إغلاقا صريحا لباب المفاوضات بين الدولتين . ولكن مستر موريسون تراجع، وفى خطاب خاص له إلى الحكومة المصرية ذكر أن الباب لازال مفتوحا، فالحكومة البريطانية « تدرس مشروعا جديدا لملاج وسائل الدفاع » ، وأجابت الحكومة المصرية بأن جلاء القوات البريطانية عن قناة السويس ليس كل القضية المصرية ، وإنما هو جزء منها ، وأن

القضية المصرية كل لا يتجزأ ، واكتفت الوزارة البريطانية بالصمت، فلم تستطع أن تعين موعدا محدودا لارسال مقترحاتها الجديدة .

وهكذا كانت الحكومة البريطانية تؤجل فى ردودها ، وإذا خرجت عن الصمت لاتعطى رأيا واضحا نهائيا، وتحاول كسب الوقت، فالانتظار لايضيرها ولايضعف مركزها ، ويظهر أن الحكومة البريطانية لم توجه إلى علاقاتها مع مصر مايلزمها من عناية ودراسة تتفق ونمو الوعى القومى فى مصر ، وخضعت لآراء العسكريين ورجال الحرب فلم تحاول فهم وجهة النظر المصرية .

والواقع أن موريسون الذى تولى وزارة الخارجية البريطانية بعد موت إرنست بيفن كان حديث عهد بأمور السياسة الخارجية، وليست لديه خبرة عملية فى ذلك الميدان ، وليس له العزم لتنفيذ مايرى ، فهو يقدم رجلا ويؤخر أخرى ، وسرعان ماترا كمت عليه المشاكل من كل جانب ، وتجمعت المصاعب أمامه بشكل خطر ، فازداد الموقف الدولى تعقدا بالنسبة لانجلترا . لقد كان موقف الحكومة العمالية صعبا فى البرلمان ، فلقد أصر المحافظون على إثارة المشاكل أمامها ، وهاجموا سياستها نحو مصر ، وأعلنوا عن خشيتهم من أن تضيع وزارة العمال الامتيازات التى حصلت عليها بريطانيا بمقتضى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ونعوا عليها سياسة التهدئة التى تتبعها .

وليت الأمر اقتصر على هذا الحد ، فلقد ازدادت حالة المالية البريطانية سوءا أمام حركة التسابق إلى التسلح ، واختلفت انجلترا مع الولايات المتحدة بشأن مسألة التسلح ومسألة الاعتراف بالصين الشيوعية والحرب الكورية ، ثم انقسم حزب العمال على نفسه فريق يرى الاستمرار فى سياسة التسلح مهما كلف انجلترا الأمر ، وفريق يرى ألا تكلف انجلترا نفسها فى هذا الميدان مالا تطيق ، فحذر أنيورين بيفان أحد الوزراء المنشقين بريطانيا من السير « فى ركاب فوضى الرأسمالية الأمريكية » ، وتوقع انتشار البطالة وازدياد التضخم فى بريطانيا ـ واختلفت انجلترا أيضا مع دول غرب أوربا على مسألة الاشتراك فى الجيش الأوربى .

ولم يقف الأمر عن هذا الحد . إذ تعقدت العلاقات الايرانية الانجليزية بشأن البترول الايرانى وتأميمه، وقام نزاع خطير بين الدولتين ذهب بالعلاقات الطيبة بينهما ، واضطر الانجليز آسفين إلى الانسحاب من عبادان، بعد أن رفضت الولايات المتحدة تقديم أى تأييد سياسى لهم

فكانت هذه أول ضربة سياسية قاسية تلقاها الانجليز بعد الحرب الكبرى الثانية . أخذ نفوذ الانجليز فى الشرق الأوسط بعدها فى التضاؤل والضعف ، ولم يعد لسياسة انجلترا الخارجية ولا لاسمها نفس الاحترام الذى كان لها من قبل منذ ربع قرن من الزمان .

ورأت الحكومة المصرية فى أوائل أكتوبر سنة ١٩٥١ أن الوقت قد آن لإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ . فلقد فصل رئيس الحكومة فى ذلك الوقت فى بيانه فى ٨ أكتوبر فى البرلمان الأسباب التى دعت الحكومة المصرية إلى اتخاذ هذه الخطوة الحاسمة (أنظر الملحقات) .

لم تعد مصر تعترف بمركز الانجليز فى قناة السويس ، ولكن الحكومة البريطانية أعلنت أن المعاهدة لا تشتمل على حق الإلغاء من جانب واحد ، وأنها ألغيت بالفعل من جانب واحد هو الجانب المصرى بغير موافقة الجانب الانجليزى ، وأنها لا تستطيع أن تقر مصر على هذه الخطوة ، ففى نظرها إقدام الحكومة المصرية على إلغاء المعاهدة عمل غير شرعى يتنافى مع ميثاق هيئة الأمم الذى نصت مقدمته على احترام الالتزامات الناشئة من المعاهدات والارتباطات الدولية الأخرى، ولذا فهى وإن كانت لا تزال راغبة فى المفاوضات إلا أنها أثناء ذلك ستظل متمسكة بهذه المعاهدة التى تبرر استمرار الانجليز فى احتلال قناة السويس إلى سنة ١٩٥٦ .

ولكنه بالرغم من إعلان انجلترا تمسكها بمعاهدة ١٩٣٦ ، يظهر أن الحكومة الانجليزية لم تكن مؤمنة تماما بقوة حجتها ، بعد أن أقرت هى قبل ذلك بخمسة أعوام مبدأ الجلاء التام عن مصر والقناة، ثم هى لا تستطيع أن تفصل نهائيا فى مسألة مصر والشرق الأوسط

بمفردها، فلقد انتهى الوقت الذى كان فيه لانجلترا سياسة مستقلة فى هذه المنطقة من العالم . ولذا أسرعت إلى حلفائها من الأمريكيين والفرنسيين بل والأتراك تطلب منهم التأييد لسياستها والنجدة لحل المشكلة المصرية، فتقدمت هى وحلفاؤها بمشروع الدول الأربع . (أنظر الملحقات)

وينص ذلك المشروع على إنشاء قيادة متحالفة للشرق الأوسط، تشترك فيه الدول التى تريد وتستطيع الدفاع عن الشرق الأوسط، وتشترك مصر فى هذه القيادة المتحالفة على أساس المساواة .

وعندئذ توافق انجلترا على سحب القوات البريطانية التى لا تخصص للقيادة المتحالفة ، وتقدم مصر فى أراضيها التسهيلات الاستراتيجية والدفاعية ، ويدخل فى هذا فى حالة الحرب استخدام الموانى والمطارات والمواصلات المصرية ، كما تكون مصر مقر القيادة العليا للمحالفة ، وتسلم القاعدة البريطانية فى قناة السويس بصفة رسمية إلى مصر ، ولكنها تصبح قاعدة مشتركة للدول المشتركة فى التحالف ، ويكون لمصر نصيب فى إدارتها وقتى الحرب والسلم .

وبنى ذلك المشروع على أساس أن الدفاع عن الشرق الأوسط ضد العدوان الخارجى أمر حيوى للعالم الحر أى المعسكر الغربى ، ولن يكون هذا الدفاع عمليا إلا بالتمان مع الدول التى يهمها الأمر .

ولقد وجدت الحكومة المصرية أن ترفض هذه المقترحات . . . .

ملحقــات

مفكرة للحكومة المصرية

إلى السفارة البريطانية

فى ٦ يوليو سنة ١٩٥١

---

١ ـ ترجو الحكومة الملكية المصرية أن تكون حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة قد فرغت من دراسة المقترحات المصرية المضادة الخاصة بالجلاء ، وهى المقترحات التى سلم وزير الخارجية المصرية مفكرة بها إلى السفير البريطانى فى ٢٤ ابريل الماضى . ولا شك أن المدة التى أنقضت منذ ذلك التاريخ كانت كافية لاتمام هذه الدراسة وابداء الرأى فى المقترحات المضادة المشار إليها .

٢ ـ والحكومة الملكية المصرية تجد نفسها مضطرة لأن توجه التفات حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة إلى تعذر الاستمرار إلى غير حد فى المحادثات الجارية بين الطرفين منذ شهر يوليو سنة ١٩٥٠ ...

وواضح أن حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة لا تخسر

شيئا من هذه المطاولة . أما الحكومة الملكية المصرية فقدأصبح من المستحيل عليها وعلى الرأى العام المصرى قبول استمرار هذه الحالة فترةأخرى .

فقد بذلت الحكومة الملكية المصرية كل ما فى طاقتها للتوفيق بين حقوق مصر والمصالح التى تدعيها بريطانيا العظمى ...

٣ ـ وكذلك لايسع الحكومة الملكية المصرية أن تفرق بين بعض الحقوق الوطنية وبعضها الآخر فتقبل الفصل بين مسألة الجلاء ومسألة وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى . فالمسألتان فى اعتبارها كل لايتجزأ ،ويتحتم حلهما فى وقت واحد،وأن يشملهما معا أى اتفاق يعقد بين الطرفين .

٤ ـ شروط خاصة بالسودان ... »

محضر محادثة

بين وزير الخارجية الدكتور محمد صلاح الدين باشا والسفير البريطاني سير رالف ستيفنسون في ٦ يوليو سنة ١٩٥١ . فيما يختص بالدفاع وأوردناه هنا لاتصاله بموضوع القناة :

« السفير البريطاني : (ان) الموقف لم يتحسن على أى صورة فيما يتعلق بالسلام فى الشرق الأوسط ، ولم يكن من المستطاع أن نقترب أى اقتراب من مطلب الحكومة المصرية الخاص بالجلاء الكامل . ونحن ندرس الآن طريقة علاج مشترك لمسألة الدفاع ، وعندما أتلقى تعليمات فى هذا الموضوع سأحيطكم علما بها ، ولست يائسا من الوصول إلى إتفاق . بيد أن على الحكومة المصرية أولا أن تدرك أنها أمام واحد من أمرين :

١ ـ التعاون فى مشروع دفاع واف قد يجنب مصر الغزو كلية .

٢ ـ أن تتعرض مصر لغزوين أحدهما من الشمال الشرقى لاحتلال البلاد، والآخر من الغرب تقوم به الدول الغربية لطرد المعتدين، وهذا أمر مؤكد تماما التأكيد . والتعاون فى مشروع دفاع مشترك يتيح

لكم بالتأكيد فرصة طيبة لتجنب الغزو كما وقع فى الحربين الماضيين، وإنى على يقين من أنه ليس من المستحيل أن نجد طريقة علاج مشترك لمسألة الدفاع .

. . . . .

وزير الخارجية : قبل أن أرد على تعليقكم أود أن أسأل بوجه عام هل ينتظر أن نتلقى الرد قريبا على مقترحاتنا المضادة الخاصة بالجلاء .

السفير البريطانى : لست أدرى ، ولا أستطيع الاجابة على هذا السؤال، بيد أنى أعلم أن حكومة جلالة الملك تنظر فى المسألة وتحاول العثور على طريقة مشتركة لعلاجها، والحكومة البريطانية كما تعلمون مشغولة فى الوقت الحاضر بمسائل أخرى .

وزير الخارجية : أعرف أن الحكومة البريطانية مشغولة إلى حد كبير بالصعوبات التى تواجهها فى إيران ، ولكن متاعب الحكومة البريطانية لا تنتهى ، وسياستها الخارجية واسعة المدى فاذا رتبنا على المتاعب التى تصادفها فى أرجاء العالم الأخرى تعطيل حل المشاكل المعلقة بيننا وبينها فلن تنتهى ، والمسألة المصرية لاتقل أهمية فى ذاتها ومن حيث اتصالها بقضية السلام العام عن أية مسألة عالمية أخرى ، بل لعلها

ترجح الكثير من هذه المسائل . وهذه على الأقل هى نظرتنا نحن إليها، بل هى بالنسبة إلينا مسألة حياة أو موت . وقد كان الشهران اللذان انقضيا منذ سلمنا كم المقترحات المضادة كافيين وفوق الكفاية لأن يصلنا منكم ردكم على هذه المقترحات مهما كانت مشاغلكم الأخرى . وأود أن أؤكد لسعادتكم أن الحكومة المصرية كما وضحت فى المفكرة التى سلمتها إليكم اليوم لا نستطيع أن نمضى فى هذه المحادثات فترة طويلة أخرى ، بل إن الظروف البرلمانية نفسها تحدد الأجل الذى يجب أن نعرف فيه ، ما إذا كان هناك أى أمل للوصول بهذه المحادثات إلى نتيجة موفقة ، على أساس من الحق والعدل والمساواة فى السيادة واحترام استقلال الشعوب ووحدة أراضيها أم أنه لا نتيجة لها إلا الفشل .

أن الدورة البرلمانية الحالية فى مصر توشك أن تنتهى . . . . والحكومة مضطرة قبل فض الدورة ، إلى أن تدلى الى البرلمان ببيان عن المحادثات ، اذ من حق ممثلى الأمة أن يعرفوا قبل فض دورتهم هل فشلت المحادثات أم نجحت . والنتيجة الطبيعية لفشل المحادثات هى قطعها وتقديم جميع تفصيلاتها الى البرلمان . . . . وليس لدى ما أضيفه على ما تقدم الا أن ألاحظ على تعليقكم فى شأن الجلاء أنه أفرغ فى لغة الحرب والقوة والغزو مع أننا

كأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة يجب أن نتحدث بلغة السلم والامن الدولى واقرار الحق والعدل واحترام سيادة الشعوب ووحدة أراضيها .....

السفير البريطانى : هل أفهم من هذا أن الحكومة المصرية قد وطدت العزم على أن تدلى ببيان عن هذه المحادثات قبل انتهاء الدورة البرلمانية الحالية .

وزير الخارجية : بكل تأكيد ....

السفير البريطانى : لا أظن أن تعليقكم بأن بيانى مفرغ فى لغة الحرب والقوة تعليق عادل ، ولا أظن أن بريطانيا أقل اخلاصا لمبادىء هيئة الأمم عن مصر . وقد نص الميثاق نفسه على الاتفاقات الاقليمية ، ونحن نحاول أن نعقد اتفاقات لضمان الأمن الاقليمى .

وزير الخارجية : نحن نعتبر أن السياسة التى تتبعها بريطانيا فى مصر والسودان منافية لميثاق الأمم المتحدة فى نصه وروحه فهى منافية لمبدأ المساواة فى السيادة ، ولمبدأ استقلال الدول الاعضاء وسيادتهم ، وللمبدأ الذى يقضى بوجوب امتناع كل دولة عن المساس باستقلال غيرها من الدول الأعضاء أو بوحدة

أراضيها كما أنها تنافى قرار هيئة الامم المتحدة بوجوب جلاء القوات الاجنبية عن أراضى الدول المحتلة بغير رضاها .. الخ .

أما عقد محالفات أقليمية فأنا أعرف أن الميثاق يبيحه ، ولكن هذه المحالفات يجب أن تعقد بالرضى والاختيار . وغنى عن البيان أن مصر شعبا وحكومة لا ترغب فى أى محالفة على أساس احتلال أراضيها والعبث بوحدتها .

السفير البريطانى : هل قرار (الحكومة) فى الأدلاء عن المحادثات ببيان نهائى) ؟ قد تضطر حكومة جلالة الملك أيضا فى هذه الحالة الى الأدلاء ببيان ، وأظن أنه قد يكون لهذا أثر سيء اذ يدلى الجانبان ببيانات علنية يجدان من الصعب التراجع عنها أو مواصلة المفاوضات فى المستقبل .....

وزير الخارجية : ... لا شك أن علاقة البلدين فى المستقبل ستتأثر بهذه البيانات العلنية التى يلقيها كل طرف فى برلمانه ... الحكومة الحالية أخذت على عاتقها مسئولية استئناف المحادثات معكم وأفسحت لها الوقت الكافى . إذ أننا اعتبرنا مباحثات الفيلد مارشال سليم بداية لهذه المحادثات . تكون محادثاتنا قد

استغرقت أكثر من خمسة عشر شهرا . .

• • • •

ولقد سبق أن ذكرت أن فشل المحادثات سيستتبع حتما قطعها والمفروض أنها فى هذه الحالة ستكون قد فصلت قبل ايضاح الحقائق للبرلمان ، وسيقال للبرلمان أنها فشلت وأنها قطعت ...

بيان رفعة النحاس باشا رئيس الحكومة

فى ٨ اكتوبر سنة ١٩٥١ فى البرلمان

بشأن مراحل المفاوضات بين مصر وانجلترا

وقرار الحكومة بالغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ . والأسس التى قام عليها هذا الالغاء

. . . . .

« وفى شهر يناير سنة ١٩٥٠ . أجريت فى مصر الانتخابات العامة فاسفرت عن تولية الحكومة الحاضرة (حكومة الوفد) . . . لقد اجمعت الأمة إجماعا لا يشذ عنه أحد من أبنائها على تحرير وادينا مصر وسودانه من كل ما يقيد حريته واستقلاله ليسترد مجده القديم ويتبوأ المكان الكريم اللائق به فى ميدان الحياة العالمية . . . .

وشرعت الوزارة على الفور فى إنجاز ما وعدت به ، ورأت أن تكون أولى خطواتها فى هذا السبيل محاولة الاتفاق مع الانجليز ، فدخلت معهم فى سلسلة طويلة من الاتصالات

والمحاولات لعلهم يقتنعون بالحجة وينزلون على حكم الحق ، وتعددت الاتصالات وطالت المحادثات ، وتذرعت الوزارة بالحكمة والصبر فلم تتعجل ، بل واجهت المشكلات مواجهة واقعية وعالجتها باقتراح الحلول العملية، للتوفيق بين حقوق مصر الوطنية والتى لا يمكن التحول عنها ، وبين الملابسات الدولية التى يتعلل بها الانجليز ، ولكن شيئا من ذلك لم يفلح فى صرفهم عن عنتهم واقناعهم بضرورة احترام حقوق مصر ، إذا شاءوا حقا أن يحتفظوا بصداقتها ، فلم تجد الحكومة والحالة هذه بدا من أن تعلن خطاب العرش الذى ألقى فى البرلمان المصرى يوم ١٦ نوفمبر ١٩٥٠ أنه لا مناص من إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ وأن الحكومة ماضية دون تردد أو إبطاء فى تحقيق الأهداف الوطنية . . . وفى طليعة هذه الوسائل إعلان إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ وما يتبع ذلك من إعلان انهاء اتفاقيتى ١٦ يناير ، ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ الخاصتين بالحكم الثنائى فى السودان .

ثم استمرت المحادثات، وقصد وزير الخارجية المصرية إلى لندن، حيث تباحث مع وزير الخارجية البريطانية طويلا ، وانتهت هذه المباحثات فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، بأن قرر وزير الخارجية البريطانية أنه عرض على مجلس الوزراء بصفة

شخصية محضة مقترحات تتضمن طريقة علاج جديد لمشكلة الدفاع ، فكلف المجلس مستشاريه أن يقوموا على الفور ببحث هذه المقترحات ، وهو يرجو أن يتمكن من الأفضاء إلى الحكومة المصرية بنتيجة دراسة حكومية بطريقة العلاج المذكورة فى أواسط يناير سنة ١٩٥١ أو فى أسرع وقت مستطاع بعد ذلك التاريخ .

ولكن المقترحات الموعودة لم تصل إلى الحكومة المصرية إلا فى ١١ ابريل سنة ١٩٥١ أي بعد التاريخ المضروب بثلاثة أشهر ، وقد جاءت مع ذلك أبعد ما تكون عن تحقيق المطالب الوطنية .

وفى ٢٤ ابريل سنة ١٩٥١ ردت الحكومة المصرية برفض هذه المقترحات فى جملتها وتفصيلاتها مقدمة مقترحات مضادة بشأن الجلاء ووحدة مصر السودان .

ووعد الجانب البريطانى بدراسة هذه المقترحات المضادة والرد عليها ولكن رده لم يصل إلا فى ٨ يونيو سنة ١٩٥١.

ثم استؤنفت المحادثات ودار البحث حول السودان ، وبينما هى سائرة تتعثر ، القى وزير الخارجية بيانه المعروف في

مجلس العموم البريطانى يوم الاثنين ٢٠ يوليه سنة ١٩٥١ ، يعلن فيه تمسك الحكومة البريطانية بالاحتلال والدفاع المشترك فى وقت السلم ، بحجة الضرورات الدولية ، ومعارضتها وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى بحجة استطلاع مشيئة السودانيين

وقد جاء هذا البيان ناطقا بعمق الهوة التى تفصل بين الطرفين، لاصرار الحكومة البريطانية على سياستهـا الاستعمارية القديمة ، سياسة إدعاء المسئوليات وانتحال التبعات ومقاومة الحقوق الوطنية بشتى الحجج والتعلات .

وفى ٦ أعسطس سنة ١٩٥١ رد وزير الخارجية المصرية على هذا البيان . . . قال فيه أن وزير الخارجية البريطانية قد أغلق بتصريحاته الأخيرة فى مجلس العموم باب المحادثات . ولكن وزير الخارجية البريطانية بعث برسالة شخصية ينفى فيها أنه أغلق باب المحادثات ، ويقول ، أنه على العكس يبحث على وجه الاستعجال مشروعا جديدا لعلاج مسائل الدفاع ، فرددت عليه مبينا الأسباب التى من أجلها اعتبرت الحكومة المصرية أن خطابه فى مجلس العموم البريطانى أغلق باب المحادثات ، وأضفت أن جلاء القوات البريطانية ليس إلا شطر القضية المصرية ، وأن هناك الشطر الآخر وهو وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ، وأن

الشطرين كل لا يتجزأ . . . . .

أرسل هذا الرد فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٥١ ، ولم تصل هذه المقترحات حتى الآن ، ولكنى تلقيت من وزارة الخارجية البريطانية فى ٢١ سبتمبر ١٩٥١ رسالة شخصية أخرى، يقول فيها إنه لا يستطيع أن يعين على وجه التحديد تاريخا لأرسال مقترحاته ، ولكنه يتوقع أن يكون ذلك فى موعد قريب . .

وقد كلفت سعادة السفير البريطانى الذى حمل هذه الرسالة، أن يبلغ وزير الخارجية البريطانية أن الحكومة المصرية مرتبطة بأعلان خطتها فى البرلمان قبل فض دور الانعقاد الحالى فى أوائل شهر أكتوبر على أكثر تقدير ، فلامعدى والحالة، هذه من أن تصل المقترحات الجديدة على أساس تحقيق المطالب الوطنية قبل ذلك التاريخ .

هذا هو تاريخ المحادثات حتى الان ، وغنى عن البيان أن الجانب البريطانى لا يخسر شيئا من هذا التطويل والتأخير فالاحتلال قائم فى قناة السويس . . . . .

لقد جادل الانجليز فى حق مصر فى الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى سنة ١٨٩٩، ولكن الأمثلة لا تنقصنا على سوابق الغاء المعاهدات والاتفاقات الدولية من جانب واحد (وذكر رفعته ثمانية عشر مثلا).

. . . . .

هذه أمثلة كثيرة متفاوتة التاريخ والظروف والأسباب

على سوابق الغاء المعاهدات والاتفاقات الدولية من جانب واحد. وقد كان الجانب الاخر بالطبع يجادل فى جواز هذا الألغاء، ولكن الالغاء مع ذلك تم وأنتج آثاره القانونية فى جميع الأحوال . وقد يقال أن أكثر الدول التى لجأت إلى هذا الأجراء كانت تعتمد على القوة المادية . هذا صحيح ، ولكنه أبعد مايكون عن أن ينطبق على حالتنا . فنحن لانعتمد ... إلا على الحق الواضح والعدالة الناطقة والمبادىء السلمية التى يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة ...

... أسباب الالغاء التى أجملها الان :

أولا - أن هذه المعاهدة عقدت فى ظل الاحتلال البريطانى فلم يكن شرط الاختيار الكامل متوفرا للجانب المصرى ... (هذا) رأى وزير الخارجية البريطانية المغفور له مستر بيفن أعلنه بصريح العبارة فى مجلس الامن عند ما طرح عليه النزاع الروسى الايرانى إذ قال بالحرف الواحد « إن الحكومة البريطانية ليؤسفها أى اتفاق يبدو أنه قد أنتزع من الحكومة الأيرانية قسرا على حين تحتل حكومة الاتحاد السوفيتى جزءا من إيران . » كما قال فى المناسبة نفسها «نحن دول قوية توصف أحيانا بالثلاث الكبار ، ولكننا نمثل القوة دون ريب، وللقوة

ولاشك حسابها فى المفاوضات ».

وقد أخذ مجلس الامن بهذا الرأى، فتضمن قراره فيما تضمن أن وجود القوات الاجنبية فى أرض دولة من الدول يسلبها حرية الاختيار فى المفاوضات.

هذا هو حكم مجلس الامن، وحكم وزير الخارجية البريطانية على الاتفاقات التى تعقد فى ظل الاحتلال، وهو الحكم الحق على معاهدة سنة ١٩٣٦ التى عقدت والاحتلال البريطانى قائم فى مصر كلها لا فى بعض أجزائها كما كان الحال فى إيران.

لابد لى هنا أن أفصح عما نقصده بضغط الاحتلال، ليس القصد أن أحدا أكرهنا إكراها ماديا على توقيع المعاهدة، ولكننا نقصد حالة الاكراه الادبى التى كانت تساور نفوسنا، إذ نرى مصر تكاد تختنق تحت ضغط الاحتلال المتغلغل فى كل مرافقها العابث بكل مصالحها. والامتيازات الاجنبية الجاثمة على صدرها، فأردنا أن نلتمس لها من هذا الاسار مخرجا يطلقها من عقالها ويكون خطوة أولى تتلوها خطوات أوسع لاستكمال وحدتها واستقلالها

ثانيا — تغير الظروف التى عقدت فيها المعاهدة ....

ثالثا — أنها تتناقض مع اتفاقية قناة السويس ومع ميثاق الامم المتحدة، وكلاهما أولى منها بالتنفيذ والاحترام . فاتفاقية قناة السويس عقدت قبلها بزمن طويل بين دول متعددة، لتقرير وضع دولى عام هو حيدة القناة وحرية المرور فيها على قدم المساواة التام بين الجميع .

ولذلك حرمت هذه الاتفاقية على الدول الموقعة عليها محاولة الحصول على مزايا إقليمية أو تجارية أو أية مزية أخرى فى أى اتفاق دولى يعقد فى المستقبل بشأن القناة . كما ناطت بمصر وحدها — وهى الدولة صاحبة الأقليم حق الدفاع عن حيدة القناة وسلامة المرور فيها . وهذا ما أهدرته معاهدة سنة ١٩٣٦ إهدارا تاما . إذ ليست هذه المعاهدة إلا مجموعة من الميزات الصارخة لمصلحة بريطانيا وحدها على حساب استقلال مصر وسيادتها . وما كان لبريطانيا بصريح النص فى اتفاقية سنة ١٨٨٨ أن تنتهز فرصة الاحتلال فتحصل لنفسها على هذه المزايا .

أما ميثاق هيئة الأمم المتحدة . (فضرورى) وجوب تغليب أحكامه على ما يتناقض معها من أحكام المعاهدات والاتفاقيات الأخرى .

رابعا - تكرار الأخلال بأحكام المعاهدة من جانب المملكة المتحدة . والواقع أن الانجليز لا يتمسكون بالمعاهدة إلا فيما يعتمدون عليه لتأييد الاحتلال أو العبث بوحدة مصر والسودان . . . فهم يتجاوزون عدد القوات التى ترخص المعاهدة بابقائها فى منطقة القناة ، ويتجاوزون المناطق المحددة لها ، ويأبون الخضوع للاجراءات الصحية والجمركية التى تفرضها القوانين المصرية . ويحاربون تدريب الجيش المصرى وتجهيزه بدلا من أن يتعاونوا فى إعدادة وتقويته وفقا لتعهدهم فى المعاهدة .... إن المعاهدة توجب عليهم ألا يتخذوا فى علاقاتهم مع البلاد الاجنبية موقفا يتعارض مع المحالفه (يشير رفعته الى موقف انجلترا من اسرائيل) .

اننا نعمل فى حدود حقوقنا ..... إن مصر إنما تعمل فى حدود حقها القانونى والدولى إذ تلغى معاهدة سنة ١٩٣٦ وتنهى العمل بأحكامها . . . »

ولقد اعتبر هذا البيان مذكرة تفسيرية لمشروع قانون الغاء المعاهدة) .

. . . . . .

المقترحات الرباعية

(مشروع الدول الأربع)

نشر فى ١٥ اكتوبر سنة ١٩٥١

يتشرف السفير البريطانى بناء على تعليمات من حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بأن يقدم إلى الحكومة المصرية مقترحات ، لتسوية الخلافات القائمة بين مصر والمملكة المتحدة فى مسألة وجود قوات بريطانيا فى منطقة قناة السويس ، وفى مسألة الدفاع بوجه عام ، وبمقتضى هذه المقترحات التى توافق عليها حكومات تركيا وفرنسا والولايات المتحدة موافقة تامة وتؤيدها ، فتقام هذه المسائل على أساس هيئة للدفاع عن الشرق الأوسط ، تساهم فيها مصر كشريك مع الدول الأخرى التى يهمها الأمر .

وكانت الحكومة المصرية قد أبلغت بجلاء أن اقتراحات بعيدة المدى لتسوية هذه المسائل كانت على وشك أن تقدم إليها عندما عمدت فى ٨ أكتوبر إلى تقديم تشريع لالغاء

معاهدة سنة ١٩٣٦ الأنجليزية المصرية واتفاقيتى سنة ١٨٩٩ بشأن الحكم الثنائى فى السودان .

وعلى الرغم من حيرة حكومة جلالة الملك فى إدراك العمل الذى قامت به الحكومة المصرية ، ولا يمكنها الاعتراف بشرعيته ، إلا أنها قررت يالاتفاق مع حكومات تركيا وفرنسا والولايات المتحدة أن تقدم الى الحكومة المصرية هذه المقترحات ، بأمل إن تعيرها أكبر قسط من العناية الجديدية ولأظهار مبلغ ما أوليت هذه المسائل من دراسة دقيقة ومدى استعداد حكومة جلالة الملك متحدة مع سائر الحكومات التى يهمها الأمر ، للسير فى سبيل رغبتها لملاقاة آمال مصر الوطنية من جهة ، واحتياجات الدفاع عن هذه المنطقة الهامة من جهة أخرى .

١ ـ أن مصر دولة من دول العالم الحر ، وبالتالى فان الدفاع عنها وعن الشرق الأوسط عموما أمر حيوى لها وللامم الديموقراطية على السواء .

٢ ـ لا يمكن تأمين الدفاع عن مصر وعن الدول الاخرى فى الشرق الاوسط ضد العدوان من الخارجى إلا بالتعاون بين جميع الدول التى يهمها الأمر .

٣ ـ لا يمكن ضمان الدفاع عن مصر إلا عن طريق الدفاع الفعال عن منطقة الشرق الاوسط وتنسيقه مع الدفاع عن المناطق المتاخمة .

٤ ـ بناء على ذلك يبدو من المرغوب فيه إنشاء قيادة متحالفة للشرق الاوسط ، تشترك فيها الدول القادرة على الدفاع عن المنطقة والراغبة فى المساهمة فيه ، وإن المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا مستعدة لان تشترك مع الدول الاخرى التى يهمها الامر فى انشاء مثل هذه القيادة فضلا عن أن أستراليا وينوزيلندا واتحاد جنوب أفريقيا قد أعربت عن اهتمامها بالدفاع عن هذه المنطقة ، ووافقت من حيث المبدأ على الاشتراك فى القيادة .

٥ ـ مصر مدعوة للاشتراك كعضو مؤسس فى القيادة المتحالفة للشرق الاوسط ، على أساس المساواة والمشاركة مع الاعضاء المؤسسين الآخرين .

٦ — إذا كانت مصر مستعدة للتعاون الكامل فى هيئة القيادة المتحالفة للشرق الأوسط وفقا لأحكام الملحق المرافق ، فان حكومة جلالة الملك تكون من جانبها راغبة فى الموافقة على أن تسحب من مصر تلك القوات البريطانية التى لا تخصص

للقيادة المتحالفة الشرق الأوسط، باتفاق بين الحكومة المصرية وحكومات الدول المشتركة كذلك، كاعضاء مؤسسين فى هيئة القيادة المتحالفة للشرق الأوسط .

٧ – وفيما يختص بالقوات المسلحة المزمع وضعها تحت تصرف القيادة المتحالفة للشرق الأوسط وتقديم التسهيلات الضرورية للدفاع الاستراتيجى إلى هذه القيادة كالقواعد العسكرية والجوية والمواصلات والموانى ... الخ ، فأنه ينتظر من مصر أن تبذل مساهمتها على قدم المساواة مع الدول الأخرى المشتركة .

٨ ـ وتمشيا مع روح هذه الترتيبات، تدعى مصر لقبول مركز عال من حيث السلطة والمسئولية فى القيادة المتحالفة للشرق الأوسط ، ولتعيين ضباط مصريين لأدماجهم فى هيئة أركان حرب القيادة المتحالفة للشرق الأوسط .

٩ ـ ستقدم إلى مصر التسهيلات لتدريب وإعداد قواتها من قبل الاعضاء المشتركين فى القيادة المتحالفة للشرق الأوسط الذين هم فى مركز يسمح بتقديمها .

١٠ ـ ستضع الدول التى يهمها الأمر فيما بعد، بالتشاور فيما بينها، النظام التفصيلى للهيئة المتحالفة للدفاع عن الشرق الأوسط ، وتحدد

علاقاتها بهيئة معاهدة شمال الاطلنطى ، ولهذا الغرض يقترح أن يرسل جميع الاعضاء المؤسسين للقياده المتحالفة للشرق الاوسط ممثلين عسكرين إلى اجتماع يعقد فى المستقبل الغريب بغرض إعداد مقترحات تفصيلية لعرضها على الحكومات صاحبة الشأن .

ملحق

١ - بالمساهمة مع الدول الاخرى المشتركة التى تساهم بقسط مماثل فى الدفاع عن المنطقة :ـ

ا - توافق مصر على أن تمنح قيادة الشرق الأوسط المقترحة على أرضها تسهيلات للدفاع الاستراتيجى وجميع التسهيلات الأخرى اللازمة لتنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط وقت السلم

ب ـ وتتعهد مصر بأن تمنح قوات القيادة المتحالفة للشرق الأوسط جميع التسهيلات والمساعدات الضرورية فى حالة الحرب أو التهديد بحرب وشيكة أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها بما فى ذلك استعمال الموانى والمطارات ووسائل المواصلات .

٢ ـ ويؤمل كذلك أن توافق مصر على أن تكون قيادة القائد الاعلى للحلفاء فى أرضها .

٣ ـ تمشيا مع روح هذه الترتيبات يكون مفهوما :

(ا) أن تسلم إلى مصر رسميا القاعدة البريطانية الحالية فيها ، على أن يكون مفهوما أنها تصبح فى نفس الوقت قاعدة للحلفاء تتبع القيادة المتحالفة فى الشرق الاوسط مع اشتراك مصر اشتراكا تاما فى إدارتها فى وقت السلم وفى وقت الحرب .

(ب) يحدد من وقت لآخر بمعرفة الامم المشتركة بما فيها مصر عدد القوات المتحالفة للامم المشتركة التى ترابط فى مصر وقت السلم ، وذلك تبعا لاطراد نمو القوات التابعة للقيادة المتحالفة فى الشرق الاوسط .

٤ — ويكون مفهوما كذلك أن تنشأ هيئة للدفاع الدولى تضم قوات مصرية ومتحالفة تحت قيادة ضباط ذى مسئوليات مشتركة نحو الحكومة المصرية والقيادة المتحالفة فى الشرق الاوسط ، وذلك لحماية مصر وقاعدة الحلفاء .

. . . .   ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥١ .

من اهم المصادر والمراجع

(١)

مصر طريق للتجارة بين الشرق والغرب

١ — Charles - Roux, J.: Autour d'Une Route.

٢ - ———————— : L'Isthme, et Le Canal de Suez. Paris. 1901. 2 vols.

٣ — Ghorbal S. Bey. : The Beginnings of the Egyptian Question London 1928.

٤ — Hoskins, H. L : British Routes to India Longmans. 1928.

(٢)

موقف انجلترا من امتياز ومشروع قنـاة السويس

زيادة على المراجع السابقة

٥ — Fitzgerald, P. : The Great Canal at Suez. 1876.

٦ — في السنوات ١٨٥٤ ـ ١٨٦٩ Foreign Office. 78 Turkey.

٧ — Foreign Office Suez Canal Papers.

٨ — Hallberg, C. W. The Suez Canal. New York 1931.

٩ — Hansard's Parliamentary Debates.

١٠ – De Lesseps. F. : Inquiry into the Opinion of the Commercial Classes of Britain.

١١ – ———————— Journal et Documents

١٢ – Martin, E. : L'Angleterre et Le Canal de Suez. Paris 1892.

١٣ – Mc. Coan J.C. : Egypt as It is. 1877.

١٤ – لوصف العلاقات الانجليزية الفرنسية Safwat M.M: Tunis and The Great Powers.

١٥ – Wilson, A. T. : The Suez canal. London 1939

١٦ – الأستاذ عبد العزيز الشناوى : السخرة فى حفر قناة السويس . فى عهد سعيد باشا
رسالة الماجستير تحت اشراف محمد شفيق غربال بك

(٣)

ديزريلى وقنـاة السويس

١٧ – بالاضافة إلى المراجع السابقـــة
Buckle G.F. : Life of Disraeli. London 1929

١٨ – الوثائق الفرنسية الدبلوماسية التى نشرتهـــا الحـكومة الفرنسية عقب الحرب الـكبرى الاولى : Documents Diplomatiques Français

١٩ – Seton - Watson : Disraeli and Gladstone.

٢٠ – الدكتور محمد مصطفى صفوت : موقف ألمانيا إزاء المسألة المصرية مجـــلة كلية الآداب ١٩٤٨ . ومجلة الجمعية التارخية الملـكية العدد الأول ١٩٤٨ .

(٤)

احتلال الانجليز لقناة السويس

٢١ ـ الدكتور محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الانجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه . دار الفكر العربى ١٩٥٢ .

٢٢ ـ Blue Book of 1882.

٢٣ ـ وتوجد المناقشات فى البرلمان الفرنسى فى Journal Officiel

(٥)

انجلترا وتحديد مركز القناة

المراجع السابقة و

٢٤ ـ الدكتور عبد الله رشوان : المركز الدولى لقناة السويس ونظائرها . ١٩٥٠

٢٥ ـ Blue Books 1886.

٢٦ ـ محمد رفعت باشا : التيارات السياسية فى البحر الأبيض المتوسط ١٩٤٩ .

(٦) ، (٧)

انجلترا والقناة من ١٨٨٨ ـ ١٩٣٥ ، ١٩٣٥ ـ ؟

المراجع السابقة

٢٧ ـ Earle, E.M. : Turkey, the Great Powers and The Baghdad Railway New York 1923.

٢٨ ـ Langer, W : Diplomacy of Imperialism 2 vols.

٢٩ ـ ———————— Alliances. New York 1931.

٣٠ ـ Documents on International Affairs, Oxford, University Press.

مجلدات سنوات ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣٦

٣١ ـ Survey of International Affairs.

لسنوات ١٩٣٠ ، ١٩٣٦

٣٢ ـ صحيفة الأهرام وخاصة من سنة ١٩٥١ ـ ١٩٥٢

٣٣ ـ صحيفة التيمز اللندنية من سنة ١٩٥٠ ـ ١٩٥٢

٣٤ ـ Verbatim Records of the discussions of the Security Council Concerning the Anglo-Egyptian Dispute 1947.

٣٥ ـ الكتاب الاخضر للحكومة المصرية عن مفاوضات ١٩٥٠ ، ١٩٥١ .

٣٦ ـ Anglo Egyptian Conversations on the Defence of Suez - Canal and on the Sudan 1950 - 1951 وهو الكتاب الرسمى للحكومة البريطانية عن المفاوضات المصرية الانجليزية فى سنتى ١٩٥٠،١٩٥١

ROYAL SOCIETY OF HISTORICAL RESEARCHES

INSTRUMENTS AND DOCUMENTS

OF RESEARCH

ENGLAND AND THE SUEZ CANAL

1854 - 1951

Dr. M. M. SAFWAT

PROFESSOR OF MODERN HISTORY

FAROUK Ist. UNIVERSITY

ALEXANDRIA

RAMSES FRESS